



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

المرجع :/2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة: الجزائر من (2006-2016)

مذكرة مكملية لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

الإشراف الأستاذ:

◀ دراغو عز الدين

إعداد الطالبتين:

◀ شريط رقية

◀ مداني بشرى

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د/ ضيف روفية
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د/ لطيف وليد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د/ دراغو عز الدين

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآية

«أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ

«هود 17»

«هَلْ أَتَبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا»

«الكهف 66»

شكر وعرفان

الحمد لله العظيم الأكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، عزيز الثناء ، جليل العطاء ،
ربنا لا نحصي ثناء عليك كما أثنيت على نفسك ، والصلاة والسلام على النبي المعلم ،
الذي أوصانا بالشكر ، وعلمنا البر ، وزين بالإسلام أخلاقنا ، فجزاه الله عنا خير الجزاء ،
وتتقدم بالشكر الجزيل لأستاذنا الفاضل

دراعو عز الدين الذي اشرف على إخراج هذا العمل من غير سأم وملل ، دون أن أنسى أعضاء
لجنة المناقشة الذين اقتطعوا جزء من وقتهم لتقييم هذا العمل وتقويمه.

وإلى كل من قدم لنا خدمة وتوصية مفيدة لانجاز هذا البحث ونخص بالذكر **(آسية)**
على مجمل نصائحها وتوجيهاتها القيمة أشكر الزملاء وكل من ساعدني من قريب أو
بعيد في انجاز عملي هذا ولو بالكلمة الطيبة .

إلى كل هؤلاء جزاكم الله خيرا ، وفي الأخير أسأل الله
تعال أن يجعلني وإياهم من الذين آمنوا والذين طوبى لهم وحسن مآب إنه على ذلك قدير
وبالإجابة جدير



قائمة الفهارس



إهداء	
شكر وتقدير	
الإطار العام للدراسة	
ب	مقدمة
ب	إشكالية الدراسة
ج	فرضيات الدراسة
د	أهمية وأهداف الدراسة
د	منهج الدراسة
هـ	حدود البحث
هـ	صعوبات الدراسة
هـ-و	هيكل الدراسة
و-ز	الدراسات السابقة
الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية	
09	تمهيد الفصل
15-10	المبحث الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية
10	المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية
11	المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية
12	المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية
15	المطلب الرابع : قنوات إبلاغ السياسة النقدية
24-17	المبحث الثاني : النظريات المفسرة للسياسة النقدية
17	المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية
19	المطلب الثاني: النظرية الكينزية
23	المطلب الثالث : النظرية النقدية
30-25	المبحث الثالث : أدوات السياسة النقدية
25	المطلب الأول : أدوات كمية (غير مباشرة)

29	المطلب الثاني: أدوات كيفية (مباشرة)
30	المطلب الثالث: أدوات أخرى
	الفصل الثاني : الإطار النظري للتضخم
34	تمهيد الفصل
41-35	المبحث الأول : نظرة عامة حول التضخم
35	المطلب الأول : تعريف التضخم
36	المطلب الثاني: أنواع التضخم
38	المطلب الثالث : أسباب التضخم
40	المطلب الرابع : آثار التضخم
45-41	المبحث الثاني : النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم
41	المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية
43	المطلب الثاني: النظرية الكينزية
45	المطلب الثالث : النظرية النقدية
52-47	المبحث الثالث : طرق معالجة التضخم
47	المطلب الأول : السياسة النقدية
52	المطلب الثاني: السياسة المالية
	الفصل الثالث : دور أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر
55	تمهيد الفصل
64-56	المبحث الأول : تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016
58	المطلب الأول : لمحة عن قانون النقد و القرض 90-10
60	المطلب الثاني: التعديلات التي مست قانون النقد و القرض 90-10.
66	المطلب الثالث :تطور كتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر .
74-66	المبحث الثاني : التضخم في الجزائر
66	المطلب الأول :أنواع التضخم في الجزائر .
68	المطلب الثاني: أسباب التضخم
72	المطلب الثالث :آثار التضخم .

89-75	المبحث الثالث : تطور العلاقة مابين الأدوات المستخدمة في الجزائر و التضخم خلال الفترة 2006-2016
75	المطلب الأول :تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016.
82	المطلب الثاني: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 2006-2016. .
84	المطلب الثالث : تحليل تطور العلاقة مابين الأدوات المستخدمة في الجزائر و التضخم من الفترة مابين 2006-2016
96-92	خاتمة
104-99	قائمة المصادر و المراجع

رقم الشكل	عنوان الأشكال	رقم الصفحة
01	مخطط توضيحي لنموذج كينز	22
02	العلاقة بين كمية النقد المعروضة والمستوى العام للأسعار بحسب التحليل الكلاسيكي	42
03	الفجوة التضخمية	44
04	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة من 2006-2016	62
05	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة من 2006-2016	65
07	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة من 2006-2016	77
08	تطور معدل احتياطي الإجمالي في الجزائر للفترة من 2006-2016	78
9	تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر للفترة من 2006-2016	80
10	تطور معدلات تسهيلة الفائدة المغلة في الجزائر للفترة من 2006-2016	81
11	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة من 2006-2016	83
12	تطور معدل إعادة الخصم والتضخم في الجزائر للفترة من 2006-2016	85
13	تطور معدل احتياطي الإجمالي والتضخم في الجزائر للفترة من 2006-2016	86
14	تطور معدلات استرجاع السيولة والتضخم في الجزائر للفترة من 2006-2016	88
15	تطور معدلات تسهيلة الفائدة المغلة والتضخم في الجزائر للفترة من 2006-2016	89

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
61	تطور الكتلة النقدية في الجزائر من الفترة 2006-2016	01
63	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من الفترة 2006-2016	02
76	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر من الفترة 2006-2016	03
78	تطور معدل الاحتياطي الإلزامي في الجزائر من الفترة 2006-2016	04
79	تطور معدل استرجاع السيولة في الجزائر من الفترة 2006-2016	05
81	تطور معدل الوديعة المغلة في الجزائر من الفترة 2006-2016	06
82	تطور معدل التضخم في الجزائر من 2006-2016	07
84	تطور معدل التضخم و معدل إعادة الخصم من 2006-2016	08
85	تطور معدل التضخم و معدل الاحتياطي الإلزامي من 2006 - 2016	09
87	تطور معدل التضخم و معدل استرجاع السيولة 2006 - 2016	10
88	تطور معدل التضخم و معدل الوديعة المغلة 2006 - 2016	11



مقدمة

تعد ظاهرة التضخم من اكبر المشاكل التي تعاني منها مختلف اقتصاديات الدول اليوم سواءا كانت اقتصاديات متقدمة أو نامية . فالتضخم لما يشكله من خطر له انعكاسات سلبية تمس بصورة مباشرة الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفضة يمكن أن تكون لها انعكاسات سلبية على كافة الأصعدة السياسية ، أمنية ، اقتصادية و اجتماعية . و من هنا كان لزاما تبني سياسات ملائمة من شأنها أن تؤدي إلى معالجة مثل هذا المشكل و من بين هذه السياسات السياسة النقدية .

أصبحت الأخيرة اليوم من أهم السياسات المتبعة في معالجة التضخم حيث ان صندوق النقد الدولي الذي يطبق ما تمليه المدرسة النقدية (الميلتون فريدمان) يركز بصفة أساسية ببرامجه الإصلاحية التي يفرضها على الدول التي تطلب المساعدة على مسألة معالجة التضخم عن طريق أتباع سياسة نقدية صارمة للحد من ارتفاع معدلات التضخم .

أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر باعتبارها إحدى أدوات الضبط الاقتصادي ممكنا مع صدور قانون النقد و القرض 10-90 المعدل و المتمم بأمر 3-11 و يرجع ذلك لعدة أسباب منها :
تشنت السلطة النقدية مابين البنك المركزي ، الخزينة العمومية و كذا وزارة المالية ، غياب إمكانية للتأثير على مستوى البنوك لدى البنوك التجارية بسبب التسيير الإداري لدى الأسعار و معدلات الفائدة ، انفصال العلاقة مابين الإصدار النقدي و مستوى نشاط اقتصادي ، مما أدى إلى تزايد الضغوط التضخمية على اقتصاد الجزائري .

و مع صدور قانون النقد و القرض 10-90 تم إعادة الاعتبار لسياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض و تداول النقود من طرف السلطة النقدية في الجزائر ممثلة في بنك الجزائر و جعلها أكثر مسايرة للوضع الاقتصادي السائد في الجزائر .

بناء على ما سبق ارتأينا إلى طرح إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما هو دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2016/2006 ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي السياسة النقدية وأهدافها ، وأدواتها؟
- ✓ ما المقصود بالتضخم وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية ؟
- ✓ ما هي الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار السياسة النقدية ؟
- ✓ فيما تتمثل الأسباب الرئيسية لظاهرة التضخم في الجزائر؟

✓ ما هي أدوات السياسة النقدية المعتمدة من قبل بنك الجزائر لمعالجة ظاهرة التضخم ؟

الفرضيات :

باعتبار أن الفرضيات عنصر أساسي و مهم في البحوث العلمية فهي تعد همزة وصل بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي فالفروض تعد بمثابة إجابة مبدئية و أحكام مسبقة للتساؤلات كما أنها قضية تصويرية تحاول تفسير العلاقة بين الاثنين و أكثر من متغيرات و منه على ضوء ما تم طرحه من تساؤل حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهداف البحث فيمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي تسعى لاختبارها وهي على النحو التالي :

- ✓ السياسة النقدية هي أداة مهمة تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية .
- ✓ التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يؤدي الى حدوث انخفاض القيمة الحقيقية للعملة إضافة إلى التوزيع الغير العادل للدخل الوطني.
- ✓ أعاد قانون النقد والقرض 10/90 الاعتبار للسياسة النقدية بوضعها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية.
- ✓ أسباب التضخم في الجزائر هي أسباب نقدية فقط.
- ✓ إن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي تتطلب المرونة اللازمة بحسب الوضعية الاقتصادية السائدة.

أسباب اختيار الموضوع :

- وقد اخترنا هذا الموضوع لجملة من الأسباب نذكر منها :
- ✓ لأن دراسة السياسة النقدية للجزائر يعد مدخلا للدراسة مشاكل الاقتصادية و بالتالي فهي تساعد على الوقوف على أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري .
 - ✓ الأوضاع الاقتصادية التي نعيشها في هذه الفترة الأخيرة في بلدنا من ارتفاع الأجور و الأسعار بالإضافة إلى زيادة معدل التضخم .
 - ✓ كون أن موضوع دور السياسة النقدية في معالجة التضخم يدخل ضمن التخصص مالية و بنوك .
 - ✓ الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية بمرجع جديد يفيد الدارسين للمواضيع المتعلقة بالسياسة النقدية في الجزائر .

أهداف البحث:

- من خلال هذا البحث نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نبرزها كما يلي :
- ✓ إبراز و تأكيد دور السياسة النقدية باعتبارها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي
 - ✓ استعراض ظاهرة التضخم و أثارها السلبية على الاقتصاديات سواءا كانت هذه الآثار اقتصادية أو حتى اجتماعية .
 - ✓ معرفة مراحل تطور و أهداف السياسة النقدية في الجزائر عبر مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها النظام المصرفي في الجزائر .
 - ✓ دراسة ظاهرة التضخم و التعرض للأسباب المنشئة لها في الجزائر .
 - ✓ إبراز دور بنك الجزائر في معالجة ظاهرة التضخم باستخدام أدوات السياسة النقدية خلال فترة الدراسة من 2006-2016.

أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث أهميته من كون أن ظاهرة التضخم تصيب معظم دول العالم سواءا كانت دول نامية أو حتى متقدمة مخلفة وراءها العديد من الآثار و الانعكاسات السلبية منها الاقتصادية و الاجتماعية لذلك كان لزاما على دول العالم وضع الإجراءات الكفيلة للتحكم في الظاهرة و التقليل من أثارها السلبية إلى أقصى حد ممكن ، و من بين الإجراءات المتاحة باستخدام السياسة النقدية .

و الجزائر كغيرها من دول العالم قد شهدت ضغوطا تضخمية مرتفعة و لذلك سنحاول التعرف على أهم العوامل و الأسباب التي ساعدت على انتشار هذه الظاهرة و الاختلالات التي نتجت عنها و هذا خلال الفترة من 2006-2016.

منهج الدراسة :

كما العادة في الدراسات العلمية فإن موضوع الدراسة له دور كبير في تحديد المنهج المتبع و قد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي و التحليلي الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة النقدية عبر تطور الفكر في المدارس الاقتصادية والسياسية بمختلف جوانبها ويعتمد على دور السياسة النقدية في معالجة التضخم ، و مستخدمين فيه التحليل تماشيا مع نوع الدراسة التي تقوم



بها والتي تتمثل في عرض المفاهيم حول السياسة النقدية والتعريف بالتضخم والأدوات المتبعة في معالجة التضخم و أيضا نتناول مختلف مراحل تطور الكتلة النقدية بالموازاة مع تطور معدل التضخم هذا في الجانب النظري ثم نقوم بإسقاط الدراسة على حالة بنك الجزائر وتطور السياسة النقدية ومعدلات التضخم عن طريق منحيات و جداول يتم تحليلها بطريقة علمية خلال الفترة 2006-2016.

حدود الدراسة :

من اجل معالجة إشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زمني و مكاني ، فالإطار الزمني يتمثل في فترة الدراسة والتي حددت مابين 2006-2016 تميزت بارتفاع احتياطي الصرف المقابل لعمليات الإصدار، زيادة الإنفاق الحكومي مما يعني زيادة العرض النقدي و ما يهمننا في دراستنا مدى تأثير ارتفاع الكتلة النقدية على التضخم و كيف يمكن معالجة التضخم عن طريق السياسة النقدية ، أما الإطار المكاني فبحكم أننا ننتمي إلى هذا البلد و يهمننا تقديم دراسات في هذا الميدان و محاولة إبلاغ النتائج إلى صناع القرار عن طريق البحوث و المقالات فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري (دراسة حالة بنك الجزائر)

صعوبات الدراسة:

واجهنا في إطار اعدد هذه الدراسة الصعوبات نذكر منها :

✓ اختلاف المعلومات من مرجع لآخر .

هيكل الدراسة :

للإحاطة بالجوانب المتعلقة بموضوع بحثنا ارتأينا إلى تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول ، حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري للسياسة النقدية من خلال تقديم تعاريف متعددة و لمحة عن النظريات النقدية و أدواتها و أهدافها ، أما الفصل الثاني فيتم التطرق إلى الإطار النظري للتضخم من خلال تقديم مفهوم ، أنواع ، أسباب و آثار التضخم بالإضافة إلى طرق معالجتها.

أما في الفصل الثالث المندرج تحت عنوان دور أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر يتم فيه التطرق إلى تطور السياسة النقدية و التضخم من خلال تقديم المسارات و الأدوات و الأهداف.

الخاتمة التي تمثل عصاره الموضوع من خلال تقديم أهم النتائج المتوصل إليها و أهم الاقتراحات و التوصيات المتعلقة بالموضوع.



الدراسات السابقة :

لا ينطلق أي بحث من فراغ بل تكون له بعض الإشارات سبقته بالدراسة من قبل سواء كان ذلك كجزئية أو كإشارة للموضوع و عليه فان هذه الدراسة (دور السياسة النقدية في معالجة التضخم) اشتركت مع بعض الدراسات في بعض الجزئيات و منها :

✓ اكن لونيس :السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة من 2000-2009 ، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد ،غير منشورة ،تخصص نقود وبنوك ، جامعة الجزائر .

قام الباحث بدراسة وتحليل وتطور العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة من 2000-2009 ، والى أي مدى ساهمت السياسات النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر ولقد توصل الباحث إلى أن السياسة النقدية قد نجحت في تحقيق الهدف الأساسي لها من خلال تحقيق استقرار الأسعار مع معدلات تضخم مقبولة مقارنة بتلك المعدلات المستهدفة في بداية كل سنة.

✓ حسيبة لعزاري : (2011) دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ، تخصص نقود وبنوك ،جامعة الجزائر ، قامت الباحثة بتوضيح دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي باعتبار ان التوازن الخارجي يقود إلى التوازن الداخلي والسعي وراء تحقيق التوازن الاقتصادي وضرورة تفعيل النظام المالي والمصرفي للنهوض بالاقتصاد الوطني وكذا التعرف على مسار السياسة النقدية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق هذا التوازن ، وقد توصلت الباحثة إلى أن الطلب وعرض النقود في الجزائر مرتبط بالطلب الأجنبي على الموارد بالعملة الصعبة الناتجة عن إيرادات النفط فقط، فنقص الموارد بالعملة الصعبة هو الأشكال في التوازن الخارجي ، وهذا ما يعرقل نشاط السياسة النقدية في تحقيقها هذا الهدف.

✓ محمد أمين بن الدين : (2010)، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (1990-2009) ،رسالة ماجستير في العلوم التسيير ، غير منشورة ، تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر قام الباحث بدراسة مدى إمكانية السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق استقرار الأسعار و الاستقرار المالي و المصرفي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2009 و لقد توصل الباحث إلى إن السياسة النقدية تعتبر أداة فعالة للوصول إلى ذلك . لكن تزداد فعاليتها إذ كانت تعمل ضمن سياسة اقتصادية كلية بتدعيم السياسة المالية و الأدوات الرقابية و التنظيمية .

✓ سعيد هتهات : (2006)، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر من الفترة

1988-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك ، جامعة الجزائر .

قام الباحث باستعراض كل الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة و سبل علاجها و أهم الأدوات التي تأثر فيها حيث توصل إلى أهم النتائج أن البنك المركزي يقوم باستخدام أدوات مضادة للتضخم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي ، تبين الدراسة من خلال معدلات التضخم أن الجزائر عرفت ضغوط تضخمية مستمرة و متفاوتة الحدة وصلت إلى حدود 30% في منتصف التسعينات من القرن الماضي يمكن إرجاعها إلى نمو كمية النقود حيث كانت هذه الأخيرة أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . إضافة إلى زيادة معدلات

التضخم المستورد الذي جلبته الواردات و الاختلال في ميزان المدفوعات .

أما دراستنا فتخص دراسة دور أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم و إبراز مدى فعاليتها و نجاعتها في تحقيق استقرار النقدي و الحد من هذا المشكل .



الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة النقدية.

تمهيد الفصل:

تعتبر السياسة النقدية حقلا خصباً لكثير من البحوث والدراسات وجزءاً أساسياً مهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة في أي دولة ، لما لها من دور فعال في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية متبناها : تحقيق الاستقرار في الأسعار، لذا فإن السياسة النقدية هي إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة ويتم التخطيط لها في البنك المركزي وذلك من خلال اتخاذ المعطيات النقدية موضوعاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية وأهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما للوصول إلى هدف معين كالمحافظة على استقرار قيمة النقد. أو مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل انتقال السياسة النقدية منها الاستهدافات الوسيطة .ولهذا نحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري و ذلك من خلال ثلاث مباحث و هي :

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني : النظريات الاقتصادية المفسرة للسياسة النقدية

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي العام ، فهي احد العناصر المكونة للسياسة الاقتصادية الكلية .ولقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية وتختلف أنواعها بحسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول. وتسعى السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وأنواع السياسة النقدية بالإضافة إلى أهدافها وقنوات إبلاغها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعددت تعاريف السياسة النقدية فنذكر منها ما يلي:

تعريف 1: تعرف على أنها: "السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتأثير في السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد الوطني".⁽¹⁾

تعريف 2: تعرف بأنها : "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للسيطرة على عرض النقد من أجل تحقيق أهداف معينة تحقق مصلحة اقتصادية لأفراده".⁽²⁾ وتأخذ أيضا السياسة النقدية مفهومين:

المفهوم الضيق: السياسة النقدية هي: "الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق الأهداف الاقتصادية المعينة". أو هي : "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين كاستخدام الكامل" تبعا للاقتصادي " كنت ". و تعرف أيضا على أنها: "أي عمل واع تقوم بها السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير في كلفة الحصول عليه".⁽³⁾

المفهوم الواسع : "تشمل على مختلف الأنظمة المتعلقة بالنقد و البنوك لأنها تؤثر في حجم النقود في التداول".⁽⁴⁾

من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة النقدية "هي مجموعة الإجراءات و القرارات التي تعتمد عليها الدولة بواسطة السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي من اجل التحكم في عرض النقود و تحقيق الاستقرار الاقتصادي ككل و بالتالي تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .

⁽¹⁾ محمد الزبيد وآخرون ، (2009) ، علم الاقتصاد الجزئي و الكلي، إثراء للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن ، ص 356.

⁽²⁾ حسين محمد سمحان ، إسماعيل يونس يامن ، (2011)، اقتصاديات النقود و المصارف ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، ص 263

⁽³⁾ عباس كاظم الدعيمي ،(2010)،السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، ص 25.

⁽⁴⁾ وليد صافي ، (2010) ، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن ، ص 178.

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية

هناك نوعان من السياسة النقدية التي تتبعها الدول و هي :

أولاً: السياسة الانكماشية

تستخدم في حالة وجود تضخم (ارتفاع في المستوى العام للأسعار) وتتمثل هذه السياسة في "تخفيض العرض النقدي" من خلال قيام البنك المركزي أما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول بانعاً في الأسواق المالية . هذه الأدوات تحد من قدرة البنك على منح الائتمان وخلق الودائع ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم تخفيض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى الدخل والطلب الكلي مما يعني امتصاص القوة الشرائية للمجتمع وهو ما يحد في النهاية من التضخم .⁽¹⁾

ثانياً: السياسة التوسعية

تهدف في مجملها إلى علاج مراحل الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي اكبر من التدفق النقدي و هنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات ذلك لان زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والمؤسسات و بالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية على حد سواء⁽²⁾

و منه يمكن القول أن الدول تتبع نوعين من السياسة النقدية قد تكون انكماشية أو توسعية لمعالجة حالات التضخم و الانكماش التي يمر بها الاقتصاد.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة و التي تنقسم إلى أهداف أولية وأهداف وسيطة، و أهداف نهائية نوجزها في مايلي:

أولاً: الأهداف الأولية

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات تسعى السلطات النقدية للتأثير فيها لتؤثر بدورها في الأهداف الوسيطة إذ تخرج النقود الإجمالية و أسعار الفائدة على الأقل في أسواق المال . عن التحكم المباشر للبنك المركزي فالأهداف الأولية ما هي إلا حلقة في سلسلة تربط ما بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة .

و تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات هما :

⁽¹⁾ وجدي جميلة ، (2016) ، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد قياسي و بنكي و

مالي ، جامعة تلمسان ، ص 07

⁽²⁾ وديع طوروس ، (2010) ، اقتصاد الكلي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، ص 223.

1-مجاميع الاحتياطي: و تتكون من الأساس النقدي و الاحتياطات الإجمالية و تتضمن الاحتياطات المقترضة و غير المقترضة المقابلة لجميع الأنواع الودائع و الاحتياطات الإضافية و الاحتياطات المتعلقة بالودائع الخاصة و التي تساوي مجموع الاحتياطات ناقصا الاحتياطات المفروضة على ودائع البنوك والحكومة و الاحتياطات غير المقترضة و تساوي الاحتياطات الإجمالية ناقصا الاحتياطات المقترضة و تعد مراقبة البنك المركزي للاحتياطات غير المقترضة أكثر سيرا من الاحتياطات الإجمالية التي تشمل افتراض البنوك أيضا.

2-أحوال سوق النقد: ويشير ذلك المصطلح إلى مدى تجاوب و مرونة أسواق الائتمان و النظام المصرفي من حيث قدرة المقترضين و موقفهم من السرعة أو الإبطاء في معدل نمو الائتمان و مدى سيطرة البنوك ومؤسسات الاقتراض في فرض أسعار الفائدة و شروط الإقراض الأخرى على المقترضين .

يختلف كل من النقديين و الكينزيين على أهمية الأخذ بأحوال السوق النقدية أو مجاميع الاحتياطات كحلقة وصل بين أدوات السياسة و الأهداف الوسيطة ، فيفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات نظرا لإيمانهم بأنها وثيقة الارتباط بالمجاميع النقدية و الأخيرة هي الهدف الوسيط المفضل بالنسبة لهم فضلا عن رأيهم بأن التركيز على أحوال سوق النقد ، قد يؤدي في اغلب الأحيان إلى ضياع القدرة على التحكم في مجاميع الاحتياطي و بالتالي عرض النقود و لاختلف الكينزيون على أهمية التحكم في مجاميع الاحتياطات إلا أنهم يركزون أيضا على أهمية أحوال سوق النقد و ذلك لاعتقادهم بأن الأهداف الوسيطة الهامة جدا تتمثل في أسعار الفائدة في أسواق رأس المال شديدة الحساسية، لتغيرات أحوال سوق النقد و لهذا السبب يفضل بعض الكينزيين التنازل عن القدرة على التحكم في مجاميع الاحتياطات و النقود حال تعارضه مع أحوال سوق النقد المرغوب فيها . (1)

ثانيا : الأهداف الوسيطة

هي عبارة عن متغيرات يمكن للسلطة أن تمارس عليها تأثيرها بشكل مباشر و سريع بواسطة أدواتها الخاصة و تتمثل فيما يلي :

1-سعر الفائدة : تعرف على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض ،و فقد تزايدت أهميتها في العصر الحديث و قد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطية للسياسة النقدية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية ، و فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فمن الواضح أيضا أن السلطات العاملة لا تستطيع ان تتجاهل مستوى أسعار الفائدة لان مستوى هذه الأسعار يعتبر احد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد و المشروعات لذلك يتوجب على السلطات النقدية ان تراقب مستويات أسعار الفائدة و أن لا تبقى

(1) محب خلة توفيق ،(2011)، الاقتصاد النقدي و المصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات و النظريات) ، دار الفكر الجامعي ، مصر، ص 378-

تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبيا و حول مستويات وسيطية تقابل التوازن في الأسواق ، هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن الأسعار الفائدة فالأسعار في الأجل الطويل أعلى مبدئيا من المعدلات في الأجل القصير .

2- سعر الصرف : يعتبر سعر الصرف النقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما ، وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود و الهادف إلى رفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد، و يرفع من القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية .

3- العرض النقدي : يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائيا ، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة او النقود، تحديد العرض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بدءا من الثمانينات، ولم تعد مسألة سهلة كما كانت في السابق و ذلك بسبب تغير سرعة تداول النقد نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية و غير الرسمية وظهور المشتقات المالية الحديثة.

و يتوقف اختيار الأهداف الوسيطة على مجموعة من الشروط نذكر منها :

4- القابلية للقياس : يعتبر قياس الهدف الوسيط بدقة و في الوقت المناسب أمرا أساسيا للحكم على مدى فعالية إجراءات السياسة النقدية و بالنسبة للقياس فان البيانات تتاح في فترة قصيرة قد تكون شهريا أو بتأخير لمدة أسبوعين مثلا و قد تصل حتى السنة ، و من ناحية أخرى فان بيانات الناتج القومي اقل دقة من بيانات القاعدة النقدية و القاعدة النقدية هي أهداف وسيطية بدلا من التركيز على أهداف مثل الناتج القومي بذلك فالأهداف الوسيطة تقدم إشارات أوضح عن اتجاهات سياسة البنك المركزي.

5- القدرة على التحكم و السيطرة في الهدف الوسيط : للتأكد من بناء إستراتيجية بشكل جيد يجب على البنك المركزي أن يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط و ذلك المتغير إلى المسار المستهدف في حالة خروجه في ذلك المسار ولا تعني القدرة على سيطرة المعرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط على الاتجاه الصحيح فقط ، وإنما يجب إن يكون لديه أيضا القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي و يمكن للبنك أن يسيطر على القاعدة النقدية و سعر الفائدة و لكن قد تفوق السيطرة البنك على سعر الفائدة أكثر من العرض النقدي ، و لكن البنك المركزي لا يستطيع أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي لأنه لا يمكن السيطرة على توقعات التضخم و لهذا فلا يمكنه أن يحزم بأفضلية التحكم في سعر الفائدة أو القاعدة النقدية كهدف وسيط .

6- إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي : يعتبر هذا المعيار الأكثر أهمية، إذ يجب أن تتوفر إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي لكي يلعب دوره بشكل جيد كهدف وسيط، ولا يزال النقاش قائما حول

أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطية مرتبطة بالأهداف النهائية ، إلا أن التجارب العملية تتجه على تفضيل التنبؤ بأثر العرض النقدي على أهداف النهائية على اثر سعر الفائدة مما يؤدي إلى استخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط .⁽¹⁾

ثالثا: الأهداف النهائية

من بين أهداف النهائية للسياسة النقدية نذكر :

1-استقرار مستوى الأسعار : يرى البعض أن استقرار الأسعار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي ،لان التغيير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين مما يؤدي إلى توزيع سيء للثروة بين الطرفين .

2-التوظيف الكامل : أي تحقيق التشغيل الكامل و الاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع .إذ يعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل و الاستغلال الأمثل لجميع موارد الاقتصاد المتاحة في المجتمع في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها و التي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول مثل الولايات المتحدة فعدم استغلال الموارد الاقتصادية استغلال امثل أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الاقتصاد و لكن يجب الإشارة إلى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة (التوظيف الكامل) يعني السماح بمعدل البطالة منخفض قد يتراوح ما بين 3% و 5%.

3-تشجيع النمو الاقتصادي : تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان و كلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد و يستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية و قدرتها في خلق الائتمان و التأثير على حجم الائتمان المصرفي .فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر فائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان و الاستثمار و النمو الاقتصادي.

4-تحسين ميزان المدفوعات : تلعب السياسة النقدية دور مهم في تحسين ميزان لمدفوعات و ذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس أموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة الصادرات وخفض وارداته .⁽²⁾

(1) خولة زنداوي ،(2013) ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم .دراسة حالة من 2000-2010 ، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية ، ميله ، ص 32

(2) فتحي بن لدغم ، (2012) ، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري ،أطروحة دكتوراه ،تخصص نقود و بنوك و مالية ،جامعة تلمسان ص91-94

المطلب الرابع : قنوات إبلاغ السياسة النقدية

يمكن أن ينتقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات السياسة النقدية و يمكن أن نقسمها إلى أربعة قنوات و هي : قناة سعر الفائدة ، قناة سعر الصرف ، قناة أسعار السندات و أخيرا قناة الائتمان المصرفي .

أولاً: قناة سعر الفائدة : تعتبر قناة سعر الفائدة حسب الفكر الكلاسيكي القناة التقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية إلى هدف النمو ،أما في الفكر الكينزي تؤدي السياسة النقدية إلى ارتفاع سعر الفائدة ،ومن ثم إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا بدوره يؤثر على نفقات الاستثمار التي ستخف وتؤدي بالتالي انخفاض الإنتاج،أما عند قيام بسياسة نقدية توسعية ستؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية ومن ثم إلى انخفاض تكلفة رأس المال أو الاقتراض وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و حجم الإنتاج. اعتمد كينز في هذه القناة على عامل رئيسي وهو قرارات المؤسسات بشأن الإنفاق الاستثماري، والميزة الأساسية التي تتميز بها القناة هي كون أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين و المؤسسات ،أكدت العديد من الدراسات التي قدمها الاقتصاديون حول قناة معدل الفائدة كتيلور في سنة 1995 ،الذي أوضح أن سعر الفائدة يمارس أثرا كبيرا على نفقات الاستهلاك و الاستثمار مما يجعله ناقلا هاما لأثر السياسة النقدية. (1)

ثانيا : قناة سعر الصرف : تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسة النقدية لعدد كبير من الدول خاصة تلك التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم.

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ففي حالة إتباع سياسة توسعية تتخف أسعار الفائدة المحلية الحقيقية مما يدفع برؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج ، وبالإضافة إلى ذلك تصبح الودائع بالعملة المحلية أقل جذبا من مثيلاتها بالعملة الأجنبية ،وبالتالي يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف ،الذي يؤثر بدوره على الاقتصاد (2)

ثالثا : قناة أسعار السندات المالية الأخرى : تعتبر هذه القناة حسب وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل اثر السياسة النقدية على الاقتصاد ، عبر قناتين رئيسيتين هما : قناة توبن للاستثمار التي تعتمد على ما يسمى مؤشر "توبن للاستثمار (Q) «وقناة اثر الثروة على الاستهلاك .

بالنسبة للقناة الأولى : يؤدي انخفاض عرض النقود الى زيادة نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية الموجودة لدى الجمهور ، فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع بالمتعاملين الى التخلص

(1) يمينه شبيبة، (2015) ،فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في الجزائر خلال الفترة من 2000-2014 ، مذكرة ماستر ، نقود ومالية ، جامعة بسكرة ،ص32

(2) عسكري مريم، (2016) ، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر من 1990-2015 ، مذكرة ماستر ، تخصص ماليتي بنوك ، جامعة ميله ص 48

من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي الى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توين للاستثمار (Q) وينخفض بذلك الاستثمار ومنه ينقص الناتج المحلي الإجمالي .

بالنسبة للقناة الثانية : والتي تعمل هذه الأخرى من خلال أسعار الأوراق المالية ، ونتيجة لتقليص عرض النقود وتنخفض أسعار الأوراق المالية ويؤدي هذا الى انخفاض الثروة التي بحوزة الجمهور وبما ان الاستهلاك الخاص مرتبط مباشرة بحجم الثروة فان انخفاض الثروة يؤدي الى الحد من الاستهلاك وبالتالي يؤدي هذا الأخير الى انخفاض النمو في الناتج

رابعا : قناة الائتمان : تنقسم هذه القناة أيضا إلى قناتين هما قناة الإقراض وقناة ميزانيات مؤسسات الأعمال.

ففي القناة الأولى يؤدي الانخفاض في عرض النقود الى انخفاض حجم الودائع وبالتالي ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار ويحد منها . أما القناة الثانية فتعمل من خلال الزيادة في "المخاطرة الأدبية او المعنوية " والتي تسمى أيضا "مخاطرة الانتقاء السلبي " وهي مخاطرة التفريط وسوء اختيار المقترضين عند انكماش السياسة النقدية (او تقييدها) بحيث يؤدي انخفاض عرض النقود الى تخفيض من صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين ان يقدموها عند الاقتراض ، كما يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الذي يحدث الى تخفيض التدقيق النقدي لتلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر اقتراضها ، فيقلل من رغبة المصارف في تقديم القروض لها خاصة الصغيرة منها وهو ما يحد من استثمار القطاع الخاص ومنه نمو الإنتاج .

فيتم اختيار قناة التأثير على السياسة والغرض الوسيط وفقا لما يتماشى مع الأداة المختارة والمستخدم لتحقيق الاهداف السياسة النقدية. (1)

المبحث الثاني : النظريات الاقتصادية المفسرة للسياسة النقدية

لقد احدث دور النقود جدلا واسعا بين الاقتصاديين سواء من الناحية النظرية أو العملية ، و سنتعرض لأهم النظريات النقدية كما يلي:

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية

قامت النظرية على مجموعة من الفرضيات والتي على أساسها تم بناء معادلة التبادل Fisher ومعادلة الأرصد النقدية المعروفة بمعادلة Cambridge

✓ ثبات حجم المعاملات أي أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وان النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي فهي وسيلة للمبادلة فقط ودورها محايد في الاقتصاد.

(1) سليم الموسوي ، (2007) ن فعالية السياسة النقدية في اقتصاديات الانتقالية ن رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، ص64-65.

- ✓ مرونة الأجور والأسعار.
- ✓ الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل.
- ✓ وجود علاقة سببية التغير في المستوى العام للأسعار تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل.
- ✓ ثبات سرعة دوران النقود على المدى القصير.

ولقد كانت هناك محاولات كثيرة لشرح وتفسير هذه النظرية أو ما يعرف بالنظرية الكمية ومن أشهرها معادلة Fisher ومحاولة Marshall التي استندت إلى فكرة التفصيل النقدي .⁽¹⁾

أولاً : معادلة التبادل Fisher

يعتبر رائد النظرية الكمية في النقود والذي أعطى لتلك النظرية صياغتها الحديثة الأكثر احتمالاً من خلال معادلاته المشهورة بمعادلة التبادل التي تفسر العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار وصياغة هذه المعادلة رياضياً كانت كما يلي :

$$M \times V = TP$$

حيث:

P : المستوى العام للأسعار وهو متغير تابع

T : حجم المبادلات (ثابت)

M : كمية النقود وهو متغير مستقل

V : سرعة دور النقود

ومن المعادلة نستنتج انه كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه ، طبعاً مع شرط ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود.

ثانياً: معادلة الأرصد Cambridge

صيغة هذه المعادلة من طرف الاقتصادي الايطالي الفريد مارشال، اذ قدم صياغة اخرى للطلب على النقود وتستند أيضاً إلى نظرية كمية النقود وصيغت على النحو التالي :

$$M = K \times P \times Y$$

⁽¹⁾ بلعزوز بن علي، مرجع سابق ، ص 10-12

حيث استبدل T (حجم المبادلات) والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة وتختلف هذه المعادلة بمفهوم K والذي هو في حقيقة يساوي $V/1$ حيث أن :

V في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود أي عدد مرات إنفاق الوحدة النقدية خلال السنة في حين K يمثل الوحدة النقدية التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة. تعتبر النظرية النقدية الكلاسيكية خطوة مهمة في التحليل النقدي نظرا للأفكار المهمة التي جاءت بها كالتنبية إلى خطورة الإفراط النقدي ونسبة في خلق الموجات التضخمية بالارتفاع الكبير في الأسعار إلى جانب تبيان أهم التفصيل النقدي وأثره على الاقتصاد، لكن وكمل نظرية لم تخل النظرية الكلاسيكية من انتقادات بسبب عدم واقعية بعض فرضياتها ومن أهم هذه الفرضيات:

- ✓ تفترض النظرية أن المستوى العام للأسعار متغير تابع للتغير في كمية النقود ومنه لا يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة لعوامل أخرى، وهذا غير صحيح . فقد تتغير لأسباب أخرى مثل فشل موسم الزراعي، ارتفاع تكاليف الإنتاج..... الخ
 - ✓ عدم صحة افتراض ثبات سرعة دوران النقود تتقلب في الأجل القصير بدرجة غير تالية.
 - ✓ لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة.
 - ✓ عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يسند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل .
- (1)

المطلب الثاني: النظرية الكينزية

إن النظرية الكلاسيكية ظلت صلاحيتها لا نقاش فيها حتى بداية ظهور أزمة الكساد العالمي (1929_1932) والذي أثبت فشل النظرية النقدية الكلاسيكية و إخفاقها في حل المشاكل والتي من أبرزها تفشي البطالة هبوط مستوى الإنتاج وضمحل النشاط الاقتصادي، وفشل فرض التلقائية الذي افترض الكلاسيك أنه يحقق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل فقد استمرت الأزمة فترة طويلة لتؤكد قصور المذهب الكلاسيكي في التحليل النقدي وقد ظهرت أفكار كينز في التحليل النقدي على شكل انتقادات وجهها للنظرية الكلاسيكية هاجم فيها الفروض التي استندت عليها النظرية النقدية الكلاسيكية.

- ✓ يعتمد التحليل الكينزي عن فرضيات تختلف تماما عن فرضيات التقليديين.
- ✓ وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) والبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني حيث أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها: المعاملات والمضاربة و الاحتياط.

(1) داودي محمد، (2014)، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر من الفترة (1990-2014) ، رسالة ماستر ، تخصص اقتصاد نقدي ، تلمسان، ص 15-16

- ✓ قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع للمضاربة) وأخذ لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاق جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الإقتصادي وبذلك تغيرت النظرة الى النقود أين أصبحت تشغل حيزا معتبرا في النظرية الاقتصادية ومن ثم الاهتمام بالعوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج و التشغيل والدخل.
- ✓ جاء بنظرية التوظيف التي تعالج كل مستويات التشغيل، وكما أنها جاءت لتفسير التضخم والبطالة باعتبار أن كل منهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال.
- ✓ اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول حجم التشغيل، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب والعرض الكلي.
- ✓ رفض في تحليله قانون ساي وبين عدم وجود يد خفية وبذلك طلب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات وحدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة، حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني.
- ✓ اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن فهو يرى أن حجم كل من الإنتاج والتشغيل والدخل يتوقفان بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال، الذي يتكون من عنصرين أساسيين هما: الطلب على السلع الاستهلاكية و الطلب على السلع الاستثمارية فالطلب الأول يتوقف على عوامل موضوعية وذاتية ونفسية، أما الثاني على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.
- وفقا لكيبنز لا يتمتع الأفراد بالرشادة، إذ يمكن أن يتعرض الأفراد لما يسمى بالخداع النقدي، وأن النقود سلعة كبقية السلع فتطلب لذاتها، وثمنها يتمثل في سعر الفائدة وأن الأجور لا تعرف المرونة على التغيير بل إنها تصبح جامدة أو على الأقل لا تقبل الانخفاض بعد حد معين، وأن الادخار يتوقف على مستوى الدخل وأن سعر الفائدة يعد بمثابة ظاهرة نقدية يتحدد وفقا لعرض النقود والطلب عليها. (1)

أولا : عرض النقود عند كينز

يتكون المعروض النقدي الكلي عند كينز من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي، والنقود المساعدة (ورقية ومعدنية) بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاديات المتطورة حيث اعتبره كينز متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية ومستقل تماما عن متغير سعر الفائدة، بمعنى أن عرض النقود غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة.

ثانيا : الطلب على النقود عند كينز

(1) محمد ضيف الله القطاري، (2011)، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية—تحليلية—قياسية)، ط1، دار غيدا، للنشر و التوزيع، الأردن، ص 70-72

يقسم كينز الطلب على النقود إلى قسمين:

الأول يرتبط بتحقيق دافع المعاملات وهذا الجزء من الطلب يخضع إلى الحجم الكلي للمعاملات النقدية ومتوسط الفترة الزمنية مابين المدفوعات ، أما القسم الثاني فيتكون من الطلب على النقد باعتباره شكلا من أشكال الاحتفاظ بالثروة وفي هذا الإطار يذكر كينز في النظرية العامة ثلاث دوافع للاحتفاظ بالنقد وهي:

1-دافع المعاملات:

والذي يتمثل في أن النقود يتم طلبها للقيام بالمعاملات التي تتطلبها عملية القيام بالنشاطات الاقتصادية وتسييرها سواء المتصل منها بالأفراد،أو المشروعات، وأن الطلب على النقود لأغراض المعاملات هذا يرتبط بموجب هذه النظرية بحجم الدخل ويعتمد عليه، بحيث انه كلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود لإجراء المعاملات ذات الصلة بالقيام بالنشاطات الاقتصادية سواء كانت استهلاكية أو استثمارية أو إنتاجية،أو غيرها،ويحصل العكس في حالة انخفاض الدخل حيث يقل الطلب على النقود لأغراض المعاملات.

2-دافع الاحتياط (الطوارئ) :

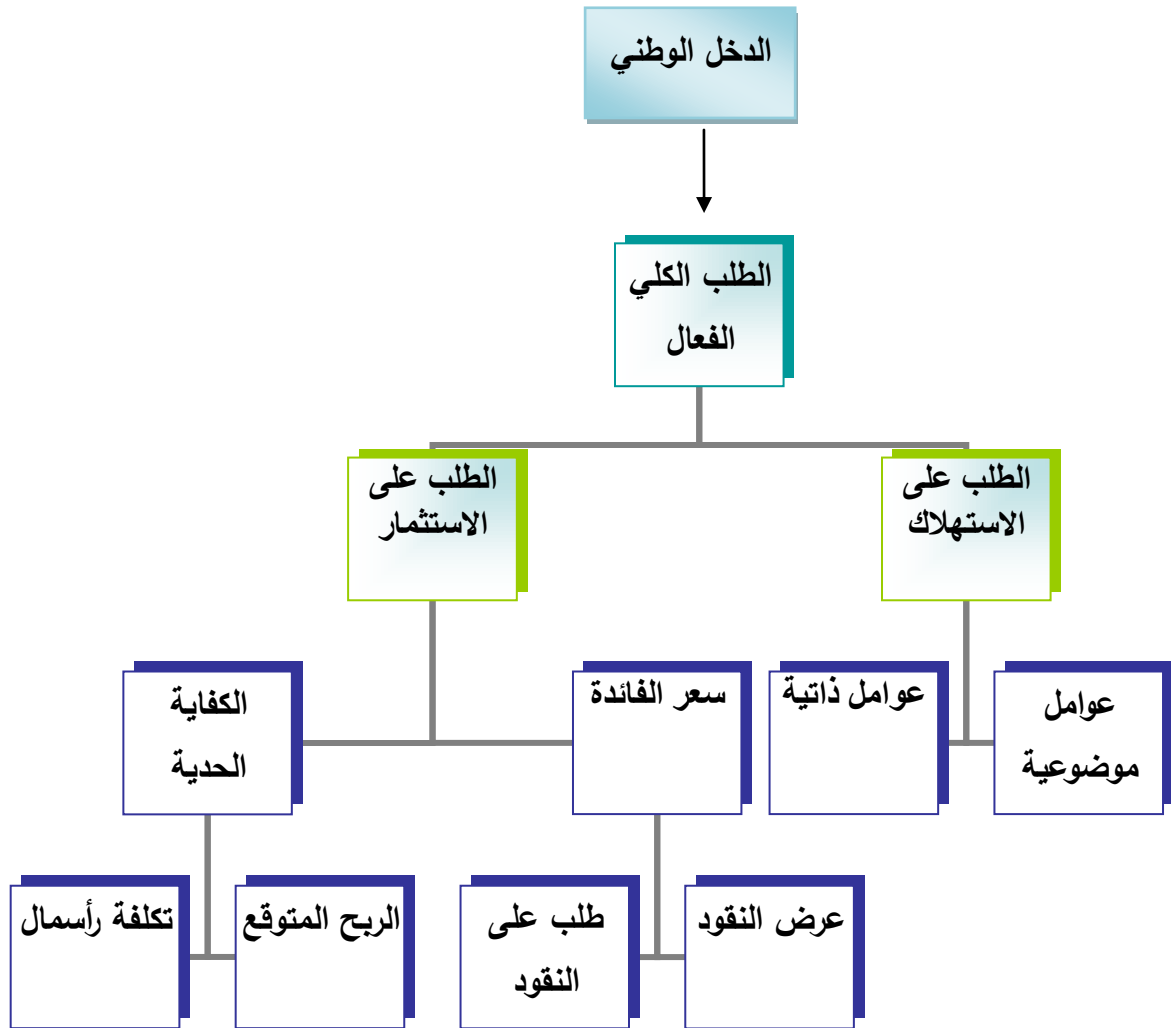
والذي يتصل بالطلب على النقود لأغراض الاحتياط أي لمواجهة الحالات الطارئة بدافع ضمان المستقبل بدرجة أكبر، من خلال التحوط لأحداث المستقبل المتوقع حصولها،وحتى غير المتوقع منها ،وهذا الطلب على النقود لأغراض الاحتياط يرتبط هو الآخر في النظرية الكينزية ، بحجم الدخل تؤدي إلى توفير إمكانية لزيادة الطلب على النقود لأغراض الاحتياط، لأن الدخل عندما يكون منخفض قد لا يكفي حتى لتلبية الاحتياجات ،بل حتى انه لا يكفي لسد وتلبية الاحتياجات الضرورية وبالتالي فإن الدخل في مثل هذه الحالات لا يتيح الإمكانية للطلب على النقود لأغراض الاحتياط.

3-دافع المضاربة:

وهذا يتحقق في النظرية النقدية الحديثة من خلال الطلب على النقود لتحقيق عائد من استخدامها،حيث يتم تفضيل النقود عن طريق طلبها للاحتفاظ بها في الحالة التي يكون فيها سعر الفائدة منخفض، ويتوقع ارتفاع هذا السعر ،حتى يتم الحصول على عائد أكبر من خلال المضاربة بالنقود ،عندما يرتفع سعر الفائدة ،أي أن الغرض من الاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة هو الحصول على عائد من خلال المضاربة على التغيرات في سعر الفائدة.⁽¹⁾

⁽¹⁾ فليح حسن خلف ،(2006)،النقود و البنوك ، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الاردن ، ص 154-155

الشكل رقم 1: مخطط توضيحي مبسط لنموذج لكينز



المصدر : عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية دار صفاء للنشر و التوزيع ص

11-10

المطلب الثاني : النظرية النقدية

تسمى أحيانا بمدرسة شيكاغو (Chicago school) ويتزعمها الاقتصادي الأمريكي المعاصر (Milton friedmen) والذي نشر نظريته هذه في مقالته المشهورة the quantity theory of money: Arestament، حيث تبنى فريدمان التحليل الكلاسيكي في نظريته للطلب على النقود ولكن بتمعن وشمولية أكثر فرضتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية منذ عهد الكلاسيك، لكنه لم بهمل التحليل الكنزي بل أخذ ببعض جوانبه، وكسابقه تساءل فريدمان عن السبب الذي يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقد ولتحليل هذه الأسباب، لم يقم فريدمان بتحديد دوافع معينة كما فعل كينز، بل افترض إن النقود أصل من الأصول، وبالتالي تتأثر بنفس العوامل التي تؤثر في الطلب على الأصول الأخرى. وأن الثروة هي المحدد الرئيسي في دالة الطلب بالإضافة الى العوامل المتوقعة من الأصول الأخرى مقارنة بعوائد النقد نفسه. كما افترض

فريدمان أن الأفراد يرغبون بكمية حقيقية من الأرصدة وليست كمية إسمية ،وقد عبر عن ذلك كله بالصيغة التالية :

$$\frac{Md}{P} = F (Y_p, r_b - r_m, r^e, \pi^e - r_m, h - r_m)$$

حيث :

$\frac{Md}{P}$: الطلب على النقود كأرصدة حقيقية

Y_p : الثروة

r_m : العوائد المتوقعة من النقود

r_p : العوائد المتوقعة من السندات

r^e : العوائد المتوقعة من الأسهم

π^e : معدل التضخم المتوقع

h : الثروة البشرية

وتدل الإشارة الموجبة إلى العلاقة الطردية ، كما تدل الإشارة السالبة إلى العلاقة السلبية. وتحليل أعمق يفترض فريدمان أن الطلب على الأرصدة حقيقية من النقود ويتأثر إيجابا بثروة الأفراد والتي عبر عنها بالدخل الدائم (permanent income) ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه وعلى المدى الطويل وفي مختلف الحالات الاقتصادية من الدخل الجاري وهذا يعني أن الطلب على النقود نفسه لن يتقلب بشكل واضح في الدورات الاقتصادية المختلفة.

كما افترض فريدمان أيضا أن ثروة الأفراد تأخذ أشكالا متعددة، بالإضافة إلى النقود وقسمها إلى تصنيفات رئيسية هي الأسهم والسندات والسلع وأن الحافز وراء امتلاك هذه الأموال هو العائد المتوقع منها مقارنة مع العائد المتوقع من النقود نفسها ، وكلما زاد هذا العائد كلما قل الطلب على النقود (علاقة سلبية). ويتأثر الطلب على النقود أساسا بعاملين هما: الخدمات المقدمة من المصارف لمودعيها وسعر الفائدة على هذه الودائع ، فكلما زادت هذه العوامل كلما زاد الطلب على النقود وقل على الأصول الأخرى. وقد تم التعبير عن قيمة السلع بمعدل التضخم وهو العائد المتوقع من بيع هذه الأصول بالمستقبل. وتحقيق أرباحا رأسمالية وهذه الأرباح تساوي معدل التضخم المتوقع. أما (h) الثروة البشرية (وهي تلعب دورا أساسيا في تحديد نظرية الطلب على النقود عند فريدمان) فهي تعني أن الدخل القادم إذا كان في معظمه من الخبرات

البشرية فإن الأفراد سيرغبون بالاحتفاظ بالنقد بشكل سائل أكثر وذلك لأن هذا الدخل بطبيعته غير سائل وهنا تصبح العلاقة سلبية بين الدخل البشري والنقد. (1)

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية المسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية ، ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية سواء كانت أولية أو وسيطة أو نهائية ، وهذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ويمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية وأدوات كيفية وأدوات أخرى.

المطلب الأول : الأدوات الكمية (غير مباشرة)

هي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على مستوى السيولة البنكية من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة ويتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من: سياسة معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة ، ونسبة التغيير الاحتياطي القانوني والتي نخصص لكل واحدة منها فرع للتفصيل

أولاً: سياسة معدل إعادة الخصم

سنتناول في هذا الفرع سياسة معدل إعادة الخصم من خلال معالجتها في ثلاث نقاط وهي:

1- تعريف سياسة معدل إعادة الخصم:

تعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان حيث استعملت في سنة 1839 من إنجلترا. (2)

ويعني بسعر إعادة الخصم أو سعر البنك بأنه سعر الفائدة الذي يحصل البنك المركزي لقاء ما يمنحه من قروض للبنوك التجارية بضمان الأوراق التجارية المقدمة من قبلها لغرض التأثير على حجم الائتمان لدى البنوك. (3)

2- تأثير سياسة معدل إعادة الخصم:

يستخدم البنك المركزي هذه الأداة لأغراض توسعية أو انكماشية.

أ- في حالة الركود والكساد:

يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم مما يعني تحفيز البنوك التجارية على الاقتراض وخاصة للمستثمرين لأن تخفيض سعر الخصم على البنوك التجارية من قبل البنك المركزي ينعكس على تخفيض

(1) أكرم حداد مشهور هذلول ، (2008)، النقود و المصارف، مدخل تحليلي و نظري ،دار وائل للنشر و التوزيع ،ط2، الأردن ،ص 120-121

(2) بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ص 122

(3) نزار كاظم الحيكاني ،حيدر يونس الموسوي ،(2015)،السياسة الاقتصادية الاطار العام و اثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي

ط2،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،الاردن ،ص18

سعر الفائدة على القروض الممنوحة للجمهور وهذا بدوره يؤدي الى انتعاش الاقتصاد عبر دعم مستوى الطلب الكلي.

ب- في حالة التضخم :

تستخدم سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع سعر الخصم على البنوك التجارية وبالتالي تقل رغبة هذه البنوك في الاقتراض مما ينعكس على رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للجمهور وهذا يؤدي إلى تقليل الطلب على النقود وبالتالي انخفاض كمية النقود في الاقتصاد مما يساعد في معالجة التضخم. (1)

3- فعالية سياسة إعادة الخصم:

بدأت درجة فعالية أداة معدل إعادة الخصم تميل إلى التراجع بعد الحرب العالمية الأولى ،ولكن خلال الحرب العالمية الثانية انسحبت سياسة معدل الخصم إلى الوراء وهذا الانخفاض في درجة الفعالية يعود إلى جملة من الأسباب وهي:

أ-إن معدل إعادة الخصم كان ينظر إليه على أن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تأخذ بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال،ولكن هذه النظرة لم تثبتها الدراسات والأبحاث، بحيث أن تكاليف الاقتراض تعتبر ضئيلة جدا من مجموع تكاليف الإنتاج ،وان التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة تكون في مجال محدود وهذا ما يقلل من فعالية هذه السياسة .

ب- تطور الطرق المصرفية والمعاملات في أسواق النقد ،واستعمال تقنيات أخرى وهذا ما أدى ضيق نطاق استخدام الكمبيالات.

ج-لوحظ في السنوات الأخيرة أن معدل إعادة الخصم في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا يتغير ارتفاعا وانخفاضا عندما ترفع أو تخفض البنوك معدلات الخصم وفسرت هذه الظاهرة على أساس أن تغير معددا الخصم إنما جاء ليكون على صلة قوية بسعر الفائدة في السوق

د-إن رفع معدل إعادة الخصم لن يحجم البنوك على إعادة الخصم أوراها لدى البنك المركزي حتى ولو كان مرتفعا طالما أن رجال الأعمال يتمتعون بتفاؤل كبير للحصول على أرباح فيقبلون على الاقتراض رغم ارتفاع أسعار الفائدة ،ويحدث العكس عندما ينتشر التشاؤم بانخفاض أرباحهم وفي هذه الحالة يحجمون على الاقتراض حتى ولو كانت بانخفاض أرباحهم وفي هذه الحالة يحجمون على الاقتراض حتى ولو كانت أسعار الفائدة منخفضة. (2)

(1) نزار سعد الدين العيسى،ابراهيم سليمان قطف ،(2006)،الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، ط1، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ،ص290

(2) عبد المنعم السيد علي ،نزار سعد الدين العيسى ،(2000)،اقتصاديات النقود و المصارف و الأسواق المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، مصر ، ص 396.

ومما تقدم أن فعالية سياسة معدا إعادة الخصم تتوقف على عدة عوامل منها: مدى اتساع سوق النقد بصفة عامة وسوق الخصم بصفة خاصة ،ومدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل فترة ومستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

ثانيا :سياسة السوق المفتوحة

سنتناول في هذا الفرع سياسة السوق المفتوحة من خلال معالجتها في ثلاث نقاط :

1-تعريف سياسة السوق المفتوحة :

ويقصد بها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع . عرض . بعض الأصول الحقيقية التي يملكها مثل:أذون الخزينة أو السندات الحكومية أو الأوراق المالية والتجارية ،بهدف تحويلها إلى أصول نقدية وامتصاص السيولة أو ضخها في المجتمع ومن ثم زيادة المعروض النقدي أو تقليصه .
ويكلمات أخرى فان استخدام هذه الأداة يكون هدفه التأثير في سوق النقود مباشرة ومن ثم التأثير على قدرة البنوك التجارية في التأثير على كمية وسائل الدفع. (1)

2- تأثير سياسة السوق المفتوحة:

يستخدم البنك المركزي هذه الأداة أيضا لأغراض توسعية أو انكماشية.

أ- ففي حالة الركود والكساد:

يسعى البنك المركزي إلى زيادة النقود في الاقتصاد بهدف دعم القوة الشرائية وبالتالي مستوى الطلب الكلي،وهنا نقوم بسياسة توسعية Expansionary policy من خلال شراء السندات والأوراق المالية مما يعني حقن الاقتصاد بكميات نقدية تساعد في زيادة النمو الاقتصادي من خلال وزيادة إمكانية البنوك في منح القروض.

ب-في حالة التضخم:

فان البنك المركزي يسعى إلى تقليل حجم النقود المتداولة بالتالي يستخدم سياسة نقدية انكماشية حيث يقوم ببيع سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية مما يحفز على شراء تلك السندات وبالتالي تقل كمية النقود المتداولة ومن ثم تنخفض كمية النقود نتيجة للحد من إمكانية البنوك في خلق النقود عبر آلية عمل مضاعف لعرض النقد وجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي يتطلب عادة تزايد مستمر في كمية النقود المتداولة مع تزايد الإنتاج والدخل وبالتالي يجب أن تراعي السياسة النقدية هذه العلاقة ويفضل هنا زيادة كمية النقود ولكن بنسب منخفضة وبما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي. (2)

(1) السيد متولي عبد القادر ،(2010)،الاقتصاديات النقود و البنوك ، ، ط1، دار الفكر ناشرون موزعون ، الأردن ،ص193 .

(2) السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص289-290

3- فعالية سياسة السوق المفتوحة :

إن فعالية ونجاح عمليات السوق المفتوحة تتحقق بتلقي إرادتي البنك المركزي من جهة والبنوك التجارية والمشروعات من جهة أخرى، إذ أن توجه البنك المركزي إلى عمليات السوق المفتوحة لتوسيع الائتمان قد لا يجد صدى لدى المستثمرين حتى في حالة إتباع البنوك التجارية سياسة إقراض سهلة وهو ما حصل في إنجلترا بين 1932 و 1933 والعكس صحيح.

ومن هنا يمكن القول بأن إرادة البنك المركزي بمفردها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح بل أن ذلك بتوقف بالقدر الكبير على حجم وطبيعة السوق النقدية والمالية فيجب أن يكون هذا السوق شاملاً، وتتوفر فيه كليات كافية من الأوراق المالية وللتجارية التي يمكن تداولها في هذا السوق. ⁽¹⁾

ثالثاً: سياسة نسبة الاحتياطي القانوني

سنتناول في هذا الفرع سياسة نسبة الاحتياطي القانوني من خلال معالجتها في ثلاث نقاط وهي:

1- تعريف سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:

وهي تلك النسبة التي تفرض على ودائع البنوك التجارية من قبل البنك المركزي حيث يقوم لاقتطاع تلك النسبة وتحويلها إلى حساب البنك التجاري لديه.

وتحدد هذه النسبة وفقاً للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة. ويكون الهدف المباشر من الاحتفاظ بهذه الودائع لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لازمات مالية أو لنقص السيولة بهدف بقاء مراكزها المالية سليمة وبالتالي اطمئنان المودعين على أموالهم على أن الهدف الآخر لهذه الودائع المقنطرة كاحتياطي قانوني هو التأثير على عرض النقد لدى البنوك التجارية. ⁽²⁾

2- تأثير سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:

يستخدم البنك المركزي هذه الأداة أيضاً لأغراض توسعية وانكماشية.

أ- في حالة الركود والكساد:

تقل الأموال وتتوقف حركية النشاط الاقتصادي حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطات الإيجابية لتزيد نسبة السيولة النقدية وتتمكن البنوك من زيادة قروضها إلى المشروعات وتنتعش حركة نشاط اقتصادي.

ب- في حالة التضخم:

⁽¹⁾ عبد الله ياسين، (2014)، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر رسالة ماستر في الاقتصاد، وهران

ص 26،

⁽²⁾ أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص 182

وهي تتسم بتضاعف القروض ،يقوم البنك المركزي برفع مستوى معدل احتياطي إجباري الشيء الذي يؤدي إلى امتصاص العملة الفائضة وتخفيض نسبة السيولة. (1)

3- فعالية سياسة نسبة احتياطي قانوني:

تعتبر هذه السياسة فعالة إلى حد كبير في أوقات التضخم حيث لا تجد البنوك مفرا من تخفيض حجم القروض والسلفيات وتخفيض حجم الودائع للوصول إلى الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي الذي يقرره البنك المركزي ،أما في أوقات الانكماش فإن هذه السياسة لا تكون فعالة وذلك نظرا لان تخفيض هذه النسبة وزيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان قد لا يقابله طلب متكافئ على القروض والسلفيات وتكون النتيجة وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى البنوك أو تستخدم سياسة نسبة الاحتياطي القانوني لمواجهة احتياجات التمويل الموسمي في الدول النامية، حيث يحتاج تمويل تسويق الحصول الرئيسي في البلاد إلى زيادة مقدرة البنوك على التوسع في منح القروض والسلفيات ثم يعاد رفع النسبة مرة أخرى بعد انتهاء فترة التوسع الموسمي. (2)

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة)

أخذت البنوك المركزية تستعمل التقنيات ذات الطابع النوعي بعدما ظهر لها نتائج الإجراءات الكمية نتائج شمولية تمس كل القطاعات الاقتصادية .و معنى ذلك أن مفعول التقنيات الكمية واسع جدا ،فإذا أقامت أجهزة الإشراف و المراقبة بالعمل على النقص من السيولة الفائضة كان لهذا القرارات تأثير على كل القطاعات الاقتصادية أي حتى على القطاعات التي يجب تشجيعها أو التي لم تلعب أي دور في توسيع التيارات التضخمية .لذا وجب عليها استعمال :

أولا :سياسة القروض

عند ظهور البوادر للتضخم تستطيع الدولة أن تضع سياسة تأطيرية توجيهية ،فتعطي توجيهات و إرشادات للبنوك تتعلق بمقادير القروض و طريقة منحها و نوعية القطاعات التي يجب توقيف القروض لها .أما في الفترات التي ينعدم فيها التوازن النقدي ،أو تشيع فيها الظواهر التضخمية .تقدم الدولة على وضع سياسة تأطيرية فسرية بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض التي يمكن أن تمنحه البنوك أو تقوم بتحديد معدل تزايد القروض طوال مدة معينة .

و المعروف إن لسياسة تأطير القروض تصاحب عادة برنامج إستقراريا يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية و القيام بكل الأجزاء الكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة المتداولة (3)

(1) خبابة عبد الله (2013)، الاقتصاد المصرفي (النقود التجارية البنوك الإسلامية السياسة النقدية -أسواق المالية -الأزمة المالية) ، مصر ،دار الجامعة الجديدة ،ص 305-306 .

(2) حسين أحمد عبد الرحيم (2008) ،اقتصاديات النقود و البنوك ،مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ،مصر ،،ص 101.

(3) خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي البنوك الالكترونية -البنوك التجارية -السياسة النقدية ، مؤسسة شباب الجامعة ،مصر ص 306-307

ثانيا : السياسة الانتقائية للقروض

تهدف هذه السياسة الانتقائية للقروض إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني .بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات و هكذا تتخذ هذه عدة أشكال :

1-إقرار معدل إعادة الخصم : خاص بالأوراق الجارية المرتبطة بالقروض التي تطلبها القطاعات الإنتاجية التي تقرر الدولة تشجيعها على حساب القطاعات الأخرى ، و هذا المعدل يكون بطبيعة الحال اصغر من معدل إعادة الخصم العادي.

2- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية : و ذلك سعيا وراء تشجيع بعض القطاعات الحيوية و تمكينها من الحصول على القروض بسهولة .

3-إعادة خصم الأوراق التجارية فوق مستوى السقف : إذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض أنواع القروض (قروض للصادرات) و أمكنه أن يقبل تعبئة (أي إعادة الخصم) الأوراق المرتبطة بهذه القروض حتى بعد تجاوز السقف مع استعمال معدل إعادة خصم العادي .

4- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها : تقوم السلطات النقدية في بعض الأحيان بالتأثير على البنوك لكي يمنح القروض الخاصة ببعض القطاعات بشروط معينة أي مدة معينة و بمعدل فائدة معين . و الواقع أن السياسة الانتقائية تنحصر في بعض القطاعات فقط مثل قطاع القروض لشراء مواد الاستهلاك المعمرة قطاع قروض البناء العقارية ، قطاع قروض التصدير . (1)

المطلب الثالث : أدوات أخرى للسياسة النقدية

و هي مجموعة الإجراءات و التدابير التي يلجأ إليها البنك المركزي بشكل مباشر و يبرز مظهر تدخله الفعال خاصة في حالة عدم نجاح الأدوات الكمية و الكيفية في التأثير على الحجم المتاح من الائتمان واستخدامهو تتمثل أهم تلك الأدوات و الأساليب في النقاط التالية :

أولا : الإقناع الأدبي

و يتمثل هذا الأسلوب في قيام البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية في الاقتصاد الوطني بإقناع البنوك التجارية بالإجراءات و التوجيهات المطلوب تنفيذها للتخلص من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني أو التخفيف من حدتها باعتبار أمن له سلطة أدبية إشرافية على البنوك التجارية ، و عادة ما يتم هذا الأسلوب عن طريق اللقاءات المباشرة مع مديري البنوك المطلوبة في تلك المرحلة و لاشك في أن نجاح هذا الأسلوب يتوقف على درجة تطور الجهاز المصرفي و تنوعه و كذا خبرة البنك المركزي و سلطته و مكانته (2)

(1) خباية عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، مرجع سابق ،ص306-307

(2) صالح صالح ،،(2010) ، أدوات السياسة النقدية و المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، ص 31.

ثانياً: التعليمات و التوجيهات

و تتصرف هذه الوسيلة إلى أن يصدر البنك المركزي توجيهات أو تعليمات ،توزع على البنوك التجارية ،يحدد فيها حجم و نوع الائتمان .الذي تستطيع البنوك التجارية أن تمنحه لعملائها .و بذلك تظهر قدرة و قوة البنك المركزي و علاقته مع البنوك التجارية و مدى التزام تلك البنوك .و بالحدود التي تتضمنها تعليمات و توجيهات البنك المركزي .و يستطيع البنك المركزي بموجب هذه الطريقة أن يضع قيوداً على بعض أنواع الائتمان.أو أن يطلب من البنوك التجارية استخدام جزء من أصولها السائلة في شراء السندات الحكومية ا وان يحدد للبنوك حجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية أن تمنحه لعملائها بمستوى يساوي أو يقل أو يزيد عن مستوى حجم الائتمان السابق .و ذلك في ضوء السياسة الاقتصادية ،في ضوء الظروف و الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي .

ثالثاً : الإعلام

تتزايد أهمية الكلمات التي يوجهها المسؤولون في البنك المركزي إلى الرأي العام بواسطة أجهزة الإعلام المختلفة في السنوات الأخيرة ،و بشكل مستمر يعرب فيها عن حالة الاقتصاد القومي ،و المشكلات النقدية التي يتعرض لها و الأدوات و الإجراءات التي يعتقدون أنها مناسبة و كفيلة بحل المشكلات و تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي .و يعتبر هذا الإعلان من البنك المركزي عن سياسة معينة للائتمان و إعلامه للجمهور ووسيلة من وسائل السياسة النقدية التي قد يتبعها البنك المركزي للرقابة على الائتمان و توجيهه نحو الهدف المنشود .

و لا يهدف الإعلان إلى إذاعة المعلومات و الحقائق و الأرقام المتوفرة لديه ،بل يهدف كذلك إلى تفسير الوقائع و الاعتبارات التي تدعو إلى تغيير اتجاه السياسة النقدية و تبرير اللجوء إلى الوسائل و الأدوات الفنية المعنية للتوسع أو التقليل من الائتمان و توضيح النتائج التي يمكن ان تتحقق و الفوائد التي سوف تنعكس على الاقتصاد القومي و معالجة المشكلة التي يتعرض لها .

والواقع قد أصبح هذا الإعلام من البنك المركزي أمراً لا غنى عنه في الوقت الحاضر الذي يتزايد فيه اهتمام الرأي العام بالشؤون النقدية و البنكية و تدخله فيها ولا شك ان البنك المركزي يكسب بهذا الإعلام ثقة الجمهور و الرأي العام ووقوفه إلى جانبه و كذلك تفهم و تعاون البنوك التجارية مع البنك المركزي في سياسته الجديدة التي يقرها لتوجيه و رقابة الائتمان المصرفي.⁽¹⁾

(1) احمد زهير شامية ، (2010) ، النقود و المصارف ، ط1 ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، ص 336-337

خلاصة الفصل :

السياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات و قرارات تقوم بها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو بالنقصان، قد تكون هذه السياسة انكماشية أو توسعية تتبعها الدول لمعالجة ظاهرة التضخم و الانكماش التي يمر بها الاقتصاد .

كما تسعى إلى تحقيق عدة أهداف منها أهداف أولية تتمثل في مجاميع احتياطي و أحوال سوق النقد أهداف وسيطية تتمثل في سعر الفائدة ،سعر الصرف ، العرض النقدي القابلية للقياس ، القدرة على التحكم و السيطرة في الهدف الوسيط ، إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي، و أهداف نهائية أهمها استقرار مستوى الأسعار ، التوظيف الكامل ،تشجيع النمو الاقتصادي ، تحسين ميزان المدفوعات ، وللوصول لفعالية السياسة النقدية يجب توفر قنوات إبلاغ وهي قناة الائتمان ، قناة الصرف ، قناة سعر الفائدة . وقد عرف تطور السياسة النقدية عدة مراحل فالأولى تبدأ مع بداية القرن التاسع عشر و التي كانت فيها السياسة النقدية ينظر إليها على أنها محايدة لا تؤثر بأي صورة من الصور على النشاط الاقتصادي، إذ يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ العمليات، هذا من منظور الكلاسيكي، ثم المرحلة الثانية و هي تزامنت مع ظهور الفكر الكينزي، و التي أصبحت فيها السياسة النقدية ثانوية باعتبارها أقل فعالية مع إعطاء أهمية كبيرة للسياسة المالية، ثم المرحلة الثالثة التي تميزت فيها السياسة النقدية و النقود بأهمية كبيرة، من قبل النقديون الذين اعتبروها أكثر فعالية و تراجع أهمية السياسة المالية.

ولتحقيق أهدافها المسطرة تستعمل أدوات معينة سواء أدوات مباشرة أو غير مباشرة .



الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم

تمهيد الفصل:

يعتبر التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصاديات البلدان سواء المتقدمة أو النامية وأصبح من أكثر الظواهر شيوعا وانتظارا وتداولاً ليس على لسان المختصين فقط بل حتى بين أفراد المجتمع فهو اصعب يشغل اهتمام الأشخاص و المؤسسات ويؤثر في سلوكهم سواء الاقتصادي أو الاجتماعي وهذا ما أدى بالحكومات إلى مواجهة هذه المشكلة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها، نظرا لما تلحقه من آثار سلبية على المجتمع وحتى الأشخاص ، ونظرا لأهمية هذا الموضوع سوف نقوم بالتعرض لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة به في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية التضخم

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم

المبحث الثالث: طرق معالجة التضخم

المبحث الأول : ماهية التضخم

لقد أصبح التضخم من بين المشاكل التي تعاني منها معظم اقتصاديات العالم ، وعلى الرغم من انتشار وشيوع مصطلح التضخم إلا انه لا يوجد اتفاق حول تعريفه او وصفه فكل اقتصادي ينظر إليه من منظور مختلف ، ويحدث التضخم نتيجة لتوافر مجموعة من العوامل والأسباب التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية والتي تختلف في البلدان المتقدمة عن النامية كما انه يخلف مجموعة من الآثار المختلفة وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

على الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح و شموليته لمعظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر إلا انه يوجد إلى حد الآن اتفاق بين اقتصاديين حول تعريف واضح لتضخم .

تعريف 1: التضخم هو " عبارة عن ارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة لنمو حجم الطلب الكلي بمعدل أسرع من معدل نمو جم العرض الكلي " .⁽¹⁾

تعريف 2: التضخم هو "ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقد، و يصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي بزيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب" .⁽²⁾

تعريف 3: التضخم هو " زيادة كمية النقود بدرجة تتخفض معها قيمة النقود او ارتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت " .⁽³⁾

تعريف 4: التضخم هو " حركة صعودية لأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض " .⁽⁴⁾

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التضخم هو ظاهرة نقدية يحدث نتيجة أسباب معينة منها زيادة الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل و بالتالي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي فالتضخم يعني الارتفاع العام للأسعار مع انخفاض القيمة الحقيقية للنقد .

⁽¹⁾ طارق الحاج ، (2013) ، مبادئ علم الاقتصاد ، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، ص 156.

⁽²⁾ هيل عجمي جميل الجنابي ، رمزي ياسين سبع ارسلان ، (2009) ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1. ص 277.

⁽³⁾ رشاد العصار ، رياض الحلبي ، (2010) ، النقود و البنوك ، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع ، ص 163.

⁽⁴⁾ حسين بن سالم جابر الزبيدي ، (2011) ، التضخم و الكساد ، ط1، مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع ، الأردن ، ص 32.

المطلب الثاني : أنواع التضخم .

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً ، وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كمايلي:

أولاً : من حيث حدة التضخم

حسب هذا المعيار يتم تقسيم التضخم إلى ثلاثة أنواع نذكرها كما يلي:

1- التضخم الزاحف :

وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر ، فالزيادة في الأسعار في هذا النوع تكون دائمة ومتتالية ولا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيفة في المدة القصيرة ، فهي لا تتطور بشكل راسي ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل ن وبذلك فان خطورة هذا النوع من التضخم تتمثل فيما يحدثه من اثر نفسي بسيط على قبوله ، الأمر الذي يدفع الى قبوله و التعايش معه حيث أن الارتفاع في الأسعار يكون بنسب صغيرة و متتالية لا تتجاوز 5 % ، حيث تهبط قيمة النقود ببطء وتريج وهذا التضخم منتشر اليوم في البلدان الصناعية حيث خضعت الاقتصاديات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لحركة صعودية في الأسعار بالدوام ، لكنها لا تمثل اضطراباً ، فهو تضخم لا مفر منه في نظر هذه البلدان وربما ذهب الاقتصاديون إلى إطلاق وصف الاستقرار على وضع لايزيد فيه معدل ارتفاع الأسعار على 2%.

2- التضخم العنيف :

وهو الذي يمكن أن يتولد من التضخم الزاحف ، ولكن يكون أكثر عنفاً وأقوى درجة ، فيتواجد عندما تدخل حركة الارتفاع الأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية ، فان معدل تضخمي بمقدار 5% لمدة أربع سنوات متتالية يمثل الحدود القصوى للتضخم الزاحف ، بحيث أن الاقتصاد إذا تجاوز تلك الحدود تكون بصدد التضخم العنيف حيث يفقد النقود وظائفها الأساسية خاصة وظيفتها كمخزن للقيمة ووحدة لقياسها. (1)

3- التضخم الجامح :

يعتبر أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي ويظهر هذا النوع نتيجة الزيادة المفرطة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف غير العادية التي قد يمر بها الاقتصاد

(1) خالد احمد سليمان شبكة ، (2008) ، التضخم و اثره على الدين (دراسة مقارنة) دار الفكر الجامعي ، مصر ، ص 16-17.

الوطني ، ويتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في معدلات الأسعار التي يعقبها ارتفاع في مستويات الأجور والتكاليف التي تؤدي إلى ارتفاع آخر في الأسعار. (1)

ثانيا : من حيث قدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار

هناك نوعين هما :

1-التضخم المكبوت (غير الظاهر) :

وهو يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الأسعار من الارتفاع نتيجة لوجود العوائق والضوابط التي تحد من ارتفاع الأسعار نتيجة لوجود الرقابة على الأسعار بسبب التدخل الحكومي، إتباع سياسة الاثنين ونظام البطاقات للحد من الإنفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن القيود التي تفرض للحد من ارتفاع الأسعار لا تعني عدم وجود ضغوط تضخمية بل أنها تؤجل إن تؤدي دورها في ارتفاع الأسعار. (2)

2-التضخم الطليق (الظاهر) :

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار والأجور ويكون ذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية لأحد من هذه الارتفاعات. مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي إضافة إلى تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات مما يؤدي إلى تفتيش هذه الظواهر التضخمية فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة تكبر من ازدياد التداول العامة للأسعار. (3)

ثالثا :من حيث تعدد القطاعات الاقتصادية

تحدد الاتجاهات التضخمية وفقا لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم اقتصادي لكينز إلى مايلي :

1- التضخم في أسواق السلع : و يفرق بين نوعين :

أ- التضخم السلعي : وهذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار.

ب-التضخم الرأسمالي : وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها ، وبالتالي تحدث أرباح كبيرة في كلا قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

2-التضخم في أسواق عوامل الإنتاج : ويوجد نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج وهما:

(1) محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف ، (2009) ، الاقتصاد الكلي ، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الاردن ،ص 184.

(2) كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، حسين لطيف كاظم الوبيدي ، (2013) ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، ط1، الاردن ،ص 273.

(3) رواء زكي الطويل ، (2013) ، الاقتصاد السياسي ، دار زهران للنشر و التوزيع ، ط1 ، العراق ،ص 163.

أ- **التضخم الربحي** : وهو أيضا يصيب قطاع صناعات السلع الاستثمارية ، ولكن يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح في قطاعي سلع استهلاك و استثمار .

ب- **التضخم الدخلي** : وهذا يحصل نتيجة ارتفاع تنزايذ نفقات الإنتاج ومنها أجور الكفاية للعمال ، حيث يقوم كينز بتقسيم الأسواق إلى قسمين :

أسواق سلع الاستهلاك ، وأسواق سلع الاستثمار ، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار ، تسود حالة التوازن في السوق وهذا ما يوصف بحالة الاستقرار، وفي هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي وعندما تتعادل نفقة إنتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الدخلي. (1)

المطلب الثالث: أسباب التضخم

تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم ، فهناك من يقسمها إلى العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع والعوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض وفيما يلي سنتناول كل نوع على حدا :

1- تضخم سحب الطلب :

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع ، ويقال هنا أن هناك نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة ، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخما ملموسا ، ولعل أهم الأسباب المؤدية إلى مثل هذا النوع ما يسمى بعجز الموازنة العامة للدولة أو العجز المالي " **fiscal deficit** " فعندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية ينشأ العجز المالي ، وعند قيام الدولة بتغطية العجز عن طريق إصدار النقود أو طبع النقود من خلال البنك المركزي فان ذلك سيؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية للبلاد مما يخلق أحجاما نقدية كبيرة مع ثبات الإنتاج وهذا بدوره سينعكس في شكل زيادة أسعار و حدوث التضخم ، كما يمكن أن تسهم البنوك التجارية من خلال القروض ومنح الائتمان في خلق النقود وزيادة حجمها في الاقتصاد ، يمكن معالجة هذا النوع من التضخم عن طريق السياسة المالية والنقدية المسماة بالانكماشية. (2)

2- تضخم دفع التكلفة : Coste push inflation

يواجه المنتجون أحيانا زيادة مفاجئة في تكاليف عناصر الإنتاج، فقد يجد المنتج نفسه أحيانا أمام نقابات عمال قوية متجبرة قادرة على رفع مستوى اجر العمال لديه، أو قد ترتفع أسعار بعض الموارد الأولية بشكل مفاجئ وفي جميع الأحوال فان ذلك سترك اثر مباشر على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر إنتاجها .

(1) وضاح نجيب رجب ، (2010) ، التضخم و الكساد وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي ، ط1، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن ، ص 38-39.

(2) خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي ، (2014) ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط11 ، الأردن ، ص 258.

ويكون أثرها ملموسا كلما كانت زيادة تكاليف عناصر إنتاجها كبيرة ، وقد واجهت دول أوروبا بشكل خاص ، مثل هذه الحالة حينما تضاعف أسعار الوقود بنحو أربعة أضعاف إبان أزمة النفط عام 1973م مما أدخلها في دوامة تضخم تكاليف ، فزيادة أسعار الطاقة انعكس على كافة المنتجات مما رفع أسعارها بشكل كبير و مستمر طوال الفترة (1973-1978) .

لاشك أن تضخم دفع التكاليف يصعب التحكم به خاصة إذا كان من النوع القادم من عناصر الإنتاج المستوردة ومتضخمة أساسا. أما تضخم التكاليف الناتج عن زيادة الأجور محليا ، فيمكن معالجته عن طريق ربط الأجر بالإنتاجية ومن ثم بزيادة الأسعار ، بحيث لا ترتفع الأجور الا بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار أخذا في الاعتبار أن تزيد الأجور أيضا وفق لزيادة الإنتاجية عنصر العمل وكفاءته. (1)

3- تضخم مستورد: imported inflation

يكون السبب الأساسي لهذا النوع من التضخم هو اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج ومن ثم عندما تكون الدولة المصدرة لهذه السلع والخدمات تعاني أصلا من التضخم ، فينتقل هذا التضخم إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة. (2)

4- تضخم الهيكلي :

هو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد ، والذي يعاني من الاختلال في هيكله أو تركيبه وبالذات في الدول النامية، حيث ترتفع الأهمية النسبية لقطاع أو نشاط معين أو قطاعات ونشاط محدود في الإنتاج والذي يتم تصديره في الغالب، وتتخفف الأهمية النسبية لمعظم القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الإنتاج، وبذلك تضعف قدرة الاقتصاد على توفير العرض من المنتجات الذي يلبي الاحتياجات، وبالذات ما يتصل بالعجز المرتبط بعدم التناسب بين تشكيلة العرض (تركيب العرض) أي هيكل العرض وتشكيله الطلب (تركيب الطلب) أي هيكل الطلب والذي يعني عدم التناسب بين الأنواع التي يتم عرضها من المنتجات وكميتها، مع الأنواع التي يتم طلبها وكميتها ، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الحالات التي تحقق فيها زيادة في الطلب على العرض، أي التي يعجز فيها العرض عن تلبية الطلب نتيجة قصور العرض كما ونوعا في ذلك. وهو ما يعني حصوله التضخم في الاقتصاد ، والذي يكون سببه ومصدره الاختلال الهيكلي في الاقتصاد. (3)

المطلب الرابع : آثار التضخم

يؤدي التضخم إلى حدوث انعكاسات وتأثيرات جانبية هذه الانعكاسات قد تؤثر بصورة واضحة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في اقتصاد دولة ما.

(1) سامر بطرس جلد ، (2010) ، النقود و البنوك ، دار البداية ناشرون و موزعون، ط1 ، الأردن ، ص 153.

(2) سلام عبد الكريم مهدي آل سميح ، (2010) ، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي و النظام الاقتصادي إسلامي ، دار مجد لأوي للنشر و التوزيع ، ط1 ، ص 215.

(3) فليح حسن ، (2007) ، الاقتصاد الكلي ، جدار للكتاب العالمي ، ط1 ، الأردن ، ص 316.

أولاً : الآثار الاقتصادية والاجتماعية

- هناك آثار اقتصادية واجتماعية للتضخم يمكن لجمالها فيما يلي :⁽¹⁾
- 1- يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، إضعاف الحافز على الادخار فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ النقود فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة وهذا يزيد تفضيل الأفراد إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم إلى الادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية يتجهون لتحويلها إلى ذهب و عملات جانبية مستقرة وإلى شراء سلع معمرة وعقارات.
 - 2- يترتب على التضخم اختلال ميزان المدفوعات باتجاه إلى خلق عجز به لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الانفاق القومي بالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محلياً بل على المستوردة أيضاً.
 - 3- يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي تقيد التنمية في مراحلها الأولى فتتجه إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الأجور العالية ، وكذلك يتجه قسم كبير من الأموال إلى التجارة والاستيراد والمضاربة على أسعار الأراضي الزراعية وكذلك المضاربة التجارية إلى بناء المنازل الفاخرة.
 - 4- يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ المشروعات، الأمر الذي يؤدي معه إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها ومحصلة هذا أن يصبح التحصيل القومي غير ميسور.
 - 5- يترتب على التضخم ظلم اجتماعي على أصحاب الأجور الثابتة كأرباب المعاشات وحملة السندات وتختلف دخولهم النقدية عن اللحاق بالأسعار على حين يستفيد أصحاب الدخول المعتبرة من تجار ومنتجين.
 - 6- يعمق التضخم التفاوت في توزيع الثروات والدخول ويخلق موجة من التوتر الاجتماعي والسياسي الضروري لرفع عجلة التنمية.
 - 7- إن أهم أخطار التضخم تكمن في طبيعته التراكمية فيصبح التضخم لصيقاً بالاقتصاد القومي فيؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بفعل سيطرته على قرارات رجال الأعمال والعمال ورجال الحكم.

ثانياً : الآثار السياسية

- 1- انتشار المظاهرات والاعتصامات والمطالبة بتخفيض الأسعار وزيادة مستوى الأجور.
- 2- ربما تصل الأمور إلى العصيان المدني العام وانهيار الأنظمة السياسية القائمة بسبب ذلك فما يحدث حالياً في الدول العربية يعود جزء كبير منه إلى الإفراط في رفع الأسعار الناجم عن غياب الرقابة الحكومية عن التجار والمنتجين ، والفساد الإداري واستغلال السلطة.⁽²⁾

(1) دليلة عامر ، (2014) ، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم ، مذكرة ماستر ، جامعة الوادي ، ص 163.

(2) إيباد عبد الفتاح ، (2015) ، المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي) ، ط2 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، ص 298.

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم

نظراً لتعدد الأفكار حول مفهوم التضخم هذا ما أدى إلى تعدد النظريات التي حاولت تفسير الأسباب التي تقف وراء حدوث التضخم ، و سنحاول التعرف في هذا المبحث على التضخم من وجهة نظر الكلاسيك و النقديين ثم من خلال النظرية الكينزية .

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

التحليل الكلاسيكي نسبة إلى المدرسة الكلاسيكية التي صاغت نظريتها النقدية المعروفة (بالنظرية الكمية للنقود)، و قد حاولت المدرسة الكلاسيكية بواسطة نظريتها الكمية أن تفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي يتم بموجبها تقرير المستوى العام للأسعار و التقلبات التي تطرأ عليه وفقاً لافتراضات النظرية فإنه إذا بقيت سرعة تداول النقود ثابتة و كذا بقي حجم المعاملات ثابتاً فإن مستوى العام للأسعار سيتغير بتغيير كمية النقود المعروضة في المجتمع ، و بمعنى آخر يرتفع المستوى العام للأسعار أو ينخفض تبعاً لارتفاع أو انخفاض كمية النقود المعروضة في ظل ثبات سرعة تداول النقود و ثبات حجم المبادلات (الناتج القومي) و كما يتضح ذلك من المعادلة التالية التي صاغها البروفيسور ارفنج فيشر في بداية القرن الحالي⁽¹⁾ :

$$M.v=p.y$$

$$P=Mv/y$$

حيث أن: M : كمية النقود المتداولة المعروضة

V سرعة دوران النقود

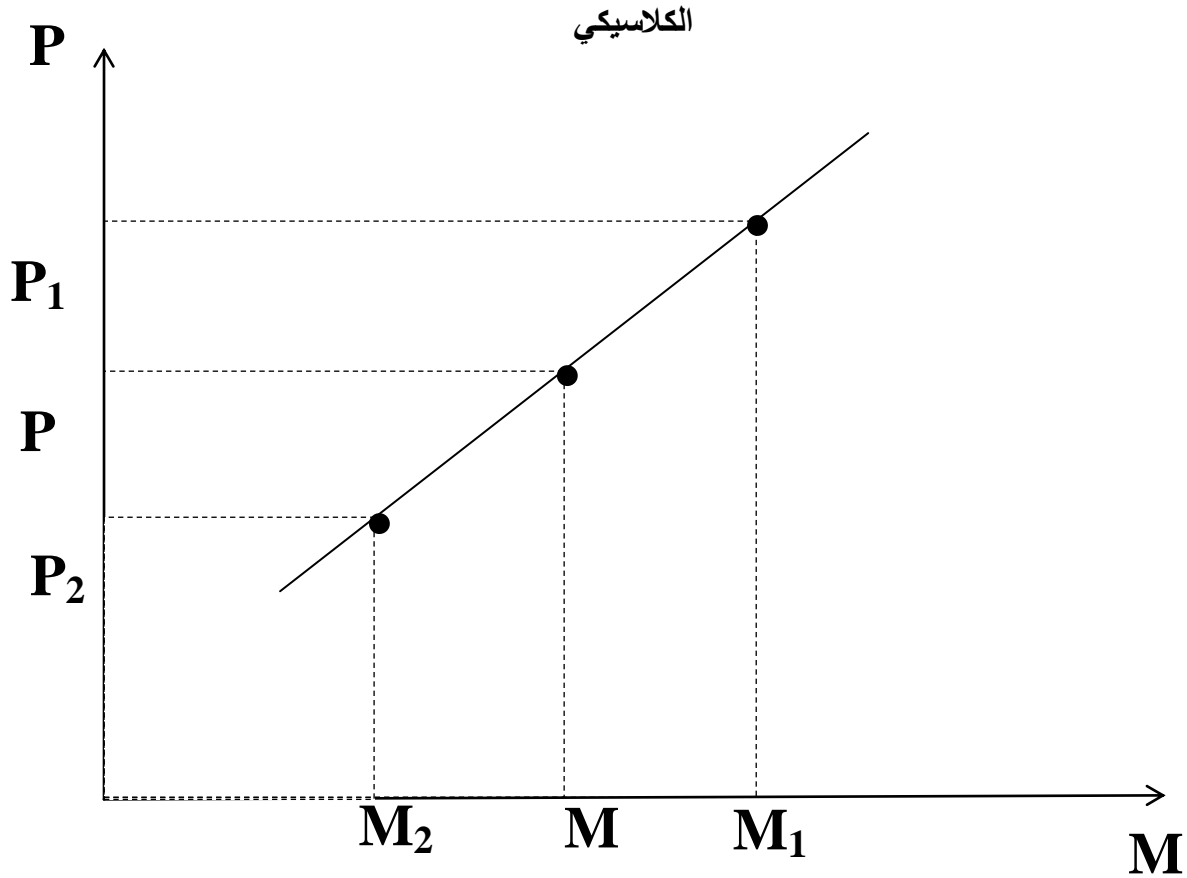
P : المستوى العام للأسعار

Y : حجم المعاملات.

يمكن توضيح هذه العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار بالرسم التوضيحي التالي:

(1) ناظم محمد نوري الشمري ، (2013)، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، ط1 ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، ص 390.

الشكل رقم (01) : العلاقة بين كمية النقد المعروضة و المستوى العام للأسعار بحسب التحليل



المصدر : ناظم محمد نوري الشمري (2013)، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الاردن ، ص 391.

من الرسم التوضيحي يظهر أن الاختلاف في الوضع الاقتصادي ينشأ عن التغيرات فيما بين كمية النقود المتداولة (M) من جهة و حجم المتاح من السلع والخدمات من جهة أخرى إذ أن المستوى العام للأسعار يمثل عاملاً سلبياً كونه عنصراً تابعاً لعنصر مستقل المتمثل في كمية النقود المعروض (M) ، فإن أي تغيير سواء بالزيادة أو النقصان في كمية النقود المعروضة سيترك أثره بنفس القدر على المستوى العام للأسعار لذا نلاحظ ارتفاع (P) إلى (P_1) نتيجة تغير كمية النقود المعروضة و بافتراض ثبات سرعة دوران النقود المعروضة و حجم الناتج القومي .

إلا أن هذه النظرية تعرضت لانتقادات كثيرة من أهمها الانتقاد الموجه إلى اعتمادها على العلاقة التلقائية (الميكانيكية) في ما بين المتغيرين المذكورين كمية النقود و المستوى العام للأسعار في تفسير التغيير في

مستويات الأسعار ثم تفسير ظاهرة التضخم إذ قد ترتفع بعض أسعار السلع و الخدمات لأسباب لا دخل فيها لزيادة كمية النقود مثل التقلبات الموسمية و أثرها على أسعار المحاصيل الزراعية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: النظرية الكينزية

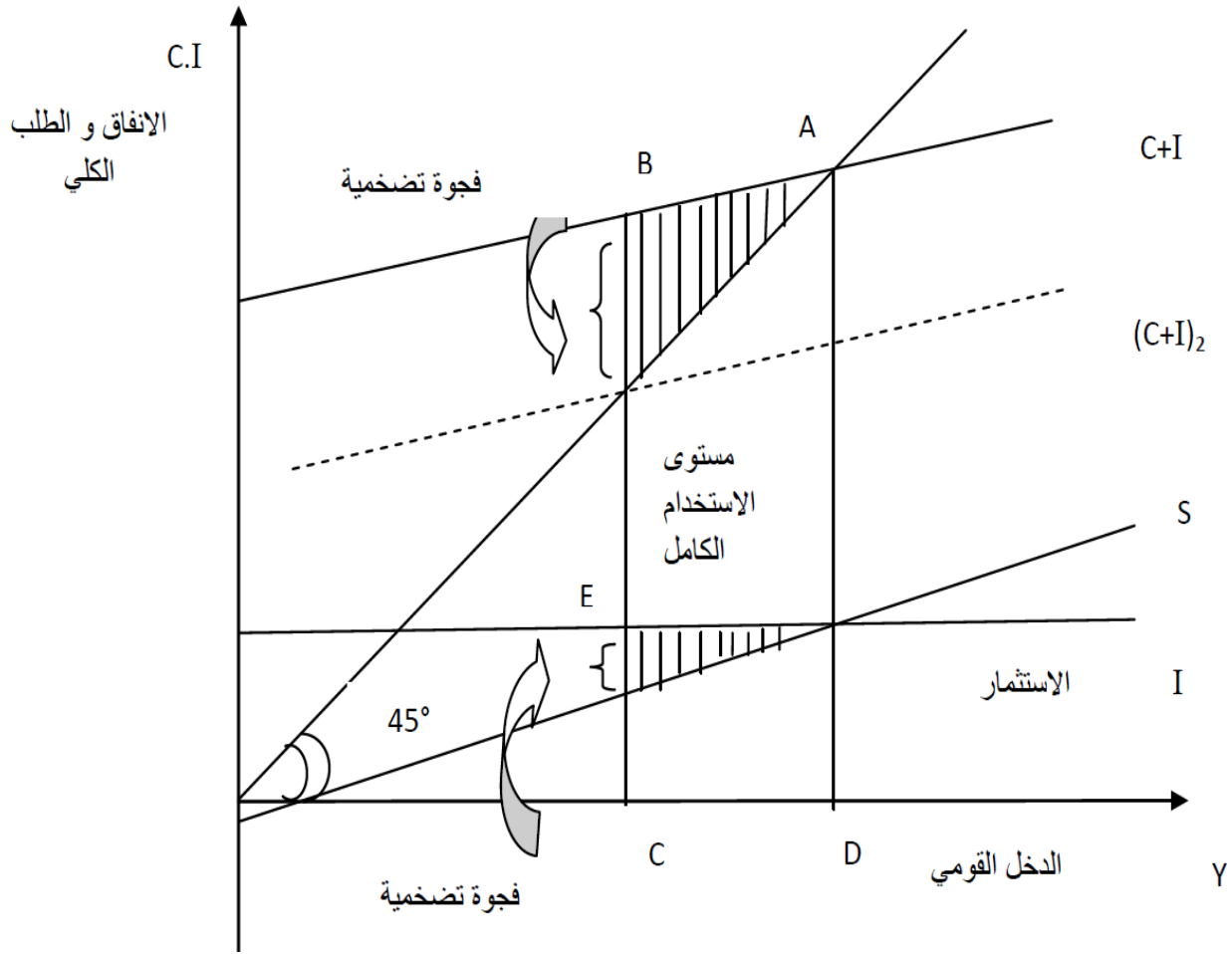
التحليل الكينزي نسبة إلى المدرسة الكينزية التي أسسها الاقتصادي الانجليزي اللورد كينز التي فسرت التضخم من خلال العلاقة فيما بين الطلب الكلي و العرض الكلي وصفت التضخم على أساس أن سببه الزيادة في حجم الطلب الكلي اتجاه العرض الكلي و قصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي (الطلب الكلي) مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار، إذ أن زيادة الطلب الكلي كزيادة الإنفاق بشقيه العام و الخاص .مثلا بضمنة الاستثمار العام و الخاص أيضا و كذلك زيادة صافي عوائد التجارة الخارجية (الصادرات -الواردات) سيؤديان إلى حالة تضخمية ، إذ أكد "كينز" أن اختلال العلاقة بين الأسواق السلع من جهة و أسواق عناصر الإنتاج من جهة أخرى سينعكس بصورة فجوات تضخمية عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل باعتبار أن الزيادة الطلب الكلي لا يقابلها زيادة في العرض الكلي .لان الجهاز الإنتاجي يفقد المرونة عند مستوى التشغيل الكامل أي أن مرونة عرض عوامل الإنتاج تكون ضئيلة جدا لذا فإن الزيادة في الطلب الكلي سيؤدي إلى زيادة الأسعار لأن الإنتاج قد وصل إلى طاقته القصوى مما يتعذر معه زيادة العرض الكلي من السلع و الخدمات مما يؤدي ذلك إلى التضخم الحقيقي (بحسب تغيير كينز) أما في الحالة الثانية التي يكون فيها الوضع الاقتصادي دون مستوى التشغيل الكامل لموارده فإن الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي من السلع و الخدمات و بذلك يزيد الدخل الحقيقي كما أن أسعار عناصر الإنتاج لن ترتفع فورا إلا أن زيادة الطلب المتتالية على عناصر الإنتاج بسبب زيادة الطلب الكلي تؤدي تدريجيا إلى زيادة كلفة الإنتاج مما ينعكس ذلك على زيادة الأسعار حتى و إن لم يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل ، و هذا النوع من التضخم يطلق عليه كينز (التضخم الجزئي) و غالبا ما يحصل في أوقات الرواج و الانتعاش الاقتصادي ⁽²⁾.

و الشكل التالي يوضح ذلك:

(1) ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، 391..

(2) ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص 394-395

الشكل رقم 03: الفجوة التضخمية



المصدر : ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للنشر والتوزيع

الأردن ، ص396.

المطلب الثالث: النظرية النقدية

جاءت المدرسة النقدية امتداداً للمدرسة الكلاسيكية و بنت عليها بعض الأفكار الجديدة و هي ما عرفت بالنظرية (المدرسة النقدية) الحديثة بزعماء الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، وتحاول هذه الدراسة تفسير ظاهرة التضخم باعتماد على نظرية كمية النقود لكن بتعميق العلاقة بين المستوى العام للأسعار من جهة و عرض وطلب النقود من جهة أخرى، حيث تقرر أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة المستمرة في عرض النقد من قبل لسلطات النقدية بشكل يفوق الطلب على النقود وترى أن سبب الاختلالات يرجع إلى

مكونات دالة الطلب على النقود و ليس عرض النقد الذي تتحكم فيه السلطات النقدية أما الطلب على النقود فهو يصعب التحكم فيه حيث تشتمل على متغيرات عديدة كما يقول فريدمان ، كسعر الفائدة الحالي و المتوقع و معدل التضخم و مستوى الدخل القومي و مستوى الثروة المادية على صيغة أصول ثابتة أو على شكل نقدية .و يمكن تلخيص دالة الطلب على النقود كما يراها فريدمان على النحو التالي ⁽¹⁾:

$$M_d = M_d (r_c, r_e, p_e, p_c, y, w)$$

حيث ان :

m_d : حجم الطلب على النقود .

r_c : مستوى سعر الفائدة الحالي.

r_e : مستوى سعر الفائدة المتوقع .

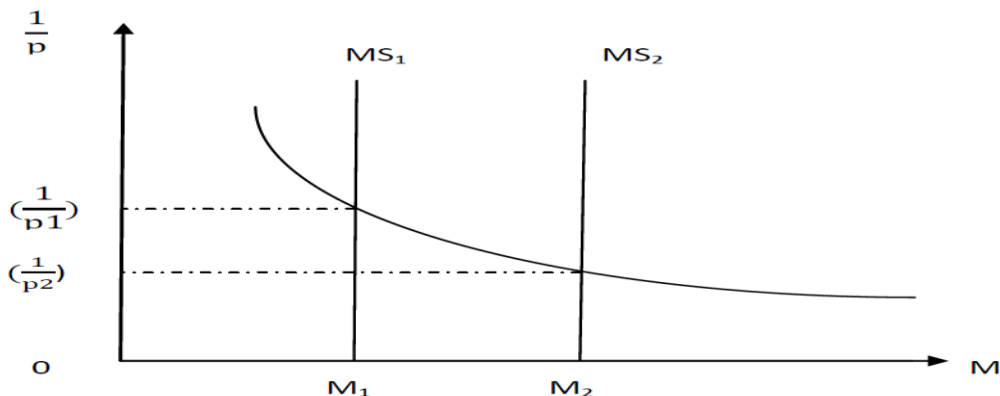
p_e : مستوى التضخم المتوقع .

p_c : مستوى التضخم الحالي.

y : الدخل القومي .

w : الثروة بكافة أشكالها .

الشكل رقم (03) : دالة الطلب على النقود



(1) سعيد سامي
ص 201.202

المصدر : سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني ، النقود و البنوك و المصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع مرجع سابق ، ص202.

يتضح من الرسم أن المحدد الرئيسي لمستوى الأسعار هو كمية النقود أي أن زيادة عرض النقود MS1 إلى MS2 سوف يزيد مستوى الأسعار من P1 إلى P2 فيسارع كنتيجة لذلك الأفراد لاستبدال أرصدهم النقدية بأصول حقيقية لذا يقر فريدمان أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود باعتبار أن مستويات الأسعار تتغير بصورة متناسبة مع التغير في عرض النقد و أن مقلوب المستوى العام للأسعار يمثل قيمة النقود أي أن قيمة النقود أو المستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقود المعروضة و يرى النقديون أن العرض الكلي للسلع و الخدمات يعتمد على مستوى الأسعار المتوقعة و بالتالي فإن التحليل النقدي أعطى وزناً كبيراً للتوقعات المستقبلية كما أنهم اعتقدوا بأن الزيادة في عرض النقد هي المسبب الرئيسي للتقلبات في الإنتاج الحقيقي و في مستويات التوظيف .

المبحث الثالث: طرق معالجة التضخم

لقد بذل الكثير من الاقتصاديون جهودا كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم نظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع إذ يتسبب في أضرار سياسية واقتصادية واجتماعية مما يدعو بالسلطات إلى التدخل من أجل إحداث مساواة بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية

تتولى البنوك المركزية مسؤولية وضع وتنفيذ هذه السياسة من خلال ما يلي :

أولا: السياسات التقليدية

إن البحث عن الاستقرار يبقى هدف كل سياسة اقتصادية ومن بينها السياسة النقدية التي تأخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذا بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي ويبدو أن هناك إستراتيجيتين للسياسة النقدية في مواجهة التضخم وتتمثل فيما يلي :⁽¹⁾

1- **الأدوات الكمية (غير مباشرة) :** يكون تأثير الأدوات الكمية تأثيرا غير مباشر على حجم الودائع لدى البنوك التجارية في تسييرها للسياسة الائتمانية، إذ تؤثر على شروط الإقراض وكيفية استخدامه وتكلفته وتتمثل هذه الأدوات في :

أ- **سياسة إعادة الخصم :** في حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يعني رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد ، فتقل رغبة الأفراد على الاقتراض فيقل الطلب على النقود منا يؤدي إلى معالجة التضخم في الاقتصاد.

ب- **عمليات السوق المفتوحة :** حيث يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة التأثير على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالي لبيع ما لديه من سندات حكومية ، ويتلقى مقابلها نقودا ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة في السوق ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق وبالتالي التخفيف من حدة التضخم..

ج- **سياسة معدل الاحتياطي الإلزامي :** يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم القروض وبالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على معالجة التضخم.

الأدوات النوعية (مباشرة) : تستخدم هذه الأدوات جنبا إلى جنب مع أدوات السياسة النقدية الكمية وذلك عند عدم تحقيق هذه الأخيرة لهدفها في مكافحة الضغوط التضخمية خاصة في البلدان النامية وتتمثل هذه الأدوات النوعية فيما يلي:

⁽¹⁾ محمود الوادي وآخرون ، (2007)، علم الاقتصاد ، ط العربية ، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 301-302.

أ- سياسة تأطير القرض :

يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية ، ففي أوقات التضخم مثلا يقيم الائتمان القطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس في القطاعات الأخرى، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية ، فيقوم البنك المركزي بتحديد معدل نمو القروض. (1)

ب- السياسة الانتقائية للقروض :

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع لآخر. (2)

وتستعمل هذه الأداة للحد من التضخم من خلال وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي والغرض من ذلك كبح الطلب على البضائع وطبقت هذه الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1969 أما في الجزائر فقد تم إلغاؤه تماما سنة 1970 لاستغلالها في الجانب الإنتاجي .

ج- الإقناع الأدبي :

تسعى هذه الأداة إلى إقناع وإغراء والتأثير الأدبي على مدراء البنوك التجارية بالالتزام بالنسب المالية المقبولة لتخفيض حجم التسهيلات والقروض الممنوحة للأفراد. يشكل التضخم خطرا حقيقيا على النشاط الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية لذلك . (3)

ثانيا: سياسة استهداف التضخم

تولدت لدى واضعي السياسة النقدية فئات راسخة بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف طويل المدى للسياسة النقدية من خلال تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مراقبة مباشرة للحد من ظاهرة التضخم وعرف هذا الأسلوب بسياسة استهداف التضخم .

1- تعريف سياسة استهداف التضخم :

يمكن تعريف سياسة استهداف التضخم على "انه النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط وإنما يتم استهداف معدل التضخم بشكل مباشر ، حيث يصلح الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق معدل محدد للتضخم خلال فترة محددة " ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال إتباع الخطوات التالية :

(1) هيل عجمي الجناي، رمزي ياسين ارسلان ،(2009)،النقد و المصارف و النظرية النقدية ط1 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ص270،
(2) موقاري حورية،(2014) دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014 رسالة ماستر ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة البويرة ، ص47 .
(3) محمد أمين بن الدين ،(2010) ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009) ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقد و مالية ، جامعة دالي إبراهيم الجزائر ، ص20-21.

- أ- إعلان عام عن أهداف رقمية المتوسط التضخم
- ب- التزام مؤسسي لاستقرار الأسعار كهدف أولي طويل الأجل للسياسة النقدية والالتزام بتحقيقه.
- ج- وضع منهج يضم عدة متغيرات تدعم السياسة النقدية بالتعاون مع وزير المالية لتحقيق الهدف
- د- الشفافية والمصادقية في الاتصال مع الجمهور. (1)

2- أسباب تبني سياسة استهداف التضخم : من أهم أسباب تبني سياسة استهداف التضخم نذكر مجموعة من العوامل منها :

أ- ارتفاع التضخم في عقد الثمانينات قد إثر عكسية على معدل النمو الاقتصادي وعلى تخفيض الموارد الاقتصادية لذا يجب تخفيض معدل التضخم والتحكم في معدله كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

ب- عدم استقرار العلاقة بين المجمعات النقدية والتضخم ، أن عدم الاستقرار هذه العلاقة يعطي نتائج غير مرضية على تحقيق تضخم منخفض بالإضافة إلى أن سياسة استهداف النقدي لا تزود البنك المركزي بإشارات كافية حول موقف السياسة النقدية ، وكذلك لا تساعد سياسة الاستهداف النقدي على زيادة شفافية السياسة النقدية ووضع البنك المركزي أمام المساءلة للجمهور.

ج- يؤدي تحديد البنك المركزي إلى معدل أو مجال معين للتضخم في فترة محددة إلى إضفاء نوع من القيود والالتزام بالمحافظة على هذا الإعلان بما يخلق استقرار في الأسعار في المدى الطويل.

د- إن تأثير سياسة الاستهداف النقدي على معدل التضخم يمكن ملاحظتها عادة خلال فترات تأخر زمنية تكون غير محددة نتيجة لعدم استقرار الاستهدافات الوسيطة للسياسة النقدية وكذلك نتيجة لطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الطلب الكلي والعرض الكلي في النشاط الاقتصادي تضعف قدرة السياسة النقدية في بلوغ أهدافها بشكل دوري مما ينتج عنه انحرافات في معدل التضخم يستدعي من السلطة النقدية إيجاد آلية لتحديد معدل التضخم عند مستوى معين فالانحراف ، في معدل التضخم المحقق عن المعدل المستهدف يتطلب ضرورة تدخل السلطة النقدية لإزالة هذا الانحراف.

3- شروط استهداف التضخم :

هناك نوعين من الشروط لاستهداف التضخم و هما : (2)

(1) عبد الله ياسين ، (2014) ، مرجع سابق ، ص52.

(2) مخلوف ساقه ، (2012) ، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة و تحدياتها في دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي (1994-2010) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصادية و مالية دولية ، جامعة يحي فارس بالمدينة ، ص40-41.

أ-الشروط العامة لاستهداف التضخم

هي تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز لها الدولة المعنية حتى يمكن القول عنها أنها تستهدف التضخم فيما يلي :

✓ الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط تلتزم السلطة النقدية التزاماً صريحاً بتحقيق معدل التضخم أو مدى مستهدف محدد في إطار زمني.

✓ إستراتيجية المعلومات الشاملة الأب تحتوي العديد من المتغيرات ليس فقط المجمعات النقدية واستعمالها في اتخاذ قرارات السياسة النقدية كذا يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.

✓ التزام مؤسساتي لاستقرار الأسعار كهدف تولى للسياسة النقدية على المدى الطويل مع الالتزام بتحقيق الهدف.

✓ إخضاع البنك المركزي للمساءلة في انجاز هدف التضخم كهدف أساسيين للسياسة النقدية في المدى الطويل.

ب-الشروط الأساسية لاستهداف التضخم :

تتمثل في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولتنا حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فعالية أكبر في تطبيقها وهي ثلاثة شروط

✓ امتلاك هدف وحيد : يعني هذا الشرط يوفر هدف واحد وحيد لهذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية يتمثل في معدل أو مدى مستهدف محدد لفترة زمنية محددة .

✓ وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية و معدل التضخم : يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة و يمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية و معدل التضخم

✓ استقلالية البنك المركزي : تعتبر من بين المتطلبات الأساسية لاستهداف التضخم من خلال إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي لتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى معدل تضخم منخفض كما يجب أن لا يكون هناك ضغط سياسي لرفع معدل نمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل .

4-تقييم سياسة استهداف التضخم :

يمكن أن نعدد مزايا و انتقادات سياسة استهداف التضخم من تطبيقات الدول النامية و المتقدمة لهذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية كالآتي : (1)

أ- مزايا سياسة استهداف التضخم :

✓ الفائدة الهامة من تطبيق بعض الدول لسياسة استهداف التضخم في تمكنها من الوصول و الإبقاء على نسبة منخفضة و مستقرة من التضخم في المدى الطويل مما يؤدي إلى إحداث تأثيرات مهمة على النمو الاقتصادي .

✓ تساعد سياسة استهداف التضخم على تقادي تقلبات الكبيرة في الدخل القومي نتيجة لتزايد ثقة في توقعات الجمهور و عملاء السوق لمعدل التضخم في المستقبل.

✓ يقابل عدم استقرار العلاقة بين استهداف سعر الصرف أو المجمعات النقدية مرونة هذه المتغيرات في ظل استهداف التضخم لذا تستطيع السياسة النقدية التكيف مع الارتفاع المؤقت في معدل التضخم و الذي لا يؤثر في تحقيق المعدل المستهدف .

ب- الانتقادات الموجهة لسياسة استهداف التضخم :

يرى jonss (1949) أنه ليس هناك ضمان بأن يكون البنك المركزي ناجحا في استعمال تقريره بوضع سياسة نقدية ملائمة مقارنة باستهداف المجمعات النقدية أو سعر الصرف بعد استهداف التضخم معقدا في طبيعته.

يؤخذ على استهداف التضخم بعكس استهداف سعر الصرف بأنه قد يصعب على السلطة النقدية التحكم في معدل التضخم نتيجة وجود فترات إبطاء زمنية طويلة نسبيا في عمليات التنبؤ لمعدل التضخم و بالتالي قد يحدث انحراف في معدل التضخم المحقق عن المعدل المستهدف لينعكس سلبا على مصداقية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية يمكن النظر إلى أن استهداف التضخم جد صارم من عدة نواحي .

(1) طيبة عبد العزيز ، (2014)، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر 1994-2003) ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، ص 20.

المطلب الثاني : السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للأدوات العامة للدولة و تحديد أهمية هذه المصادر من جهة و تحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة و من أهم أدواتها هي : (1)

أولا : الضرائب بكافة أنواعها

مثل ضرائب الشركات و الرسوم الجمركية غير مباشرة على السلع المحلية او المستوردة و تحديد سياسة الحكومة الضريبية و ما يتناسب مع أهدافها العامة التي تعكس إستراتيجية الحكومة .

فالجداول المختلفة لضريبة الدخل تعتبر من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دورا مميزا في إعادة توزيع الدخل القومي بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية و الصناعات الوطنية الناشئة

ثانيا: الإنفاق الحكومي

فحجم الإنفاق الحكومي و كيفية توزيع مستوى النشاط في كل القطاعات الاقتصادية و مايرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تحويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو التقليل من النفقات الحكومية بالقدر الذي يضر بنشاط الاقتصادي أو تأجيل بعض المشروعات الاقتصادية .

ثالثا : الدين العام

تعتبر السياسة الدولة اتجاه الدين العام من حيث حجمه و معدلات نموه و سبل الحصول عليه من الوسائل المهمة في تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي أما إذا كانت الموازنة العامة تحقق فائض فإن حجم هذا الفائض يمكن أن يؤثر بصفة مختلفة على الاقتصاد الوطني .

(1) دبات امينة ، (2014) ، السياسة النقدية و استهداف التضخم بالجزائر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، ص 81-82.

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نستطيع القول أن لظاهرة التضخم تعاريف مختلفة ولكنها تشير في مجملها إلى أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار ،وله عدة أنواع التي قد تكون نتيجة الارتفاع البطيء في الأسعار أو الزيادة المفرطة في كمية النقود أو زيادة التكاليف. وقد اختلفت أسبابه فمنها ما يتعلق بالطلب الكلي وأخرى بالعرض الكلي وتتمثل في تضخم سحب الطلب، تضخم دفع التكلفة ،تضخم مستورد ،تضخم هيكلي.

ويؤدي اختلاف هذه الأسباب الى اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتضخم ومن بين هذه الآثار اثر التضخم على توزيع الثروة وكذلك على الاستهلاك والادخار ويؤثر كذلك على عملية توزيع الدخل .

وقد حاولت النظريات الاقتصادية وضع تفسيرات لظاهرة التضخم ومن أهمها :النظرية الكلاسيكية ، النظرية الكينزية، والنظرية النقدية.

ولمعالجة مشكلة التضخم استخدمت الدول عدة سياسات منها السياسة النقدية والسياسة المالية.



الفصل الثالث:

دور أدوات السياسة النقدية في

معالجة التضخم في الجزائر

تمهيد الفصل :

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات التي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج والذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسة الاقتصادية المطبقة عموما و بالسياسة النقدية بصفة خاصة ونتيجة للاختلالات التي أصبح يشهدها الاقتصاد الجزائري لارتفاع معدل التضخم ، تزايد معدلات البطالة وضعف الاستثمار فان السياسة النقدية هي الوسيلة المبذولة لتحقيق الاستقرار النقدي باعتبارها إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية ، وسنسلط الضوء على ما تقدم من خلال تطرقنا للمباحث التالية :

المبحث الأول : تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2006-2016.

المبحث الثاني : طبيعة التضخم في الجزائر .

المبحث الثالث : دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الفترة 2006-2016

المبحث الأول: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (2006-2016)

شهد الاقتصاد الجزائري في عشرية من الزمن تطورات هامة جدا، من خلال تطبيق الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني، وعلى الرغم من إصدار قانون 88-06 وقانون 12-86 المعدل والمتمم له تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر، يحتاج إلى نص قانوني جديد ولهذا جاء قانون 10-90 بتاريخ 14 أفريل 1990، ليتبنى التوجيهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه، وتسجيل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض، وجاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم التطورات والإصلاحات الاقتصادية

المطلب الأول: لمحة عن قانون النقد و القرض 10-90.

إن إصدار قانون النقد والقرض شكل منعرجا حساسا في الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الوضع الجديد.. وأي الإنتقال إلى اقتصاد السوق، وقد تبعته عدة تعديلات و إصلاحات في المنظومة المصرفية يعتبر القانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعي يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ، فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، وقام بإبراز دور النقد و السياسة النقدية .

أولا : أهداف قانون النقد و القرض 10-90

جاء بأفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء قواعد جديدة في المجال النقدي والمصرفي تتناسب وآليات السوق ويهدف إلى تحقيق ما يلي: (1)

- 1-وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- 2-رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- 3-تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك خاصة أجنبية.
- 4-تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.

(1)المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية،الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص 19.

5-تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة.

6-إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

ثانيا :مبادئ قانون النقد والقرض

تتمثل أهم مبادئه فيما يلي :

1-الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية :

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقة والنقدية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي، وهدفها تعبئة الموارد المالية اللازمة.⁽¹⁾

2-الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

لم تعد الخزينة بعد هذا القانون حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي ويسمح هذا المبدأ بتحقيق ما يلي :

أ- إستقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة.

ب- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

ج- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال .

د- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، وإلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية، و تحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته، والتي لا تتعدى نسبة 20 % من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة.⁽²⁾

3-الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض:

أبعدت الخزينة عن منح القروض للإقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية من طرف الدولة، وأصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه، والهدف من فصل هاتين الدائرتين هو :⁽³⁾

أ- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد.

ب- استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض

(1) الطاهر لطرش، (2005)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط4، الجزائر، ص 196.

(2) المادة 11 من قانون النقد و القرض 90-10.

(3) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 197-198.

ج- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وللمشاريع. ، وإنما يركز أساساً على مفهوم الجدوى الاقتصادية.

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية سابقاً مشتتة في مستويات عديدة، لذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت وقد وضع عقد هذه السلطة النقدية وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية:

أ-وحيدة : ليضمن انسجام السياسة النقدية.

ب-مستقلة:ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

ج-موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

5-وضع نظام بنكي على مستويين:

يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يراقب نشاطها يتابع عملياتها ويوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك و يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي و معايير تقييم هذا النشاط بالكيفية التي تجعله يحقق أهداف السياسة النقدية، وقد أبطل قانون النقد والقرض مفعول القوانين المصرفية التي صدرت قبله.⁽¹⁾

المطلب الثاني : أهم التعديلات التي مست قانون النقد و القرض 90-10.

بعد أكثر من عشرة عن تطبيق الإصلاح النقدي وفقاً للإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض، تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر ومن أهم التعديلات نذكر:

أولاً : التعديلات التي جاء بها الأمر 01-01.

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2003 من خلال الأمر 01-01 مست بالأساس هيكل النظام البنكي وتهدف إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين :

1-الجهاز الأول : يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

⁽¹⁾ الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 198-197.

2-الجهاز الثاني : يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دور كمجلس إدارة لبنك الجزائر، و المادة 3 من الأمر 01-01 تعدل المادة (23) من قانون النقد والقرض التي تنص على أنه لاتخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد التوظيف العمومي وتتألف مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية.⁽¹⁾

ثانيا: التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 3-11.

ألغى هذا الإطار القانوني المعدل والمتمم بالأمر رقم 3-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض والذي احتفظ بجزء كبير من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية المحتواة في القانون 90-10 إدارة السياسة النقدية، وقد أعطى هذا التعديل مرونة أكبر للسلطة تعزيز قواعد حسن السير في مجال صياغة وإدارة والسياسة النقدية، وقد أعطى هذا التعديل مرونة أكبر للسلطة النقدية في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة، يخول مجلس النقد والقرض 62 من الأمر المتعلق بالنقد والقرض بالسلطات في ميادين تحديد السياسة النقدية وقواعد إدارتها ومتابعتها و تقييمها إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتبارا من سنة 2002 قد أدى ببنك الجزائر إلى تعزيز الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، وهي تشمل دائما أدوات إعادة التمويل التي تسمح بضخ السيولة، ولكون هذه الأخيرة عديمة النشاط منذ أواخر سنة 2001 اضطر بنك الجزائر من شهر أفريل 2002 إلى اللجوء إلى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتناس فائض السيولة الذي أصبح هيكليا. و من بين هذه الأدوات الجديدة : أداة استرجاع السيولة لمدة (7) أيام و هي أداة مستعملة منذ افريل 2002(التعليمية رقم 02-2002المؤرخة في 11 افريل 2002).⁽²⁾

ثالثا: التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 10-04

يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتنميط الأمر رقم 03-11، حيث أن المادة رقم 2 تعدل و تتمم 35 كما يلي :

المادة 35: تتمثل مهمة البنك المركزي في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاقتصاد النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف تنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة لتوزيع القروض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.⁽³⁾

⁽¹⁾باصور كمال،(2014)، اثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي ، حالة الجزائر 1990/2012 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المدية ، ص130

(2) التقرير السنوي لبنك الجزائر ، (2013)، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر ، 2014 ، ص 147

(3) المادة رقم 03: تتمم الأمر رقم 03-11

رابعاً: تعديلات أخرى

صدرت التعليمات رقم 04- 2005 المؤرخة في 14 جوان 2005 أداة استرجاعات لمدة ثلاثة أشهر المدخلة في أوت 2005 وتسهيله الودائع المغلة للفائدة إبتداء من شهر جوان 2005 وتميزت سنة 2013 بإدخال أداة جديدة تتمثل في إسترجاعات لمدة ستة (06) أشهر وذلك ابتداء من جانفي، عرفت بنك الجزائر في السوق النقدي (استرجاعات السيولة لسبعة أيام، لثلاثة أشهر، وستة أشهر) تعديلات من زاوية معدلات الفائدة المطبقة في هذا المجال. فضلا عن هذه الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي تساهم معا في امتصاص معظم فائض السيولة، تتمثل الأداة الثالثة المنشطة للسياسة النقدية في الإحتياطات الإجبارية والتي أعيد تحديد إطارها العملياتي في سنة 2004، تعتبر الإحتياطات الدنيا الإجبارية أداة مؤسساتية خاصة للسياسة النقدية، لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن بإلزام المصارف بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر. (1)

المطلب الثالث : التطورات النقدية للفترة من 2006-2016.

شكلت متابعة تعزيز الوضعية النقدية والتحسين الواضح في السيولة لدى البنك إلى تكوين الأسس المحددة لتطورها، وهو ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية وسير الساسة النقدية، وقد خصصنا هذا المطلب لمعرفة تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها.

أولا : تطور كتلة النقدية في الفترة من 2006-2016

تعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد، وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من العناصر التالية:

1-النقود الورقية : تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

2-النقود الكتابية : تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية و ودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير و الأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكاتبة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر.

3- أشباه النقود: وتشمل الودائع لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات m2 القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، وهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية تمكن بنك الجزائر من التحكم في معدلات نمو الكتلة النقدية مقارنة مع تلك المحددة من قبل مجلس النقد والقرض وهذا يعكس قدرته على ضبط العرض النقدي بالأدوات التي استعملها، والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر. (2)

(1) التقرير السنوي لبنك الجزائر، مرجع سابق، ص 148.

(2) اكن لونيس، مرجع سابق، ص 198.

كما يمكن تصنيفها وفق المجمعات النقدية كالتالي : (1)

أ-مجمع المتاحات النقدية (m1): يشمل الأوراق النقدية و النقود المساعدة و الودائع الجارية .

ب- مجمع الكتلة النقدية (m2) : و يشمل المتاحات النقدية m1 مضافا إليها أشباه النقود .

الجدول رقم (01) يبين تطور كتلة النقدية في الجزائر .

الوحدة : (مليار دينار).

السنة	أشباه النقود	النقود M1	كتلة نقدية M2	تطور M2%
2006	1649.8	3177.8	4827.6	18.7
2007	1761.0	4233.6	5994.6	21.5
2008	1991.0	4964.9	6956.0	16.0
2009	2228.9	4944.2	7173.1	3.1
2010	2524.3	5756.4	8280.7	15.4
2011	2787.5	7141.7	9929.2	19.9
2012	3333.6	7681.5	11015.1	10.9
2013	3691.7	8249.8	11941.5	8.4
2014	4083.7	9603.0	13686.8	14.6
2015	4443.4	9261.1	13704.5	0.1
2016	4403.2	9541.9	13945.1	0.8

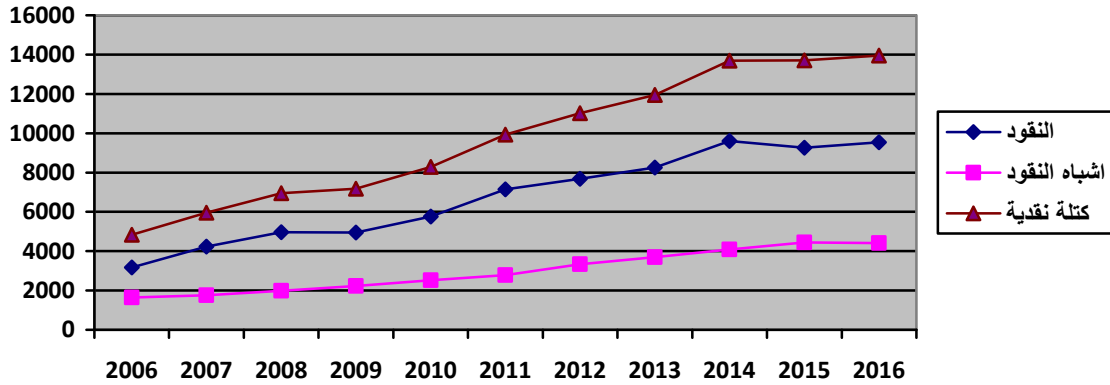
المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على : النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 37. 2017. ص

11 ، بنك الجزائر: تقارير السنوية 2010، 2014، ص 159-214

نلاحظ من الجدول أن نمو كتلة النقدية سجل ارتفاعا في سنة 2006 حيث قدرت ب 4827.6 مليار دينار و يرجع سبب الارتفاع إلى ارتفاع قيمة صافي الأرصدة الخارجية و استمرت قيمة الكتلة النقدية بارتفاع حيث بلغت 5994.6 مليار دينار سنة 2007 و تواصل الارتفاع في السنوات الأخيرة ليبلغ 8280.7 مليار دينار سنة 2010 مقابل 7173.1 مليار دينار سنة 2009. أما في سنة 2011 بلغت الكتلة النقدية 9929.2 مليار دينار و قدرت نهاية سنة 2012 ب 11015.1 مليار دينار و هذا يؤكد تباطؤ وتيرة التوسع النقدي التي تميزت به سنة 2012 و رافقه تباطؤ التوسع النقدي سنة 2013 الذي سجل نمو برقم واحد حيث قدرت الكتلة النقدية ب 13686.8 و استمر هذا التباطؤ إلى غاية 2016 ليبلغ 13945.1 مليار دينار . و يمكن توضيح ذلك ببيان :

(1) عبد الله ياسين ، مرجع سابق ، ص 42-43.

الشكل رقم (01) : تطور الكتلة النقدية من الفترة 2006-2016.



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

ثانيا : تطور مقابلات كتلة النقدية .

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مستحقات الجهة المصدرة للنقد على الغير أو هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي ويمكن تصنيفها إلى أصول الخارجية الصافية ،القروض المقدمة إلى الاقتصاد ،القروض المقدمة الى الدولة. (1)

1-صافي الأصول الخارجية :

إن مصدر الأصول الخارجية في الجزائر مرتبط أساسا في إيرادات قطاع المحروقات مما جعل احتياطات الصرف الرسمية التي بحوزة بنك الجزائر تشكل المصدر الأول للتوسع النقدي . (2)

2-القروض المقدمة للاقتصاد :

تتمثل في القروض الممنوحة من الجهاز البنكي للمتعاملين الاقتصاديين غير الماليين وتشمل هذه القروض نوعين هما :القروض الصادرة عن البنوك التجارية وذلك باستخدام أداة سياسة إعادة الخصم.

3-القروض الموجهة للدولة

تتمثل بتسبيقات بنك الجزائر ،الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية . (3)

والجدول رقم (02) تطور مقابلات الكتلة النقدية وتطورها في الجزائر خلال الفترة 2006-2016.

(1) حسيبة لعزاري ، دور و فعالية السياسة النقدية ف التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر ، 2011 ، ص 210.

(2) اكن لونيس ، مرجع سابق ، ص 206.

(3) لخلو موسى البخاري ، مرجع سابق ، ص 268.

الوحدة : (مليار دينار).

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد
2006	5515.0	-1304.1	1905.4
2007	7415.5	-2193.1	2205.2
2008	10246.9	-3627.3	2615.5
2009	10886.0	-3488.9	3086.5
2010	11997.0	-3510.9	3268.1
2011	13922.4	-3406.6	3726.5
2012	14940.0	-3334.0	4287.6
2013	15225.2	-3235.4	5156.3
2014	15734.5	-1992.3	6504.6
2015	15375.4	567.5	7277.2
2016	12596.1	2682.2	7909.9

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على : بنك الجزائر، التقارير السنوية ، 2010، 2015، 2016 ص 17.

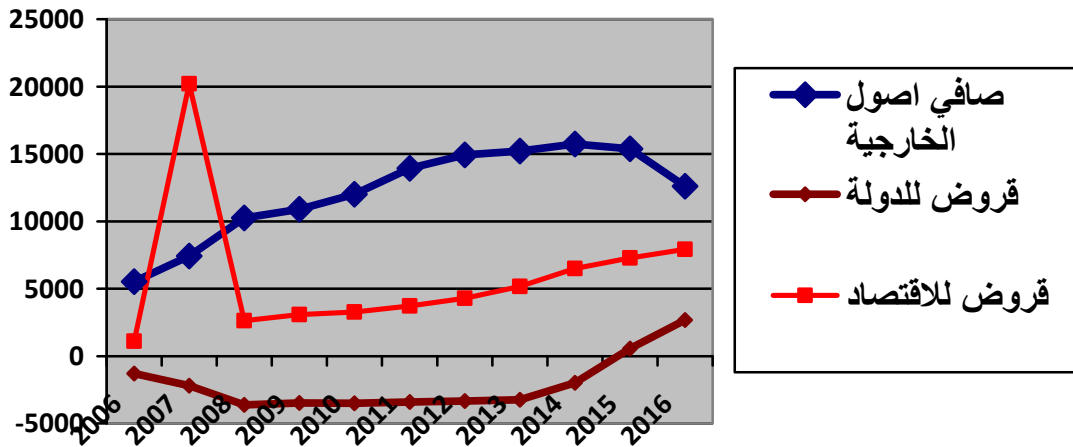
نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأصول الخارجية الصافية في ارتفاع مستمر كل سنة حيث انتقلت من 5515.0 مليار دينار في سنة 2006 إلى 7415.5 مليار دينار سنة 2007 و هذا نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات و استمر هذا الارتفاع سنتي 2008-2009 و بلغ على التوالي 10246.9 مليار دينار ، 10886.0 مليار دينار و كانت نسبة الزيادة قد سجلت تراجعاً و ذلك بسبب ت أثر الأزمة المالية العالمية على الأسعار على المحروقات و تواصل ارتفاع نسبة الأصول الخارجية في سنة 2010 ليبلغ 11997.0 مليار دينار و في سنة 2011 بلغ 13922.4 مليار دينار و بقي الارتفاع مستمر في السنوات 2012-2013 لتبلغ القيم على التوالي 14940.0 مليار دينار ، 15225.2 مليار دينار ، 15330.6 مليار دينار. أما ابتداء من سنة 2015 إلى غاية 2016 عرف صافي الأصول الخارجية تقلصاً قوياً حيث بلغ 15375.4 مليار دينار ، 12596.19 مليار دينار على التوالي - كما نلاحظ أن القروض الموجهة للدولة أصبحت سالبة منذ سنة 2006 حيث بلغت -134.1 مليار دينار إلى غاية 2014 بنسبة -1992.3 مليار دينار و هذا يعني بداية تسديد الديون العامة على عاتق الدولة لصالح بنك الجزائر و التي تراكمت عبر سنوات نتيجة الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الوطني .

و تحت تأثير العجزات القوية في ميزانية في 2014 و خاصة في 2015 الممولة من خلال اقتطاعات من صندوق ضبط الموارد FRR لم تعد الدولة دائناً صافياً اتجاه النظام المصرفي حيث أصبحت اتجاهه

ابتداء من 2015 إلى غاية 2016 مدينا صافيا و حيث بلغت القروض 597.5 مليار دينار و 2682.2 مليار دينار على التوالي و هذا راجع إلى تقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر (صندوق ضبط الإيراد) ، بالإضافة إلى الارتفاع القوي لمستحقات البنوك التجارية على الدولة .

كما نلاحظ أن القروض الموجهة للاقتصاد عرفت ارتفاعا معتبرا من سنة لأخرى فانقلت من 1905.4 مليار دينار سنة 2006 إلى 7909.9 مليار دينار سنة 2016 و هذا يعني أن الدولة من سنة 2014 الذي يتزامن مع انهيار أسعار البترول تحولت من معقم للسيولة إلى ضخ السيولة في السوق فهذه القروض موجه أساسا لدعم برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية خاصة بالنسبة للقطاع الخاص و هذا ما يفسر النهج الجديد للاقتصاد الوطني المعتمد على سياسات التوسع المالي . يتضح جليا من خلال الجدول أن صافي الأصول الأجنبية نالت حصة الأسد في عملية خلق النقود يليها بعد ذلك القروض المقدمة للاقتصاد في ظل الغياب التام لدور القروض المقدمة للدولة كمقابل للكتلة . و يمكن توضيح ذلك بيانيا :

الشكل رقم (02) : تطور مقابلات الكتلة النقدية من الفترة 2006-2016.



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

المبحث الثاني: طبيعة التضخم في الجزائر .

تعتبر الجزائر دولة من دول العالم التي يعاني اقتصادها من مشكلة التضخم، حيث تظهر هذه المشكلة لعدة أسباب وأهمها تبني الجزائر لاقتصاد السوق خصوصا مدى تبني انفتاح التجارة الخارجية وعملية

الاستيراد والتصدير، حيث ظهر التضخم بعدة أنواع، وهو من المشاكل التي تأثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول : أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري

تتعدد وتختلف أنواع التضخم حسب الهيكل الاقتصادي لكل بلد، والجزائر من ضمن الدول التي تعرف أنواعا للتضخم، لذا يمكن أن نميز بين أربعة أنواع من التضخم يمكن سردها فيما يلي:

أولاً: التضخم الناتج عن وضعية التخلف

إن معظم اقتصاديات دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لا سيما ظاهرة التضخم وهذا راجع إلى الأزمات والاختلالات البنوية في اقتصادها، والجزائر من ضمن هذه الدول تحاول جاهدة الخروج من دائرة التخلف هذه، فحاولت خلال التسعينات بإعادة برنامج النظام الاقتصادي، فقد تبنت نظام اقتصاد السوق لتدع بذلك كل شيء أمام الأمر الواقع أي مواجهة قوى السوق من طلب وعرض، وهذا أملا في تحقيق نوع من التقدم والازدهار. ومد هشاشة البنية التحتية للاقتصاد، فإن تحقيق التطور أو التقدم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب، فتغيير النظام الاقتصادي غير كافٍ مادامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها ولذلك يجب النظر في العوامل التي تؤثر على الاقتصاد إيجابا ومن بين أهم هذه العوامل:

1- النمو الديمغرافي الذي عرف تطورا هاما خلال هذه السنوات حيث وصل عدد السكان خلال 2002 إلى حوالي 30 مليون نسمة، الذي يدل على زيادة الطلب مقابل وجود عرض محدود من الإنتاج السلعي مما يزيد في حدة التضخم.

2- وأيضا الجانب الطبيعي الذي له دور هام حيث أن بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية على عكس المناطق الأخرى التي تفتقر إلى ذلك، وعلى هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة حيث مكان العمل ومن ثم توفر المرافق الضرورية وهذا ما يخلق التضخم الجهوي، وتجنبنا لذلك لابد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق، لكن هذا سيواجه مشكل هام ألا وهو نقص الهياكل القاعدية، خاصة النقل سواء للأشخاص أو البضائع إذ أن عملية النقل تتطلب تكاليف كبيرة يمل في سعر البند ارتفاع في الأسعار، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الإنتاجية التي تدل على ضعف سوء التسيير في المؤسسات والمتمثل في عدم استغلال الطاقات والموارد المتاحة بشكل عقلاني ونقص كفاءة القائمين على الجهاز الإنتاجي⁽¹⁾.

ثانيا: تضخم التنمية

تعرف التنمية على أنها العملية الحيوية التي تقوم بها الدولة للنهوض باقتصادها بغية تفكيك قيود التخلف، حيث قامت الجزائر بإنماء اقتصادها من خلال المخططات التي كانت تبرمجها لسياستها الاقتصادية، حيث مست مختلف القطاعات الاقتصادية، ولكنها خيبت الآمال وذلك راجع إلى مشاكل هيكلية بالدرجة الأولى و

⁽¹⁾hamid balli. Inflation et Développement en Algérie ;oPu, ben aknoun ,1993,,p153-155

لمواجهة هذا المشكل كان لابد من تبني نظام اقتصادي جديد يتلاءم مع الوضع، وذلك بجعل الاقتصاد حراً وإطلاق العنان لحقيقة قوى السوق وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص حيث أصبحت المؤسسات العمومية غالبيتها ملك للخواص باستثناء مؤسسات الدولة ونتيجة لهذه التصفية ظهرت آفة اجتماعية مست أغلب العائلات الجزائرية للخواص المتمثلة في البطالة.

ثالثاً: التضخم الانتقالي

يعرف التضخم الانتقالي على أنه يحدث في إطار ميكانزم إعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني.⁽¹⁾

لقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية مد بداية التسعينات بانتهاجها نظام اقتصاد السوق بالطبع الذي له إيجابيات وسلبيات، حيث في الوقت الحاضر ارتفعت الأسعار بشكل مخيف لغالبية أفراد المجتمع ، بحيث أن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات و مس هذا الارتفاع السلع الضرورية بسبب ردد الدعم عنه، وهذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص كبير في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليه الهدف من هذه السياسة هي محاولة إدارة الطلب بغية الحد من الضغط التضخمي بضبط الاستهلاك عن طريق رفع الأسعار بالإضافة إلى رفع الضرائب غير المباشرة على الاقتصاد الوطني .

فحالة الدينار أثرت سلباً على الاقتصاد الوطني خاصة في مجال التضخم الذي يكون وليد فقدان القدرة الشرائية، إذ أن تخفيض قيمته كان يهدف إلى رفع الصادرات وتخفيض الواردات لكن الواقع يثبت أن هذه الأهداف ت يحقق كلية.

رابعاً: التضخم المستورد

هذا النوع من التضخم كما رأينا في الجانب النظري ينظر الى مصدر التضخم إذا كان ناتجا عن ضغوط تضخمية داخلية للبلاد و هذا ما يعرف باسم التضخم بالطلب، حيث يعنى عن طريق الدخول الموزعة بعد عملية التصدير، بالتكاليف حيث أن أسعار السلع المستوردة أو أنه ناتج عن ضغوط تضخمية خارجية مكونة تضخما بالتكاليف حيث أن أسعار السلع المستوردة تكون مرتفعة و ينعكس محليا على السلع حين بيعها في السوق المحلية خاصة و إن التجارة الخارجية تعرف حركة دؤوبة بالجزائر لاسيما بعد تحريرها و تشجيع الخواص على المبادلات التجارية لكن الواقع اثبت أن اغلب صادراتها هي محروقات و التي تعتمد الدولة عليها في إيرادات الميزانية و كذا ميزان المدفوعات في حين أنها تفتقر للصادرات خارج مجال المحروقات التي حاولت و لا تزال تحاول إيجاد منفذ لها ، إن خضوع الاقتصاد الجزائري لأسعار النفط و إدماجه في الاقتصاد العالمي من خلال وارداته و صادراته كلاهما يثيران حسابات و توترات تنعكس سلباً على سائر الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى العولمة التي تنادي بفتح الأسواق و إلغاء القيود الإدارية و

(1) بن عربة بوعلام، (1996)، التضخم في النظرية الاقتصادية حالة الاقتصاد الجزائري، فترة 67-52، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر ،

الجمركية على السلع المستوردة حاملة معها أخطار مهددة لاقتصاديات الدول الضعيفة مثل الجزائر. و ما يمكن قوله عن التضخم المستورد هو انه موجود مادام هناك تبادل تجاري دولي من جهة ووجود قطبي علم متقدم و متخلف من جهة أخرى . (1)

المطلب الثاني : أسباب التضخم في الجزائر

لقد عرف معدل التضخم في السنوات الفارطة عدة تطورات إذ لا يمكن حصر أسبابه في نمط واحد بل تشترك فيه عدة أسباب وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب حيث يمكن حصر التضخم في الجزائر في أسباب نقدية وأسباب مؤسساتية وهيكلية.

أولاً : الأسباب النقدية و المالية

لقد احتاجت التنمية في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه إلى تمويل نقدي ضخم لذلك لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض إضافة إلى الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل نقدي و يمكن تقديم الأسباب النقدية و المالية فيما يلي :

1-تطور الكتلة النقدية : إن ارتفاع الكتلة النقدية لها اثر تضخمية خاصة عندما لا يكون هناك تناسب بين هذا الارتفاع ، و الزيادة في النمو و في مستوى الإنتاجية حيث تؤدي إلى خلق وضعية لا توازن في الاقتصاد الوطني ، و عملية الإصدار النقدي في الجزائر لم تلتزم بالحيطه و الحذر .

2- تطور مالية الدولة : إن النفقات دائما متزايدة لأسباب اقتصادية ، اجتماعية ، و سياسية و لهذا أمام الإيرادات المحدودة في كثير من الأحيان تلجأ السلطات لتغطية هذه النفقات بتدبير إيرادات الجديدة و لهذه الموارد آثار تضخمية تظهر في الاقتصاد الوطني و أهم مورد منتج لهذه الآثار هي الموارد الضريبية و تتمثل في ما يلي :

أ- الجباية البترولية : و هي عبارة عن الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة نتيجة استغلال و تصدير المواد البترولية و تكون لها آثار تضخمية عن طريق إصدار كتلة نقدية انطلاقا من موارد العملة الصعبة من أجل تمويل معاملات داخلية و هي طريقة تضخمية إذا لم يقابلها إنتاج حقيقي من السلع و الخدمات .

ب- الضرائب الأخرى : إضافة إلى المورد السابق يوجد أنواع كثيرة من الضرائب منها الضرائب على دخول و تتمثل في الضرائب مقطوعة من دخول (IRG) و تعد من تكاليف الإنتاج على الأجور ، و بالنسبة للضرائب المقطوعة على غير الإجراء فتحمل على سعر الذي يدفعه المستهلك النهائي و هو ما يؤدي إلى ارتفاعها و نتيجة ذلك يحدث التضخم . أما بالنسبة للضرائب على النفقات في يتم تحميلها مباشرة على أسعار الرسم على القيمة المضافة (TVA) و هي تعتبر كذلك الضرائب ذات اثر تضخمي ، و توجد هناك ضرائب أخرى تفرض على رؤوس الأموال و هي ضرائب المسددة على امتلاك الثروة و تعبر اقل اثر على التضخم من أنواع السابقة .

(1) hamid balli., Inflation et Développement en Algérie, OPU..p153

ج- النفقات العامة لميزانية الدولة : تعتبر النفقات العامة للدولة المعبرة عن الطلب على السلع و الخدمات العمومية و تتمثل في الاستهلاك العام ، والذي يتكون من المستهلكين النهائيين اللذين يحتاجون إلى هذه النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطلب نحو الارتفاع و هو ما يؤثر على تفاقم الفجوات التضخمية ناتجة عن زيادة الطلب⁽¹⁾ .

د- ارتفاع تكاليف الإنتاج : وفق هذا المنظور يكون الارتفاع في الأسعار ناتجا عن زيادة النفقات عناصر الإنتاج دون أن يكون هناك تغيير في الطلب ، و يقصد بارتفاع تكاليف الإنتاج هو زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة اكبر من إنتاجيتها الحدية و عادة ما يرتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج في الجزائر بارتفاع التكاليف الأجور و ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج .⁽²⁾

حيث في هذا الصدد يؤكد الخبير الاقتصادي و رئيس الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين شبابك يسعدان من بين أسباب التضخم هي زيادة الأجور بدون مراعاة العوامل الاقتصادية الضرورية و مبالغة الحكومة في نفقاتها خلال السنوات الأخيرة بدون زيادة قدرات الاستيعاب الوطنية مما ساهم في خلق قوة شرائية مفتعلة لم يقابلها عرض محلي مقبول عجل بالوصول إلى الوضعية التضخمية التي نعيشها .

ثانيا : الأسباب المؤسسية

ونقصد بالأسباب المؤسسية الأسباب التي تتعلق بهياكل وتسيير المؤسسات العامة في إطار النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، ومما ساعد على رفد معدلات التضخم ضعف عملية التخطيطي وسوء التنظيم والتسيير الداخلي وتتجلى هذه الأسباب فيما يلي :

1- تضخم الندرة :

لقد تميز الاقتصاد الجزائري بالندرة في الثمانينات وبداية التسعينات حيث عرفت اختلالا كبيرا في التوازن بين إنتاج السلع والخدمات والطلب الكلي وهذا ما أدى إلى خلق وضعية جد صعبة للسوق الوطني لتلبية الطلب المتزايد فكانت النتيجة ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات. وتأخذ الندرة عدة أشكال، وهذا حسب كل قطاع أو منتج أو خدمة معينة وكذلك يمكن أن يكون أثر الندرة محلي أو قطاعي أو وطني، حيث يمكن أن يعرف منتج ما ندرة في مدينة ما مع وجود بكمية كبيرة في مدينة أخرى. ويرجع سبب هذه الندرة إلى نقص في عملية التوزيع والهياكل المساعدة على ذلك بالإضافة إلى التهريب الذي يميز السوق الجزائرية، حيث كانت السوق تمثل قوة طرد مركزية عن طريق تهريب السلع من الجزائر إلى الدول المجاورة و ذلك بإتباع نظام التسعير الإداري و الدعم حيث كانت الجزائر تشتري أنواعا

(1)عمار بوزعرور، (2011)، السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية حالة الجزائر من (1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، ص 235-236.

(2) عبد الوهاب بوكروج، التضخم أصبح يهدد الأمن القومي للجزائر، يومية الشروق 3905، الخميس 24-1-2013، ص5

كثيرة من السلع التي يحتاجها المجتمع بالعملة الصعبة وتبيعها في الداخل بأسعار إدارية الأمر الذي نتج عن ظهور مضاربين في هذه السلع مع مضاربي الدول المجاورة (1).

2-التضخم الانتقالي :

إن التضخم الانتقالي بدا في إطار إعادة التسوية في الاختلال بين العرض والطلب وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر منذ نهاية الثمانينات والاتجاه نحو اقتصاد السوق بعد أن تأكد فشل تطبيق الاقتصاد المخطط كمنهج للخروج من حالة التخلف الموروثة عن الاستعمار، وبالتالي فقد كان لهذه إصلاحات تأثيرا كبيرا على ارتفاع الأسعار من جهة وإعادة تجديد قيمة سعر الصرف من جهة أخرى (2)

3- تحرير الأسعار :

إن الأسعار في نظام الاقتصاد الحر يد على أساس تفاعل قوى العرض والطلب وعلى ذلك فقد كان نظام الأسعار المحرض الرئيسي والدافع الهام والارتفاع وهذا التحرير أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية قوية جدا مع وجود حالة نقص كبير في العرض من السلع و الخدمات و هذا لعدم وجود منافسة في السوق الوطنية، مما جعل أغلب المؤسسات العمومية يحاول جعل أسعار السوق كمرجع لتحديد أسعار منتوجاتها.

4-إعادة تقييم سعر الصرف :

إن الانتقال الحر أملى بالضرورة وضع سياسة ملائمة لنظام سعر الصرف ، حيث أن الهدف هو وضد سعر الصرف يعكس القيمة الحقيقية للدينار وعلى أساس هذا الانتقال كانت الاتفاقية مد صندوق النقد الدولي والذي من بين شروطه تخفيض قيمة الدينار وهذا كله له آثار هامة على ارتفاع تكاليف الاستيراد خاصة إذا عرفنا أن التبعية للخارج لمختلف المؤسسات العمومية تحرير نظام الأسعار قامت هذه المؤسسات بتحميل نتائج تخفيض الدينار على السعر النهائي لمنتجاتها، ومنه ارتفاع الأسعار وبالتالي حدوث التضخم

ثالثا : الأسباب الهيكلية .

إن الأسباب الهيكلية تعتبر من أهم الأسباب التي تعاني منها البلدان السائرة في طريق النمو، وفيما يلي سنتعرض لأهم هذه الأسباب، ما يميز الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم الثالث طابع التخلف الذي يعود بدوره إلى عدة أسباب كن حصرها في النقاط التالية : (3)

(1) سعيد هتحات ، دراسة قياسية واقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر، مرجع سابق ، ص 236-237.

(2) بوعلام بن عربة، (1996) ، التضخم في النظرية الاقتصادية حالة الاقتصاد الجزائري من 1967-1952، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، ص 145

(3) HAMED BA Li, opcit , p188-189.

1- ضعف الإنتاجية:

الإنتاجية هنا ما يمكن أن تنتجه وحدة العمل الواحدة خلال مدة من الزمن كما أنها أداة لقياس مدى فعالية وكفاءة النظام الاقتصادي لكن ما يميزها في اقتصادنا الحالي الضعف الشديد وهذا راجع إلى :
أ- عدم تأهيل اليد العاملة بسبب ضعف التكوين مع نقص التجربة المهنية بصورة عامة وخاصة بالنسبة للإطارات الذي يعطي ضعفا في كفاءة العمل لاسيما في مجال التسيير والإبداع ودراسة السوق.
ب- قدم التجهيزات المستعملة والتكنولوجيا المستخدمة ، وتركزها في بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى التي أثرت على النوعية والسعر بالسلب حيث صار بيع هذه المنتجات في السوق المحلية صعبا وأيضا حتى في السوق الخارجي.

2- النمو الديمغرافي:

من المعروف أن قوة الدولة من قوة سكانها ، إذ عند تحليل الأوضاع الاقتصادية لا بد من دراسة ومعرفة بنية وعدد السكان وهذا لتحديد قوة العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني ومقارنته بمدى قدرة السوق الداخلية على تلبية الحاجات المتزايدة.

3- اللاتوازن الجهوي :

إن اللاتوازن الجهوي يعمل على خلق تضخم جهوي يتطلب إجراءات صارمة للحد من تفشيه ، ومنه توفير هياكل قاعدية تعمل على مواجهة الوضع وتخدم التنمية الجهوية بخلق تدفقات ومبادلات لدخول البضائع بين مختلف المناطق لفك العزلة منها ومحاولة خلق توازن بين العرض والطلب بينها ، بالنسبة للاقتصاد الجزائري فهو يعاني من ضعف وقصور في الهياكل القاعدية حيث بعض المناطق تكون بشكل ناقص ومناطق أخرى تكاد تنعدم فيها وما نلاحظه في المناطق النائية والصحراوية التي عرفت حركة نشيطة مثلا في الإنتاج الزراعي لكن نقص هياكل النقل أدى إلى تلف المنتجات دون تسويقها محليا ، بينما الدولة تستوردها من الخارج وهذا المسار أدى إلى عرقلة التنمية التي تطمح إليها الجزائر.

4- مستوى الاستثمارات :

إن التكاليف الباهظة التي تتحملها إقامة المشاريع الكبرى تعتبر مشكل كبير خاصة وأنها تلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى تكاليف الإنتاج، ونظرا لافتقار الجزائر إلى الأجهزة الصناعية تضطر إلى استيرادها بأثمان باهضة تنقل كاهل الدولة، إذ تضطر أحيانا للتخلي عن إقامة بعض المشاريع وهذا ما أدى إلى قصور قطاع الاستثمار.

5-تنظيم و تسيير التجارة الخارجية :

إن الواقع الذي تعيشه الجزائر يفرض على اقتصادها مختلف المشاكل التي تعتبر وليدة اليوم، بل امتداد لتراكمات سابقة مما جعل الجزائر في موقف لا تحسد عليه إذ أنه عند عملية التصدير يكون لدينا تضخما بالطلب وعند الاستيراد يكون لدينا تضخما بالتكلفة، الذي يحمل السلعة تكاليف مرتفعة تؤثر في ارتفاع أسعاره عند البيع

وهذا ما يعرف بالتضخم المستورد. فقيام الجزائر بإصلاحات اقتصادية منها تحديد معالم جديدة لتجارتها الخارجية والذي تزامن ونشاط المنظمات الدولية التي تركز في توصياتها على الأخذ باقتصاد السوق باسم النجاعة الاقتصادية وتحسين الأداء والاستغلال الجيد للموارد قصد تحسين مستوى المعيشة للأفراد لكن الذي يحدث في الواقع عكس ذلك إذ نرى عند الأخذ ببرامج هذه المنظمات أن المستوى المعيشي للأفراد ينتقل من سيء إلى أسوأ ومنذ ظهور العولمة الذي يمثل كلاً من المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي، حيث تعمل منظمة التجارة العالمية على فتح باب المبادلات الخارجية وإلغاء القيود التي كانت تعرقل هذه المبادلات وفتح الأسواق أمام الدول الصناعية ويعتبر صندوق النقد الدولي ممول للدولة التي تعاني العجز في التمويل. مقابل هذا يفرض شروطه على هذه الدول والجزائر منها، فقد انضمت إليه سنة 1994 وكان لهذا الانضمام تأثير كبير على اقتصادها خاصة فيما يخص التجارة الخارجية التي سنتعرض إليها من خلال دراستنا. وقد عرفت هيكلية التجارة الخارجية الجزائرية عدة تغيرات على مستوى مكونات المبادلات التجارية الجزائرية أنها تصدر المواد الأولية لتستورد السلع الصناعية والغذائية، وهذه نقطة مشاركة بين دول العالم.

المطلب الثالث : آثار التضخم في الجزائر

إن ظاهرة التضخم تعد حالة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الدولية والجزائر تعاني كثيرا منها حيث خلفت آثار على الأوضاع الاقتصادية وسيتم إبراز أهمها : (1)

أولا : اثر التضخم على الاستهلاك والادخار

يؤدي التضخم بالنقود إلى فقدان قيمتها وضعفها في تأدية وظائفها الأساسية المعروفة (مقياس للقيمة، وسيط للمبادلة، مخزن للقيمة) وينجم عن هذا إضعاف ثقة الأفراد في العملة فيزداد ميلهم للاستهلاك بينما يضعف حافزهم على الادخار، ففي فترات التضخم تتدهور القدرة الشرائية مما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى مدخراتهم السابقة لاقتطاع جزء منها وإنفاقه على السلع الاستهلاكية رغبة منهم في الحفاظ على نفس المستوى من الاستهلاك عندما لا تكفي دخولهم النقدية لتحقيق مستوى الاستهلاك الذي كانوا يتمتعون به قبل ارتفاع الأسعار في حالة الاستقرار النقدي يحدث العكس حيث يوزع الأفراد دخولهم النقدية بين الاستهلاك وتكوين المدخرات التي يلجؤون إليها في فترات التضخم. (2)

ثانيا : اثر التضخم على الاستثمار

يتخذ المستثمرون قرارات خاصة عند حدوث التضخم بحيث يؤدي توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل إلى زيادة الطلب من طرف الأفراد للتخلص من النقود التي فقدت قيمتها، ومنه يزيد الطلب على زيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية في الطلب استمر لمدى طويل، وفي الوقت نفسه تزداد الأرباح النقدية للمنتجين بسبب تخلف النفقات الكلية النقدية وراء الإيراد الكلي ويرجع ذلك إلى وجود عناصر نفقات ثابتة

(1) HAMiD BALLi ,i,opcit ,p189.

(2) نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ، مؤسسة الثقافة الجزائرية ، ص 19-20.

كالاستهلاكات ، وينجم عن هذا تفاؤل المنتجين ، الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل قد يفوق طاقة الاستهلاك في المدى الطويل ولذلك يختل التوازن بين العرض والطلب الكلي في الاقتصاد الوطني .

كما أن أسعار السلع الاستهلاكية والكمالية هي من بين أول الأسعار التي ترتفع عند وجود قوى تضخمية مما يؤدي بالمستثمر التوجه لرفع الطاقة الإنتاجية في هذه القطاعات دون القطاعات الصناعية الأخرى ومنه يمكن توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني ، والتضخم مضر بالاستثمار حيث أن تقدير مردودية المشاريع تصبح أمرا صعبا إذ أن أسعار المدخلات (المواد الأولية ، اليد العاملة) يخفض من مردودية الاستثمار فمثلا ارتفاع أسعار مواد البناء والاسمنت خصوصا في سنة 1991اذى إلى توقف عدة ورشات وبالتالي إعادة تقييم المشاريع أصبح أمرا ضروريا في بداية تنفيذ الأعمال كما أن استمرار ارتفاع الأسعار للمدخلات المحلية أصبح أكثر خطورة بانخفاض قيمة الدينار وهذت ما جعل إعادة تقييم المشاريع عملية متكررة وعليه فان المعلومات التي تبني عليها المؤسسة تكون خاطئة بالضرورة .⁽¹⁾

كما يكون التضخم آثاره السلبية في توجيه رؤوس الأموال إلى المضاربة على الأراضي الزراعية والتجارية . شراؤها ثم الانتظار بهدف بيعها بأسعار أعلى وإلى بناء منازل الفاخرة بدلا من الأنشطة التجارية .⁽²⁾

ثالثا : اثر التضخم على توزيع الدخل

يؤثر للتضخم على جميع فئات المجتمع ، فمنهم من يمكنهم زيادة دخولهم وهي تمثل الأقلية ويترك الأغلبية بدخل يزيد اقل من معدل زيادة الأسعار أو بثررة ناقصة قد اقتطع التضخم جزء منها ومن هنا يعاد توزيع الثروة والدخل في المجتمع ،وبعبارة أخرى يؤدي التضخم إلى تخفيض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة كأصحاب المعاشات والموظفون مثلا ، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص ، وفي نفس الوقت يزداد دخول أصحاب الدخل المتغيرة كرجال الأعمال والمنشغلين بالتجارة والوسطاء .

رابعا :اثر التضخم على ميزان المدفوعات

إن للتضخم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات بحيث يحدث عجزا وذلك بزيادة الطلب الكلي داخل الدولة والتي لا يسايرها زيادة في الإنتاج المحلي ومنه كميات السلع والخدمات التي كانت ستصدر إلى الخارج سوف تستهلك محليا ومن ثم فان زيادة الواردات من جهة ونقص الصادرات من جهة أخرى يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للاقتصاد الذي يشكو من حالة التضخم⁽³⁾.

(1) نبيل الروبي ، مرجع سابق ، ص 338-339.

(2) - HAMED BA Li,opcit ,p 208.

(3) دليلة عامر ، 2014 ، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2009-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر نخصص بنوك ، جامعة الوادي ، ص66.

المبحث الثالث : تطور العلاقة مابين أدوات السياسة النقدية و التضخم في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

من أبرز المشاكل التي تصيب الاقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم، حيث مست هذه الظاهرة العديد من الأنشطة الاقتصادية وهذا ما أدى إلى حدوث اختلالات كبيرة داخل القطاعات، ولهذا عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد من هذه الظاهرة من بينها السياسة النقدية فقد أصبحت مراقبة التضخم تمثل أول هدف للسياسة النقدية التي يطبقها بنك الجزائر لذلك يستعمل هذا الأخير توليفة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أدوات السياسة النقدية المعتمدة من قبل بنك الجزائر و تطور التضخم في الجزائر وكيفية معالجته خلال الفترة (2006-2016).

المطلب الأول : تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر

سوف نتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر، وكما نعلم أن السلطة النقدية كانت قد شرعت في إصلاح أدوات السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدية، ومن أجل ضمان فعالية للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي و تسييره للسيولة الإجمالية .⁽¹⁾ فيما يخص عمليات السياسة النقدية يستعمل بنك الجزائر الروافع للنشطة الآتية :

✓ إسترجاعات السيولة في السوق النقدية بهدف امتصاص فائض السيولة في هذه السوق.
✓ الاحتياطات الاجبارية الدنيا الواجب تكوينها من طرف البنوك على شكل ودائع لدى بنك الجزائر، من زاوية وضعية الميزانية العمومية تنعكس عمليات بنك الجزائر لبلوغ هدف السياسة النقدية من خلال الحسابات التالية :

✓ حسابات تسجيل عمليات إعادة تمويل البنوك.
✓ حسابات ودائع البنوك بما فيها الاحتياطات الاجبارية التي تعتبر توسط تحرك للودائع لفترة تكوين الاحتياطات الاجبارية.

✓ حسابات ودائع الخزينة العمومية.

✓ حسابات العوائد والأعباء.

✓ حسابات إصدار النقود الورقية.

تنعكس عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر مباشرة في حسابات العوائد والأعباء في غياب إعادة تمويل البنوك، لم تسجل هذه الحسابات عوائد متعلقة بهذا النوع من العمليات، في حين تمكن تكاليف عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر في الأعباء المتعلقة بمكافئة إسترجاعات السيولة والاحتياطات⁽²⁾

(1) محمد لكصاسي، (2004)، الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر ، ابوظبي ، ص 12.

(2) التقرير السنوي لبنك الجزائر، مرجع سابق، ص 180.

الإجبارية تسهيلات الودائع، تنعكس تدخلات بنك الجزائر بموجب عمليات السياسة النقدية جزئياً على مستوى تطور العملة النقدية قيد التداول والمصدرة من طرفه. (1)

تلجأ البنوك إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر سواء بموجب إعادة الخصم أو عمليات الشراء في السوق النقدية أو خارجها، مما يؤثر على عشرية من فائض السيولة على مستوى السوق النقدية حيث ازدادت سيولة البنوك في سنة 2012. ترابطاً مع ارتفاع الودائع المصرفية.

يستعمل بنك الجزائر لتحقيق أهدافه مجموعة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة أهمها: معدل إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإجباري، أداة استرجاع السيولة، الوديعة المغلة للفائدة.

أولاً : معدل إعادة الخصم

هو ذلك المعدل الذي يطبقه البنك المركزي على السندات قصيرة الأجل التي تأتي بها البنوك التجارية إليه لإعادة خصمها عندما تحتاج إلى سيولة، كما انه يعتبر أداة تأثير على حجم السيولة في الاقتصاد في إطار فائض السيولة المصرفية (2) والذي أصبح هيكلياً لم تعد البنوك تلجأ إلى إعادة التمويل مما جعل أداة سعر الخصم غير نشطة وفعالة في امتصاص هذا الفائض، وفي ما يلي تطور معدلات سعر الخصم.

الجدول رقم (01): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة مابين 2006-2016

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	3.5

الوحدة %

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، سبتمبر (2011)، ص17.

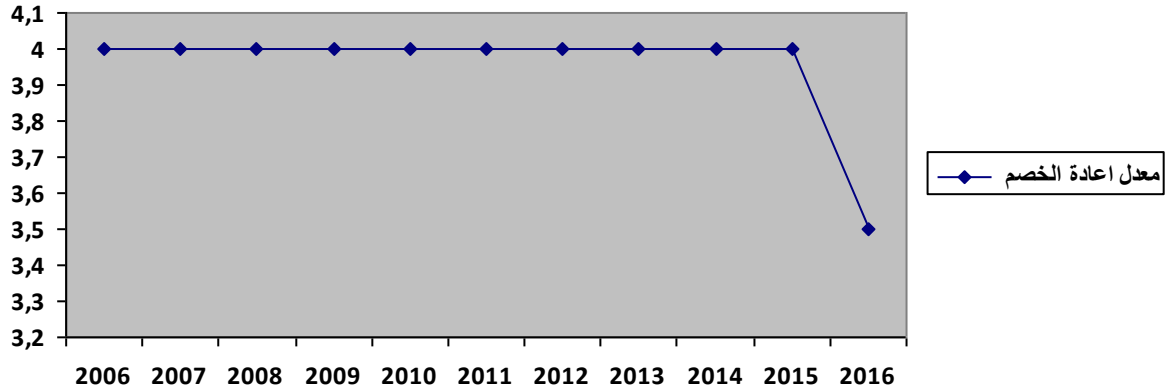
يظهر جلياً من خلال الجدول أن معدلات أداة إعادة الخصم شهدت استقرار عند معدل 4% من 2006 إلى غاية سنة 2015، و هذا راجع إلى انعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر من طرف البنوك، أما في سنة 2016 انخفض المعدل ليصل إلى 3.5% وهذا راجع للانخفاض الجذري في فائض السيولة المصرفية في 2015 و استمرار في 2016 و هذا ما أدى إلى استعمال تمويل لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي .

و الشكل التالي يوضح ذلك

(1) التقرير السنوي لبنك الجزائر، مرجع سابق، ص182 .

(2) الطاهر لطرش، (2013) الاقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 153-154.

الشكل رقم (01): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة ما بين 2006-2016



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01 .

ثانيا : الاحتياطات الإلزامية

هي عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي (ودائع تحت الطلب و ودائع لأجل يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه باسم هذه البنوك .⁽¹⁾ كما تعتبر الاحتياطات الإلزامية الدنيا وسيلة مؤسسية خاصة للسياسة النقدية التي لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن عن طريق وجوب تشكيل ودائع من طرف المصارف لدى البنك الجزائر قصد تغطية مستوى الاحتياطات الإلزامية التنظيمية على أساس شهري (الفترة الممتدة من 15 من الشهر الجاري من الشهر التالي).⁽²⁾

الجدول رقم (02): تطور معدل احتياطي إلزامي في الجزائر للفترة ما بين 2006-2016.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل احتياطي إلزامي	6.5	6.5	8	8	9	9	11	12	12	12	8

الوحدة %

(1) الطاهر لطرش، (2013)، مرجع سابق، ص 155-156

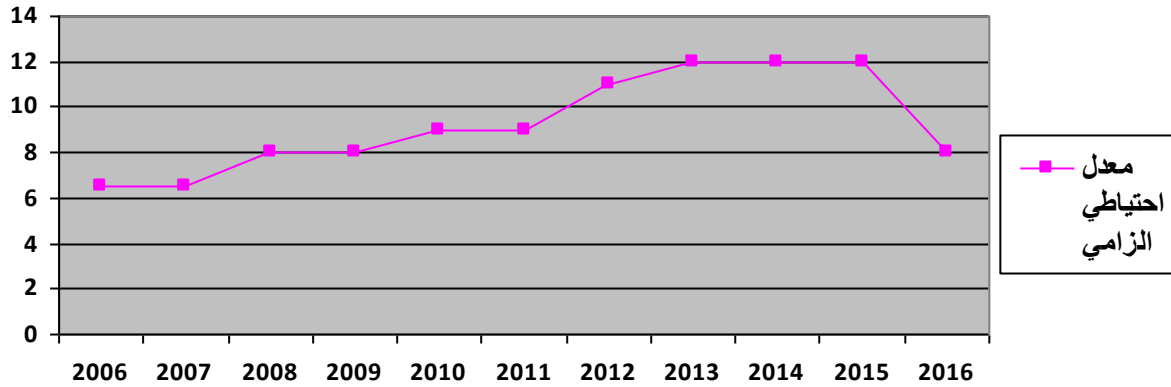
(2) محمد راتول - صلاح الدين كروش (2014)، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر من الفترة 2000-2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ص 99.

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على النشرة الإحصائية الثلاثية في جوان و سبتمبر 2012 ، 2017 ، ص 17 .

عرفت معدلات الاحتياطي إجباري ثباتا عند نسبة 6.5% خلال سنتي 2006-2007 ليرتفع إلى 8% حتى سنة 2009 وصولا إلى 12% سنة 2015 ، و يدل هذا على رغبة بنك الجزائر بجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك بعد وسيلة إعادة الخصم للخدمة التضخم في ظل غياب جزئي لوسيلة السوق المفتوحة ثم انخفض في سنة 2016 إلى 8% بغرض ضخ السيولة المصرفية .

و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (02): تطور معدل احتياطي إلزامي في الجزائر للفترة ما بين 2006-2016.



المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

ثالثا: استرجاع السيولة

تعتبر هذه الأداة من إحدى التقنيات التي استحدثها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، و التي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر افريل من سنة 2002 ،حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 سا أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق ($n/360$) و ذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر⁽¹⁾ ، وقد سمحت هذه الأداة لبنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند حوالي 450 مليار دينار خلال أشهر الأولى من سنة 2007 ليتيم تعديله لاحقا كي يصل إلى 1100 مليار دينار في منتصف شهر جوان 2007 من اجل امتصاص المزيد من السيولة.

(1)التعليمة رقم 13/07 المؤرخة في 24 سبتمبر 2007

الجدول رقم (03) : يبين تطور معدلات استرجاع السيولة من الفترة 2006-2016.

الوحدة %

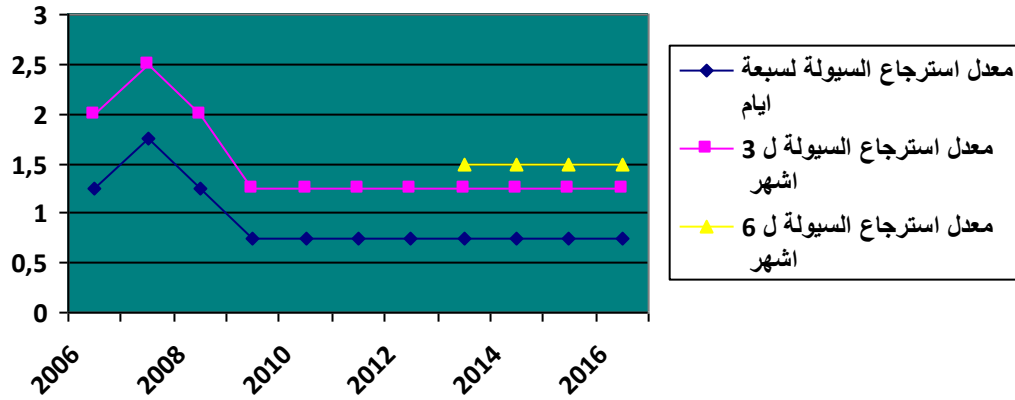
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل استرجاع السيولة لسبعة أيام	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
معدل استرجاع السيولة ل 3 أشهر	2.00	2.5	2.00	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25
معدل استرجاع السيولة ل 6 أشهر	—	—	—	—	—	—	—	1.50	1.50	1.50	1.50

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ، ص17

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات أداة استرجاع السيولة ل 7 أيام تتراوح بين 1.25% و 1.75% ما بين سنة 2006 إلى 2008 ليستقر هذا المعدل عند 0.75 % منذ سنة 2009 إلى غاية 2016 ، أما استرجاع السيولة ل 3 أشهر تتراوح بين 2% و 2.5% ما بين سنة 2006 و 2008 ليستقر هذا المعدل عند 1.25% منذ سنة 2009 إلى غاية 2016. كما أن بنك الجزائر أدرج في سنة 2013 أداة استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل 1.50% إلى غاية سنة 2016.

و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (03) : يبين تطور معدلات استرجاع السيولة من الفترة 2006-2016.



المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

رابعاً : تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة

تسهيل الوديعة المغلة هي عملية إيداع لـ 24 ساعة لدى بنك الجزائر ، يمكن البنوك المؤهلة طبقاً للمادة 2 الدخول لتسهيل الوديعة المغلة للفائدة في كل يوم عمل بناءً على طلبها لدى بنك الجزائر . يحدد أقصى وقت يأخذه بنك الجزائر بعين الاعتبار لطلب تسهيل الودائع المغلة للفائدة بثلاثين دقيقة قبل إغلاق نظام "ارتس" " يحدد أجل استحقاق هذه الودائع عند يوم العمل التالي ، عند افتتاح نظام " ارتس "

تكافؤ الودائع لـ 24 ساعة المقبولة من طرف بنك الجزائر بنسبة فائدة يحددها بتعليمية على أساس معدل العمليات الأساسية لإعادة التمويل منقوصة بهامش و التي يعلنها مسبقاً لا يوجد أي ضمان يقدم للمقابل. مبلغ النقود التي يمكن للمقابل إيداعها في إطار تسهيل الودائع المغلة للفائدة غير محدود. (1)

الجدول رقم (04): يبين تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة من 2006-2016.

الوحدة %

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
فوائد تسهيلات الإيداع	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.00

المصدر : النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ، ص 17

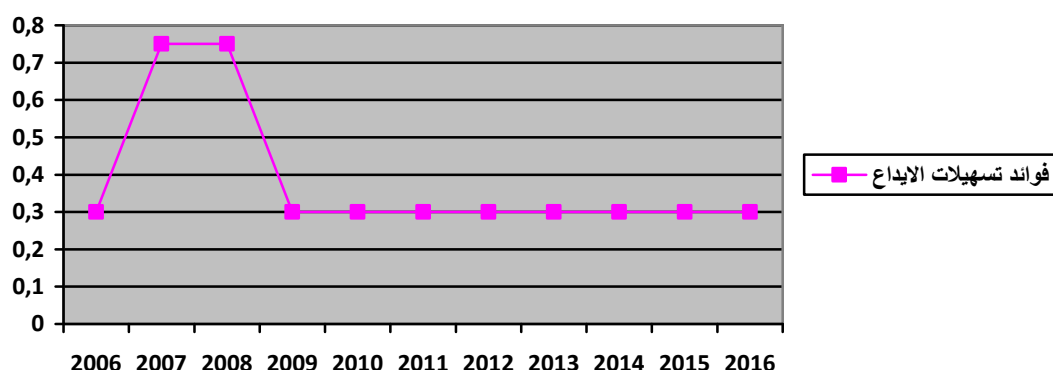
من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة استقرت عند 0.3% أغلب السنوات منذ سنة 2006 و لم تعرف هذه المعدلات تغيرات كثيرة حيث ارتفعت سنة 2007 و 2008

(1) المادة 29 نظام رقم 09-02 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1430 الموافق لـ 26 ماي 2006 يتعلق بعمليات السياسة النقدية و أدواتها و إجراءاتها .

إلى 0.75%. وأما في سنة 2016 ألغيت تسعيرة عمليات تسهيلة الإيداع و هذا بسبب انخفاض السيولة المصرفية .

و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): يبين تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة من 2006-2016.



المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

المطلب الثاني : تطور التضخم في الجزائر في الفترة من 2006-2016.

سيتم التطرق إلى معدل التضخم في الجزائر بناء على تحليل معطيات الجدول التالي :

الجدول رقم (05): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة ما بين 2006-2016

الوحدة %

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.8	6.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقارير السنوية : 2006.2013.2014.2016.

تشير المعطيات الجدول إلى ان معدلات التضخم كانت منخفضة سنة 2006 أين بلغ معدل التضخم 2.31% و ثم 3.68% سنة 2007 ويرجع ذلك إلى التطبيق المحكم والصارم للسياسة النقدية ، ثم ارتفع معدل التضخم ليبلغ اعلي نسبة له ليصل إلى 4.86% و 5.74% سنتي 2008 و 2009 على التوالي مقارنة بمعدل التضخم المستهدف المقدّر بـ 3% ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد خاصة في الدول الناشئة ، لارتفاع أسعار المواد الأساسية والمنتجات الطاقوية في مختلف أنحاء العالم ، غير أن هذا المعدل انخفض في السنوات الموالية بفضل تدخل الدولة فيما يخص تنظيم وتدعيم الأسعار ليصل سنة

2010 نسبة 3.91% و 4.52% سنة 2011 ثم يرجع ليرتفع مجددا سنة 2012 ارتفاعا كبيرا ليصل 8.89% وهي نسبة لم يتم تسجيلها من قبل ، ويشير هذا الارتفاع إلى أن السبب في ذلك ليس التضخم المستورد فقط وإنما ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد غير انه عبر السنوات التي تلت انخفض ليصل إلى نسبة 3.26% سنة 2013 و 2.93% سنة 2014 وفي سنة 2015 عاد إلى الارتفاع حيث بلغ نسبة 4.8% واستمر هذا الارتفاع لسنة 2016 ليلبلغ 6.4% ولا يبدو أن استمرار هذا الارتفاع له صلة بالتضخم المستورد بل أصبح يكتسي طابع هيكلي .

و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (05): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة مابين 2006-2016



المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

المطلب الثالث: تحليل تطور العلاقة مابين أدوات السياسة النقدية والتضخم في الجزائر

أصبحت السياسة النقدية أداة مهمة تستخدمها سلطة نقدية الجزائرية لتحقيق هدفها النهائي المتمثل في استقرار الأسعار مما يعني أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو محاربة التضخم .وسيتم التطرق لكيفية معالجتها للتضخم في الجزائر كما يلي :

أولا : علاقة معدل التضخم بمعدل إعادة الخصم

سوف نقوم بإجراء المقارنة بين معدل التضخم و معدل إعادة الخصم ثم سنقوم باستخراج العلاقة بين هذين المتغيرين إن وجدت وذلك خلال فترة الدراسة و الجدول التالي يوضح تطور كلا المتغيرين :

و الجدول (06) : تطور معدل التضخم و معدل إعادة الخصم خلال الفترة من 2006-2016 .

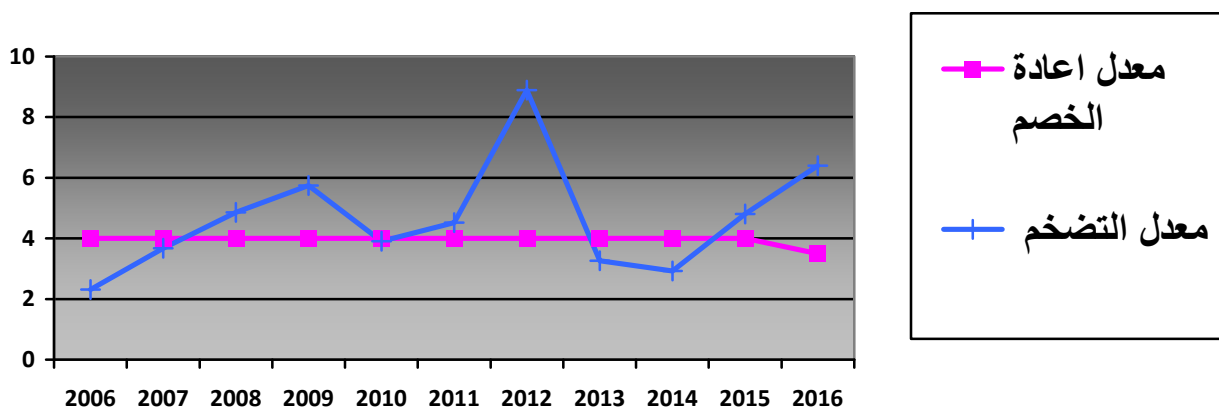
الوحدة %

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	3.5
معدل التضخم	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.8	6.4

المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، سبتمبر (2011)، ص17
استعمل البنك المركزي أداة معدل إعادة الخصم حيث تعتبر احد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية للتدخل في الحد من مشكل التضخم. و من خلال الجدول نلاحظ أن هذه الأخيرة (أداة معدل إعادة الخصم) شهدت ثباتا على طول السنوات إلى غاية 2015 و هذا الثبات راجع إلى عدم إعادة التمويل لدى بنك المركزي حيث أصبحت لا تلجا إليه البنوك التجارية بسبب السيولة الكبيرة التي تتميز هذه المرحلة ، ثم شهدت تراجع طفيف في سنة 2016 بغرض ضخ السيولة لتمويل النظام المصرفي . ومنه فإن هذه الأداة لم تجدي نفعا في الحد من هذا المشكل .

و الشكل التالي يوضح ذلك :

و الشكل (06) : تطور معدل التضخم و معدل إعادة الخصم خلال الفترة من 2006-2016 .



المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم 6.

ثانيا : علاقة معدل التضخم بمعدل احتياطي إلزامي .

سوف نقوم بإجراء المقارنة بين معدل التضخم و معدل احتياطي إلزامي ثم سنقوم باستخراج العلاقة بين هذين المتغيرين أن وجدت وذلك خلال فترة الدراسة ، و الجدول التالي يوضح تطور كلا المتغيريين :

و الجدول (07) : تطور معدل التضخم و معدل احتياطي إلزامي خلال الفترة من 2006-2016

الوحدة %

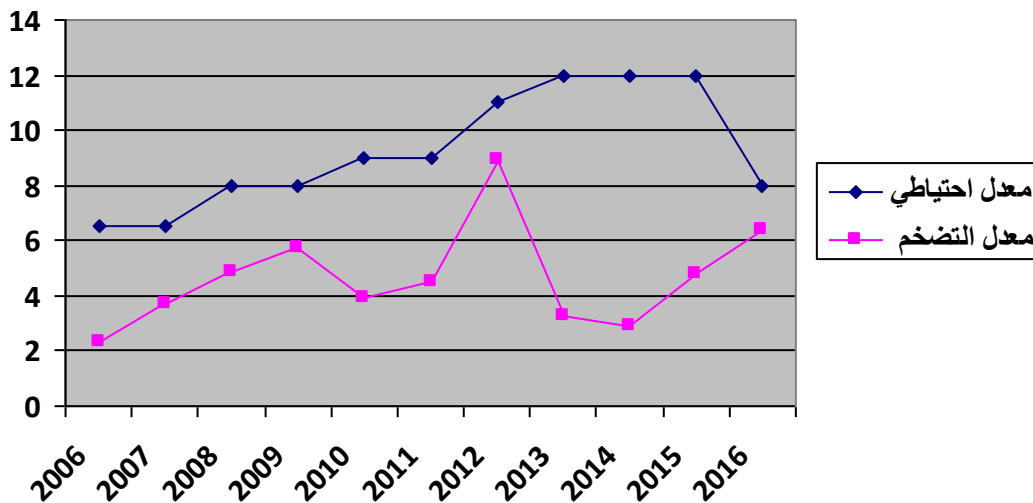
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل احتياطي إلزامي	6.5	6.5	8	8	9	9	11	12	12	12	8
معدل التضخم	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.8	6.4

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على : النشرة الإحصائية الثلاثية في جوان 2012 ، ص 17، النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ، سبتمبر 2017 ، ص 17.

من الجدول نلاحظ أن البنك المركزي قد استعمل أداة أخرى من أدوات السياسة النقدية المتمثلة في أداة احتياطي إلزامي فهذه الأخيرة عرفت انخفاض سنة 2006، 2007 لتشهد ارتفاعا مستمرا إلى غاية 2015 وانخفاض محسوس في 2016 و هذا محاولة من البنك المركزي لجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك و استعمالها للحد من التضخم أو مكافحة الانكماش في حين لاحظنا عدم استقرار معدلات التضخم والذي شهد ارتفاعا و انخفاضا على مر السنوات غير متأثر بهذه الأداة مستعملة ومما سبق نستطيع القول انه بالرغم من سعي البنك المركزي إلى استعمال أداة احتياطي إلزامي إلا أن هذه الأخيرة لم تستطع أن تحد من مشكل التضخم .

و الشكل التالي يوضح ذلك :

و الشكل (07) : تطور معدل التضخم و معدل احتياطي إلزامي خلال الفترة من 2006-2016



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

ثالثا : علاقة معدل التضخم بمعدل استرجاع السيولة

سوف نقوم بإجراء المقارنة بين معدل التضخم و معدل استرجاع السيولة ثم سنقوم باستخراج العلاقة بين هذين المتغيرين أن وجدت وذلك خلال فترة الدراسة ، و الجدول التالي يوضح تطور كلا المتغيرين :

و الجدول (08) : تطور معدل التضخم و معدل استرجاع السيولة خلال الفترة من 2006-2016

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل استرجاع السيولة لسبعة أيام	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
معدل استرجاع السيولة ل 3 أشهر	2.00	2.5	2.00	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25
معدل استرجاع السيولة ل 6 أشهر	—	—	—	—	—	—	—	1.50	1.50	1.50	1.50
معدل التضخم	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.8	6.4

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر. ⁽¹⁾

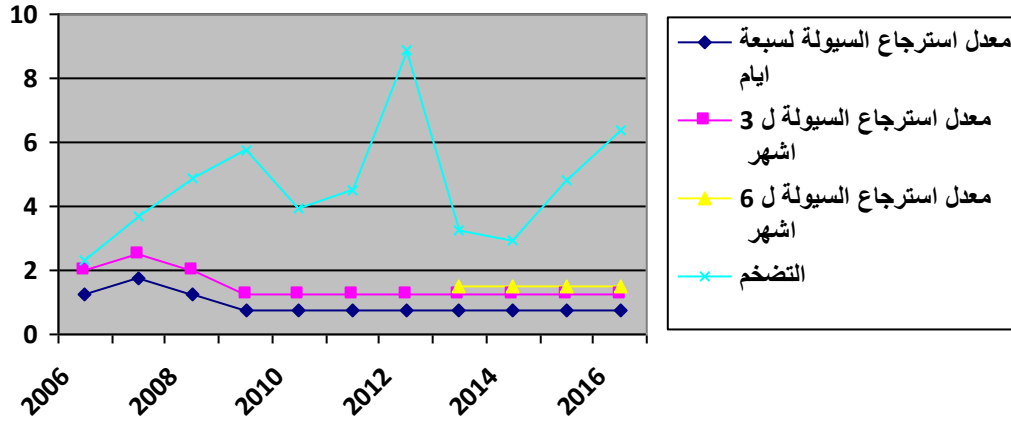
لقد نوع البنك المركزي في استعماله لأدوات السياسة النقدية للحد من مشكلة التضخم، لذا لجأ إلى استعمال أداة (استرجاع السيولة) باعتبارها الأداة الأكثر مرونة من احتياطي إلزامي، أين يمكن تعديلها يوم بعد يوم فهي ليست إجبارية.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن معدلات أداة استرجاع السيولة لسبعة أيام و ثلاثة أشهر شهدت انخفاضا سنة 2006 ثم ارتفعت في 2007 و عادت إلى الانخفاض إلى غاية 2009 و استقرت بعدها إلى غاية 2016. أما أداة استرجاع السيولة ل 6 أشهر التي أدرجت في 2013 كانت ثابتة إلى غاية 2016 ، في حين نرى أن معدلات التضخم لم تشهد استقرارا فهي في ارتفاع و انخفاض مستمرين بالرغم من استعمال البنك المركزي لهذه الأداة .

و منه نخلص إلى القول أن هذه الأداة أيضا غير فعالة في تقليص من مشكلة التضخم .و الشكل التالي يوضح ذلك :

و الشكل (08) : تطور معدل التضخم و معدل استرجاع السيولة خلال الفترة من 2006-2016

(1)النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر جوان 2017، و 19 سبتمبر 2012 ص 17



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08

رابعاً : علاقة معدل التضخم بمعدل تسهيلة الوديعة المغلة

سوف نقوم بإجراء المقارنة بين معدل التضخم و معدل تسهيلة الوديعة المغلة ثم سنقوم باستخراج العلاقة بين هذين المتغيرين إن وجدت وذلك خلال فترة الدراسة ، و الجدول التالي يوضح تطور كلا المتغيريين :
و الجدول (09) : تطور معدل التضخم و معدل تسهيلة الوديعة المغلة خلال الفترة من 2006-2016

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تسهيل الوديعة المغلة	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.00
معدل التضخم	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.8	6.4

المصدر : النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 17 مارس 2012، ص17.

نلاحظ من الجدول أن معدل تسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة بالفائدة كانت ثابتة خلال الفترة من 2006-2015 ماعدا ارتفاعها سنتي 2007-2008 إلى حين إلغائها في سنة 2016 و هذا بسبب انخفاض السيولة المصرفية . ومع سعي البنك المركزي لاستعمالها إلا أن هذه الأخيرة لم تحدث أي تغير في معدلات التضخم، فقد بقي متذبذباً على طول السنوات المستعملة فيها هذه الأداة.
إذن يمكننا القول أنها لم تنفع في الحد من مشكلة التضخم.

و الشكل التالي يوضح ذلك :

و الجدول (09) : تطور معدل التضخم و معدل تسهيلة الوديعة المغلة خلال الفترة من 2006-2016



المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على معطيات الجدول رقم 09.

من خلال ما تقدم نستطيع القول أن البنك المركزي و في مسعاه إلى الحد من مشكل التضخم و رغم جهوده المبذولة و تنويعه لأدوات السياسة النقدية إلا أنه لم يتمكن من التخلص من التضخم أو الحد منه و ذلك لان البنك المركزي ركز جهوده على معالجة الأسباب النقدية للتضخم مهملا الأسباب الهيكلية و المالية التي ساهمت في ارتفاع مستوياته مثل (التضخم المستورد ، زيادة حجم النفقات العامة للدولة) لذا يجب عليه البحث عن الحلول للأسباب المنشأة للتضخم بالإضافة إلى ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية و المالية لتقليل من المعدلات المرتفعة له.

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نتعرض إلى الإطار القانوني و التنظيمي للسياسة النقدية و التعديلات التي طرأت على قانون النقد و القرض

و باعتبار أن الجزائر من الدول التي يعاني اقتصادها من التضخم حاولنا تسليط الضوء على أهم أنواعه و أسبابه فقد يكون لأسباب نقدية و قد يكون لأسباب هيكلية محدثا آثار على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية كالتأثير على الادخار و الاستثمار و مستوى الدخل .

بالإضافة إلى إبراز العلاقة بين تطور أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر و تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2006-2016 .



خاتمة

يعتبر التضخم من بين أهم المشاكل التي عانت وما زالت تعاني منها مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة و الذي يترتب عليه تذبذب حجم الناتج المحلي الخام و ضالة تعبئة المدخرات المالية و سوء توزيع الدخل و الثروات .

و لقد لجأت معظم الدول النامية التي تعاني من ظاهرة التضخم إلى مؤسسات النقد الدولية لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية للحد من ارتفاع الأسعار حيث شملت السياسة النقدية حيزا معتبرا في الإصلاح لاحتواء هذه الظاهرة .

و الجزائر باعتبارها إحدى الدول النامية عانت كثيرا من الآثار السلبية لظاهرة التضخم على الاقتصاد الوطني حيث اضطرت إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من هيئات التمويل الدولية متمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي و التي كانت لها الأثر المباشر على أداء السياسة النقدية في الجزائر .

و من بين الإصلاحات التي تبنتها الجزائر قانون النقد و القرض 90-10 و الذي يعتبر نقطة التحول في مسار السياسة النقدية في الجزائر حيث ادخل هذا القانون عدة تغييرات جذرية على إدارة السياسة النقدية و يتجلى ذلك خاصة في جملة المبادئ التي يقوم عليها ، حيث انه فصل ما بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية ، وضع النظام المصرفي في مستويين (البنك المركزي ، البنوك التجارية) إنشاء سلطة نقدية وحيدة متمثلة في بنك الجزائر... الخ مما أعاد الاعتبار للسياسة النقدية كأداة للتحكم في المعروض النقدي .

و قد أدخلت بعض التعديلات على قانون النقد و القرض خاصة فيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية و من بين هذه التعديلات الأمر رقم 01-01 و الأمر رقم 03-11 و 4-10 و التي جاءت خاصة لسد النقائص فيما يتعلق بالرقابة و الإشراف على أعمال البنوك التجارية و إزالة الغموض حول الهدف النهائي للسياسة النقدية .

و من الملاحظ أن توجهات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10 و إلى غاية الآن يشير إلى أن السلطة النقدية تسعى دوما لمعالجة التضخم و الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية

نتائج الدراسة:

- توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية :
- ✓ تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار .
 - ✓ تختلف السياسة النقدية المتبعة من قبل السلطات النقدية حسب الظروف الاقتصادية قد تكون سياسة نقدية انكماشية تسعى إلى التقليل من المعروض النقدي لمعالجة التضخم وأما سياسة نقدية توسعية تسعى إلى زيادة حجم المعروض النقدي بهدف علاج الركود الاقتصادي .
 - ✓ تستخدم السياسة النقدية من أجل تحقيق أهدافها عدة أدوات منها : أدوات كمية مثل سعر إعادة الخصم وأدوات كيفية مثل سياسة تأطير القروض وكذا أدوات أخرى مثل الإقناع الأدبي .
 - ✓ التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، ويحدث ذلك إما لصدمات العرض أو الطلب .
 - ✓ يعتبر التضخم ظاهرة نقدية تصيب مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية تكون ناتجة بالدرجة الأولى عن الاختلاف مابين مستويات الطلب الكلي والعرض الكلي مما يؤدي إلى حدوث آثار تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل.
 - ✓ التضخم هو ارتفاع غير متوقع في الأسعار، يتولد عن زيادة في حجم تيار الإنفاق النقدي بنسبة اكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات . وهناك عدة عوامل تؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى الأسعار وذلك مثل كمية النقود ، الحجم الحقيقي للسلع والخدمات المعروضة ، سرعة تداول النقدالخ.
 - ✓ لقد تعددت النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم وذلك تبعا للأسباب التي تقف وراء حدوثه ومن بين هذه النظريات التخليل الكينزي والذي يفسر التضخم على انه تضخم م طلب سببه الزيادة في العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي (الطلب الكلي).
 - ✓ تمثل سياسة استهداف التضخم إطار جديد لإدارة السياسة النقدية بالتركيز على هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل كهدف نهائي لهذه السياسة .
 - ✓ جاء قانون النقد والقرض ليضع حدا لعلاقة التبعية
 - ✓ القائمة بين البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية.
 - ✓ صدور تعديلات بعد قانون النقد والقرض 10/90 من أهمها قانون 11/03 والأمر 04/10 الذي قاما بإزالة الغموض حول الهدف النهائي للسياسة النقدية .
 - ✓ تعمل السياسة النقدية على التحكم في المعروض النقدي ، حيث ترى الدراسة أن الكتلة النقدية في الجزائر تتكون من : النقود الورقية والكتابية ، وأشباه النقود التي عرفت تطورا خلال فترة الدراسة (2016/2006) وفيما يخص مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر فهي تتكون من أصول خارجية ، قروض مقدمة للاقتصاد ، قروض مقدمة للدولة .

✓ تتعدد الأسباب المنشأة للتضخم في الجزائر من أسباب مؤسساتية وهيكلية ونقدية ، حيث يمكن القضاء على الأسباب الأخيرة دون غيرها من الأسباب عن طريق السياسة النقدية .

✓ شهد التضخم في الجزائر خلال الفترة (2006/2016) صعودا وهبوطا بجميع أنواعه وذلك لاختلاف أسبابه .

✓ من أجل احتواء فائض السيولة في الاقتصاد الوطني والحد من الآثار السلبية للتضخم كثف بنك الجزائر خلال الفترة (2006/2014) من استخدام أدوات السياسة النقدية والتي تتمثل في تسهيلات الوديعة المغلة للفائدة وسياسة استرجاع السيولة وكذا سياسة الاحتياطي الإجباري أما ابتداء من سنة 2015 خفض بنك الجزائر عتبات استرجاع السيولة وهذا بسبب انخفاض السيولة المصرفية مما أدى إلى توقف بنك الجزائر عن عمليات امتصاص السيولة وتخفيض معدلات الاحتياطات الإجبارية وإعادة تفعيل قناة إعادة الخصم لضمان إعادة تمويل البنوك التجارية في حين وابتداء من سنة 2016 يكمن هدف بنك الجزائر في تفضيل عمليات السوق المفتوحة في إدارة السياسة النقدية لجعل معدل العمليات لسبعة أيام المعدل التوجيهي لبنك الجزائر ، لكن هذه الأدوات لم تستطيع أن تحد من مشكل التضخم فبقيت معدلاته متذبذبة ولم تعرف استقرار لأن البنك المركزي ركز على معالجة أسبابه النقدية وأهم الأسباب الأخرى.

اختبار صحة الفرضيات :

فرضية 1: تهدف السياسة النقدية إلى دعم الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق استقرار الأسعار أي معدل تضخم منخفض والمساهمة في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ، ومنه فإن الفرضية القائلة بأن " السياسة النقدية هي أداة مهمة تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية " **صحيحة.**

فرضية 2: التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار تترتب عليه العديد من الآثار السلبية منها الاقتصادية مثل انخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية ، التأثير السلبي على معدلات الادخار والاستثمار وكذا الآثار الاجتماعية من خلال التوزيع الغير العادل للدخل ، ومنه فإن لفرضية القائلة بأن : " التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى حدوث انخفاض القيمة الحقيقية للعملة إضافة إلى التوزيع الغير العادل للدخل الوطني " **صحيحة.**

فرضية 3: إن قانون النقد والقرض 10/90 قد أعاد الاعتبار للسلطة النقدية ممثلة في بنك الجزائر في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي السائد ، ومنه فإن الفرضية القائلة بأن : " أعاد قانون النقد والقرض 10/90 الاعتبار للسياسة النقدية بوضعها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية " **صحيحة.**

فرضية 4: إن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية فقط فهناك الأسباب المالية مثل الزيادة في حجم النفقات العامة للدولة بالإضافة إلى الأسباب الهيكلية وذلك مثل التضخم المستورد والتضخم الناتج عن التخلف، ومنه فإن الفرضية القائلة بأن : " أسباب التضخم في الجزائر هي أسباب نقدية فقط " **خاطئة.**

فرضية 5: يقوم البنك المركزي دائما بإيجاد المزيد من الحلول والبحث عن أدوات جديدة لأن الأوضاع الاقتصادية تتميز بالتطور وعدم الثبات وظهور العديد من المشاكل التي تستدعي ذلك ومنه فإن الفرضية القائلة بأن : " إن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي تتطلب المرونة اللازمة بحسب الوضعية الاقتصادية السائدة" **صحيحة**.

التوصيات : حتى يتم تفعيل دور السياسة النقدية أكثر في الاقتصاد الجزائري و محاولة القضاء على ظاهرة التضخم نقترح ما يلي :

✓ يجب العمل على وضع سياسة نقدية تتناسب مع الوضع الاقتصادي السائد في الجزائر مما يعمل على الرفع من كفاءة السياسة النقدية في الوصول إلى الأهداف المنشودة مع تجنب التضارب بين الأهداف الذي يعرقل فعالية سياسة النقدية .

✓ عدم إفراط في مصادر التمويل التضخمي خاصة في ظروف جمود الجهاز إنتاجي .

✓ ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة بالأخص أداة معدل إعادة الخصم ، و عمليات السوق المفتوحة ، و التنوع في استخدام أدوات النقدية خاصة من خلال تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر .

✓ ضرورة إعطاء حرية أكبر للبنك المركزي الجزائري في اختيار الأهداف والأدوات التمكينية من تحديد هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف أساسي، واستخدام كافة الوسائل التي يراها ملائمة لتحقيق هذا الهدف ، وذلك لتجنب تعدد الأهداف الذي يحول دون النجاح في تحقيق أي منها.

✓ العمل على تفعيل الصادرات خارج المحروقات و تشجيعها .

✓ التقليل من الاستيراد و محاولة تعويض الواردات بالمنتوج المحلي قدر الإمكان للتخفيف من حدة التضخم المستورد الذي يساهم في ارتفاع معدلات التضخم المحلية .

✓ نقترح أن يكون الهدف النهائي و الوحيد للسياسة النقدية في الجزائر هو هدف استقرار الأسعار باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون النتائج .

✓ إعطاء استقلالية اكبر للسلطة النقدية بغض النظر مساءلتها عن الأهداف التي رسمتها.

✓ اتخاذ إجراءات تتعلق بمعالجة الأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم في الجزائر من خلال تفعيل جانب العرض الكلي والجهاز الإنتاجي.

✓ ضرورة التنسيق ما بين السياسة النقدية وبقية السياسات الاقتصادية الأخرى خاصة السياسة المالية لتقليل من المعدلات المرتفعة للتضخم في الجزائر.

آفاق الدراسة :

يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص ، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث و دراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي بقي مجاله واسع للدراسة و التعمق في البحث ، و في هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبينت لنا من خلال هذا البحث و يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة و الاهتمام نذكر منها:

✓ دراسة قياسية لنموذج إحصائي يربط معدل التضخم بأدوات السياسة النقدية .

✓ اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية .

✓ اثر استرجاع السيولة على السياسة النقدية المتبعة في الجزائر .

✓ سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية .

✓ دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في ظل العولمة .

✓ ما هو دور السياسة النقدية في تحسين الصادرات خارج المحروقات .



قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية :

- الكتب

- 1 - إيراد عبد الفتاح، (2015)، المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي) ، ط2، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن .
- 2 - نزار كاظم الحيكاني ،حيدر يونس الموسوي ، (2015)، السياسة الاقتصادية الإطار العام و أثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي ، ط2 ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،الأردن .
- 3 - خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي ، (2014) ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط11 ، الأردن .
- 4 - خباب عبد الله (2013)، الاقتصاد المصرفي النقود (النقود التجارية البنوك الإسلامية السياسة النقدية -أسواق المالية -الأزمة المالية) ، دار الجامعة الجديدة ، مصر .
- 5 - رواء زكي الطويل ، (2013) ، الاقتصاد السياسي ، دار زهران للنشر و التوزيع ، ط 1 ، العراق .
- 6 - طارق الحاج ، (2013) ، مبادئ علم الاقتصاد ، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن .
- 7 - الطاهر لطرش ،(2013)، الاقتصاد النقدي و البنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
- 8 - كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، حسين لطيف كاظم الوبيدي ، (2013) ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، ط1، الأردن .
- 9 - ناظم محمد نوري الشمري (2013)، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، ط1 ،دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن .
- 10 - خولة زنداوي، (2013) ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم .دراسة حالة من 200-2010 ، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية ، ميلة .
- 11 - انس البكري ، وليد الصافي ، (2012)، النقود والبنوك بين النظرية و التطبيق ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن .
- 12 - حسين بن سالم جابر الزبيدي ، (2011) ، التضخم و الكساد ، ط1، مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع ، الأردن .
- 13 - حسين محمد سمحان ، إسماعيل يونس يامن ، (2011)، اقتصاديات النقود و المصارف ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن .
- 14 - محب خلة توفيق ، (2011)، الاقتصاد النقدي و المصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات و النظريات) ، دار الفكر الجامعي ، مصر .

- 15 محمد ضيف الله القطابري ، (2011) ، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية (نظرية-تحليلية-قياسية) ، ط1،دار غيدا ،للنشر و التوزيع ،الأردن .
- 16 أحمد زهير شامية ، (2010) ، النقود و المصارف ، ط1 ،دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان.
- 17 سامر بطرس جلدة ، (2010) ، النقود و البنوك ، دار البداية ناشرون و موزعون، ط 1 ، الأردن .
- 18 سلام عبد الكريم مهدي السميسم ، (2010) ، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي و النظام اقتصادي إسلامي ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط1 .
- 19 السيد متولي عبد القادر ، (2010) ،الاقتصاديات النقود و البنوك ، ، ط 1، دار الفكر ناشرون موزعون ، الأردن.
- 20 - صالح صالح ، (2010) أدوات السياسة النقدية و المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية ،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر
- 21 رشاد العصار ، رياض الحلبي ، (2010) ، النقود و البنوك ، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع
- 22 عباس كاظم الدعيمي ، (2010) ،السياسات النقدية و المالية و اداء سوق الاوراق المالية ، دار صفاء للنشر و التوزيع.
- 23 فحلو موسى البخاري ، (2010) ، السياسة الصرف الاجنبي و علاقته بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية لاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت .
- 24 وديع طوروس ، (2010) ، اقتصاد الكلي ،المؤسسة الحديثة للكتاب ،طرابلس .
- 25 وضاح نجيب رجب ، (2010) ، التضخم و الكساد وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي ، ط1، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن .
- 26 وليد صافي ،انس البكري ، (2010) ، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، ط1، الأردن .
- 27 سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني، (2010) النقود و البنوك و المصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ،
- 28 أحمد فوري ملوخية ،(2009)، مبادئ الاقتصاد، مركز الإسكندرية للكتاب مصر .
- 29 محمد الزيود واخرون ، (2009) ، علم الاقتصاد الجزئي و الكلي، إثراء للنشر و التوزيع ، ط1
- 30 محمود حسين الوادي ،أحمد عارف العساف ، (2009) ، الاقتصاد الكلي ، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن.
- 31 هيل عجمي جميل الجنابي ، رمزي ياسين سيع ارسلان ، (2009) ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار وائل للنشر و التوزيع .

- 32 أكرم حداد مشهور هذول ،(2008)،النقود و المصارف، مدخل تحليلي و نظري ،دار وائل للنشر و التوزيع ،ط2، الأردن .
- 33 جلعوز بن علي ،(2008)،محاضرات في النظريات و السياسة النقدية ،ط3، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر .
- 34 حسين احمد عبد الرحيم (2008) ،اقتصاديات النقود و البنوك ،مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع مصر
- 35 خالد احمد سليمان شبكة ، (2008) ، التضخم و أثره على الدين(دراسة مقارنة) ، دار الفكر الجامعي ، مصر.
- 36 فليح حسن ، (2007) ، الاقتصاد الكلي ، جدار للكتاب العالمي ، ط1 ، الأردن .
- 37 سليم الموسوي ، (2007) ن فعالية السياسة النقدية في اقتصاديات الانتقالية ن رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر.
- 38 محمود الوادي و آخرون ،(2007)، علم الاقتصاد ، ط العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن .
- 39 احمد هني ،(2006)، النقود و العملة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2،الجزائر
- 40 نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف ،(2006)،الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، ط1، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن .
- 41 الطاهر لطرش، (2005) ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، ط4، الجزائر.
- 42 -
- 43 محمد لكي ساصد، (2004)، الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر ، صندوق النقد الدولي ، ابوظبي.
- 44 عبد المنعم السيد علي ،نزار سعد الدين العيسى ،(2000)،اقتصاديات النقود و المصارف و الاسواق المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، مصر.
- 45 جيلالي جيلاطو،(1999) ، الإحصاء الوصفي ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- 46 خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي البنوك الالكترونية -البنوك التجارية -السياسة النقدي ة، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر .
- 47 -نبيل الروبي، التضخم في المصناعات المتنامية، مؤسسة الثقافة الجامعية.
- الرسائل و الأطروحات الجامعية :
- 1 - وجدي جميلة ،(2016) ، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد قياسي و بنكي و مالي ، جامعة تلمسان

- 2 - يمينه شبيبة، (2015)، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في الجزائر خلال الفترة من 2000-2014، مذكرة ماستر، نقود و مالية، جامعة بسكرة .
- 3 - داودي محمد، (2015)، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر في الفترة 1990-2014، مذكرة ماستر ن تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان.
- 4 - دليلة عامر، (2014)، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.
- 5 - صابور كامل، (2014)، اثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي، حالة الجزائر 1990/2012، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية.
- 6 - طيبة عبد العزيز، (2014)، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر (1994-2003)، مذكرة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف.
- 7 - دبات أمينة، (2014)، السياسة النقدية و استهداف التضخم بالجزائر، مذكرة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
- 8 - دليلة عامر، 2014، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2009-2014، مذكرة ماستر،نخصص بنوك، جامعة الوادي.
- 9 - عبد الله ياسين، (2014)، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر) مذكرة ماستر في اقتصاد، وهران
- 10 - محمد راتول - صلاح الدين كروش (2014)، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر من الفترة 2000-2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية .
- 11 - عبد الله ياسين، (2013)، دور السياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة الماجيستر في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران .
- 12 - رايس فضيل، (2013)، تحديات السياسة النقدية وحدات التضخم في الجزائر، 2000-2011، مجلة بحوث اقتصادية و عربية،العدادان 61-62.
- 13 - فختي بن لدغم، (2012)، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه،تخصص نقود و بنوك و مالية،جامعة تلمسان .
- 14 - محلول ساقه، (2012)، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة و تحدياتها في دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي (1994-2010) مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادية و مالية دولية، جامعة يحي فارس بالمدية.
- 15 - حسين كشيتي، (2011)، اجراءات السياسة النقدية و المالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية،جامعة المسيلة .

- 16 - كن لونيس ، (2011) ، ايسلاسة النقدية و دورها في ضبط لاعرض النقدي في الجزائر ، رسالة ماجستير في علوم اقتصاد تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر .
- 17 - حسبية لعزازي ، 2011 ، دور و فعالية السياسة النقدية ف التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر .
- 18 - عمار بوزعور ، (2011) ، ايسلاسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية حالة الجزائر من (1990-2005) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص التخطيط ، جامعة الجزائر .
- 19 - محمد أمين بن الدين ، (2010) ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2009 ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة دالي إبراهيم الجزائر .
- 20 - لحلو موسى بوخاري ، (2009) ، دور سياسة الصرف الأجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية للاقتصاد الجزائري نمودجا لرسالة ماجستير للاقتصاد ، جامعة دمشق .
- 21 - بن الدين محمد أمين ، (2009) ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2009 ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، الجزائر .
- 22 - سعيد هتهات ، (2005) ، دراسة ااصتقدية و ايقسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر .
- 23 - بن عربة بوعلام ، (1996) ، التضخم في النظرية الاقتصادية حالة الاقتصاد الجزائري ، فترة 67-52 ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر .
- 24 - بوعلام بن عربة ، (1996) ، التضخم في النظرية الاقتصادية حالة الاقتصاد الجزائري من 1967-1952 ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر .

-المجلات :

- 1- عبد الوهاب بوكروج ، التضخم أصبح يهدد الأمن القومي للجزائر ، يومية الشروق 3905 ، الخميس 2013-1-24

-المواد و القوانين :

- 1- المادة من الامر القانوني رقم 3-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 من قانون النقد و القرض 90-10
- 2- التعليمية رقم 13/07 المؤرخة في 24 سبتمبر 2007.

- 3-الجلس الوطني المصنقلاذي و اي عامتجلا، لجنة آافق امنة ية المصنقلاذية واعامتجلاية، إشكلاية إلاصح المنظومة اصملرفية،الدورة الاسلسة عشر، نوفمبر 2000.
- 4-المادة رقم 03 تتم الأمر رقم 03-11.

-التقارير:-

- 1-اقتلرير انسلوي نبلك اجلزائر، (2006 ، 2008 ، 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016)، اةلطور المصنقلاذي واقنلدي جللزائر، نوفمبر ، 2014 .

ثانيا: باللغة أجنبية :

-الكتب:-

- 1-hamid balli. Inflation et Développement en Algérie, OPU Ben Aknou.1993.

-المواد والقوانين:-

- 1-Instruction Banque d'Algéri e.no 04-05 de juin 2005. relative a la facilité de dépôt rémunéré

ملخص :

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية تعاني منها معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة .فأسبابه متعددة و لكنها ترجع بالدرجة الأولى إلى أسباب نقدية و من بين أدوات معالجة التضخم هي السياسة النقدية. و التي من بين أهدافها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار و الجزائر كغيرها من دول العالم قد عرفت معدلات تضخم مرتفعة فكان لزاما على السلطات الجزائرية إعادة الاعتبار للسياسة النقدية بوصفها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية و هذا تحت تأثير بنك الجزائر الذي يعتبر السلطة النقدية في الجزائر .وفي هذا الإطار يستخدم بنك الجزائر مجموعة من الأدوات سواء كانت مباشرة و غير مباشرة و ذلك حسب الظروف السائدة في الاقتصاد الجزائري و بالتالي المحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار و لقد حاولت هذه الدراسة تبيان دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر في الفترة 2006-2016 و لكن توصلنا إلى أن أدوات السياسة النقدية غير فعالة لمحاربة التضخم من خلال إتباعنا المنهج الوصفي التحليلي .

الكلمات المفتاحية : التضخم ، السياسة النقدية ، بنك الجزائر . الاسعار .

Résumé

L'inflation est considérée comme un phénomène économique , d'out la majorité des pays souffrent Atel point que sa couse principal revient à des raisons monétaires ,parmi les solutions de l'inflation est la politique monétaire qui a comme but de réaliser la stabilité au niveau des prix. L'Algérie comme tout les pays a reconnu l'inflation , c'est pour cela c'était obligatoirement de revenir à la politique monétaire sous l'impression de la banque d'Algérie qui est le pouvoir monétaire en Algérie. Dans ce cadre la banque d'Algérie utilise un ensemble des affaires directes et indirectes, selon les conditions exigées par l'économie algérienne, pour protéger la stabilité au niveau général des prix Cette recherche a essayé de mettre en valeur le rôle de la politique monétaire en luttant contre l'inflation .

Mots clés : l'inflation ; politique monétaire ; banque Algérie